مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
Journal of Development and Economic Policies
المجلد السابع عشر - العدد الأول
يناير 2015

مجلة التنميــة والسياسات الاقتصادية

المجلد (17) – العدد (1) (ISSN - 1561 - 0411) يناير 2015

رحاب عثمان
ايمانويل فيراري
سكوت ماكدونالدر
بناء مصفوفة حسابات اجتماعيه لمصر 2008/2009.

حازم الببلاوي
الدولار ودول الفائض المالي.

ايهاب مقابله
بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

قدور بن نافلة
محمد بن مريم
أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 2012/1970.

صوار يوسف
منصوري عبد الكريم
ادرسي مختار
قياس الكفاءة النسبية للأنظمة الصحية ومحدداتها باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل: نمذجة قياسية.

عبد الحميد مرغيت
مراجعة كتاب:
ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!.

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيـادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسـات ومراجعـات الكتب والتقاريـر إلى رئيس التحريـر، على البريد الالكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني .
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المباديء التوجيهية لنمط American Economic Review والدليل النمطي (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامـج Microsoft Word .
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد السابع عشر – العدد الأول – يناير 2015

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
د. بدر عثمان مال الله

نائب رئيس التحرير
أ.د. حسين الطلافحه

سكرتير التحرير
عمر ملاعب

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي — رياض المومني

هيئة التحرير

أحمد الكواز — بلقاسم العباس
وليد عبدمولاه — ايهاب مقابله

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 - 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

الدولار ودول الفائض المالي.
حازم الببلاوي 7

بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
ايهاب مقابله 25

أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 2012/1970.
قدور بن نافلة
محمد بن مريم 75

قياس الكفاءة النسبية للأنظمة الصحية و محدداتها باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل: نمذجة قياسية.
صوار يوسف
منصوري عبد الكريم
ادرسي مختار 111

مراجعة كتاب:
ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!
عبد الحميد مرغيت 147

افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الأول من المجلد السابع عشر لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، حيث تضمن هذا العدد أربعة أوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنموية في مجالات الحسابات الاجتماعية ، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والنمو الاقتصادي والبطالة، والأنظمة الصحية وكيفية قياس كفاءتها ، بالإضافة إلى نص لمحاضرة حول الدولار والفائض المالي وأخيراً مراجعة لكتاب " ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!".

وقد استهل العدد بنص لمحاضرة ألقاها معالي رئيس الوزراء المصري الأسبق الدكتور حازم الببلاوي ، تحت عنوان «الدولار ودول الفائض المالي» ، تناولت سبل وإمكانية قيام الدول المنتجة للنفط ، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، بدور في خلق فرص استثمارية جديدة في الوطن العربي، بما لذلك من أهمية في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

وفيما يتعلق بالأوراق البحثية في هذا العدد من المجلة، فقد تناولت الورقة الأولى موضوع «بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» والتي أعدها إيهاب مقابلة ، تناولت الاهتمام المتزايد حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، والذي يأتي من خلال أهمية هذه المنشآت بتعزيز ودعم جهود القطاع الخاص، وباعتبارها أداة فعالة يعول عليها لتعزيز التنوع الاقتصادي وتشغيل الخريجين الجدد ة العاطلين عن العمل من الشباب من اجل تقليل العبء على القطاع الحكومي.

أما الورقة الثانية، فقد تناولت موضوع «أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 2012/1970» حيث هدف كل من قدور بن نافلة ومحمد بن مريم ، إلى قياس اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2012. وتوصلت الورقة إلى وجود اثر موجب ومعنوي لمعدلات البطالة لفترات متأخرة على معدل البطالة الحالي في النموذجين.

ويعتبر صوار يوسف، منصوري عبد الكريم وادرسي مختار في الورقة الثالثة حول «قياس الكفاءة النسبية للأنظمة الصحية ومحدداتها باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل: نمذجة قياسية». أن كفاءة استخدام الموارد الصحية عاملا لا يستهان به في سبيل تحسين صحة الشعوب ، و من منطلق المقارنة المرجعية (Benchmarking) سعت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة النسبية لـ 131 نظام صحي تخص بلدان الدخل المتوسط و المرتفع، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA).

أما الورقة الرابعة والتي أعدها كل من رحاب عثمان، وايمانويل فيرراري، وسكوت ماكدونالدز حول وتحت عنوان «بناء مصفوفة حسابات اجتماعية لمصر 2009/2008 تقديم مياه ومواسم الري» فقد اعتبرت إن مشكلة عدم توافر البيانات تعد من أهم العوائق في سبيل إجراء تحليل لسياسات

الزراعة والري في إطار نماذج التوازن العام الحسابية. فما زالت مصفوفات الحسابات الاجتماعية المتوفرة عن الاقتصاد المصري تفتقر إلى المعلومات الضرورية عن أنشطة الري والزراعة. ومن ثم، تقدم هذه الورقة شرحاً تفصيلياً لعملية بناء مصفوفة حسابات اجتماعيه لمصر عن عام 2008\2009 . تبرز هذه المصفوفة مياه الري كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج. كما تقدم المصفوفة عرضاً تفصيلياً للأنشطة ولعناصر الإنتاج الزراعية خلال مواسم الري المختلفة. وبهذا تتيح هذه المصفوفة الجديدة المجال لإجراء تقييم دقيق لمدى واسع من سياسات الري والزراعة في إطار نمذجة التوازن العام الحسابية.

وفي الجزء الأخير من العدد، تضمن مراجعة كتاب من إعداد عبد الحميد مرغيت للكتاب «ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!» للكاتب بول كروغمان، والذي صدر عام 2012.

وفي الختام ، نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين، مؤكدين في الوقت نفسه على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

رئيس التحرير

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر - العدد الأول - (2015) 7 - 24
المعهد العربي للتخطيط

الدولار ودول الفائض المالي

حازم الببلاوي*

أولاً: التمهيد

الدولار هو العملة الأمريكية، فهو بذلك شكل من أشكال النقود. والأصل هو أن النقود – بطبيعتها – هي دين على الاقتصاد الذي يصدرها. فالنقود – بشكل عام – تصدر عن السلطات النقدية في كل دولة، وهى بذلك تمثل لحاملها، دينا على الاقتصاد الوطني الذي أصدرها، بمعنى أن حامل هذه النقود يستطيع أن يبادلها بأية سلعة معروفة في الأسواق . ومن هنا يقال بأن النقود هي "قوة شرائية عامة" فحاملها يتمتع بحق، والمدين بهذا الحق هو الاقتصاد الوطني في مجموعه. وتحرص كل دولة على حماية الاستقرار النقدي. بمعنى أن تتخذ السياسات النقدية والمالية المناسبة لحماية قيمة هذه العملة وعدم ارتفاع الأسعار المحلية. والدولار لا يختلف في ذلك عن غيره من النقود في هذه الصفة العامة. ولكنه يختلف عن بقية العملات، لأنه ليس فقط عملة وطنية تمثل قوة شرائية على السلع الأمريكية، ولكنه أيضآ عملة دولية تمثل قوة شرائية على مختلف السلع داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فإن المدين بالدولار ليس الاقتصاد الأمريكي وحده، بل معظم الاقتصاديات ألأخرى . فحامل الدولار يستطيع – في اغلب الأحوال – أن يستخدم هذا الدولار للشراء للتوظيف في أي دولة، فالمدين بالدولار ليس هو الاقتصاد الأمريكي وحده، بل الاقتصاد العالمي . والدولار بذلك يعادل في الحاضر، ما كان عليه الذهب في الماضي.

وإذا كان الدولار – من الناحية العملية – هو دين على الاقتصاد العالمي، فإن الذي يسيطر على إصداره هو السلطات النقدية في الولايات المتحدة. وهكذا فإننا، ونحن نتحدث عن الدولار، إنما نتحدث عن عملة تصدرها سلطة وطنية – السلطات النقدية الأمريكية – ولكن المدين بها ليس الاقتصاد الأمريكي وحده بل الاقتصاد العالمي في مجموعه. وبذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بما يعرف في الاقتصاد "بحقوق الإقطاعي seigniorage rights" ففي العصور الوسطي كان الأمير الإقطاعي يعيد سك النقود باسمه عند تولية الحكم، ويعمد على أن يصدرها بوزن أقل، مع الاحتفاظ بقيمتها الاسمية. وما يتحقق من كسب يعتبر نوعا من الريع، الذي يحققه الإقطاعي دون أي مقابل من جانبه. والآن، ونحن في ظل الدولار – عملة التداول الدولية فإن

---

* رئيس الوزراء المصري الأسبق.
**محاضرة ألقيت في جامعة الكويت – كلية العلوم الإدارية بتاريخ 2014/11/17.

الولايات المتحدة الأمريكية تصدر الدولار وتحصل عليه الدول الأخرى. وبطبيعة الأحوال، فإن الدولار الذي تحصل عليه هذه الدول – للاحتفاظ به كاحتياطي – لا يكون بلا مقابل، وإنما نظير سلع تصدرها إلى الولايات المتحدة أو نظير تمكين الولايات المتحدة من الحصول على أصول محلية للاستثمار فيها. وهذا هو الريع الذي تحققه الولايات المتحدة نظير توفير الدولار للتعامل الدولي. فكيف تمكنت الولايات المتحدة من جعل الدولار عملة التداول العالمي؟ هذه قصة نظام النقد الدولي كما تطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن ما صلة هذه القصة بدول الفائض المالي؟ يرجع هذا إلى أن ما تحققه الولايات المتحدة من مكاسب نظير حقوق الإقطاعي، يمكنها من تحمل عجز في ميزانها الخارجي، وهذا العجز يعني تحقيق فوائض مالية للدول الأخرى. فالعجز والفائض متكاملان لا وجود لأحدهما دون الآخر. ونظراً لأن أهم وأكبر عجز في الميزان الخارجي يكاد يقتصر – بشكل أساسي – على الولايات المتحدة الأمريكية. فمعنى ذلك أن هذا العجز الأمريكي يقابله فوائض تحققها دول أخرى على رأسها الصين واليابان وألمانيا وإلى حد ما روسيا فضلا عن الدول المصدرة للبترول. وبذلك تصبح مشكلة الدولار في الحقيقة مشكلة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، ودول الفائض من ناحية أخرى. وبذلك نكون إزاء سؤالين، كيف وصل الدولار ليصبح عملة التداول العالمي؟ وهذه هي قصة نظام النقد الدولي. والمسألة الثانية ترجع إلى تركز المديونية أو العجز في العلاقات الدولية بشكل كبير في دولة واحدة، هي الولايات المتحدة، والتي توظف فيها معظم الفوائض المالية، وبما يجعل هذه الدول رهينة – إلى حد كبير – للدولة المدنية العظمى. ونتناول هذين الأمرين على التوالي.

ثانياً : الدولار يتربع على عرش النظام النقدي الدولي

ولنبدأ بالنقطة الأولى وهي كيف تطور النظام النقدي الدولي ليصبح قائما على الدولار باعتباره عملة التداول العالمي.

وصل الدولار إلى مكانته الحالية من خلال التطورات التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والرغبة في وضع نظام نقدي دولي جديد يحقق مزيدا من التعاون الدولي وزيادة حجم المبادلات وتأكيد الظروف المواتية لتحقيق السلام والتعاون الدولي.

وجاء انتصار الحلفاء في هذه الحرب ليعطي الولايات المتحدة دورا مميزا في العلاقات الدولية، ومن بينها إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد الدولي. وقد استغلت الولايات المتحدة الفرصة وحرصت على أن يلعب الدولار الدور الرئيسي في نظام النقد العالمي الجديد كما حددته اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي.

وفي هذه اللحظة الحرجة، كانت تلك الحرب قد أنهكت الجميع، المنتصرين والمنهزمين معا. فخرجت ألمانيا محطمة بعد الحرب، وتعرضت اليابان للقنابل الذرية، ولم يكن وضع الحلفاء أفضل. فقد أنهك الإتحاد السوفيتي – وإن توسع في أوربا الشرقية – وأثقلت الديون الخزانة البريطانية، كما فقدت فرنسا العديد من أصولها وهي تحت الاحتلال الألماني. أما الولايات المتحدة فقد أنهت الحرب وهي في قمة النجاح الاقتصادي، إضافة إلى التفوق العسكري، وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في منتصفها، فإنها لم تضطر إلى تحويل اقتصادها المدني إلى اقتصاد حربي، بقدر ما استطاعت أن تبني " اقتصادا عسكريا " موازيا دون إضعاف " لاقتصادها المدني" وبانتهاء الحرب، لم تواجه الولايات المتحدة مشكلة إعادة بناء الاقتصاد المدني حيث لم تتعرض لأي اعتداء مباشر عليها، وإنما كانت المشكلة هي في كيفية تصفية اقتصاد الحرب وتحويله إلى الاقتصاد المدني دون تعريض الاقتصاد الوطني للكساد. ومن هنا جاء مشروع مارشال مفيدا للاقتصاد الأمريكي، بما تضمنه ذلك من فتح أسواق جديدة للسلع الأمريكية، والعمل على تصفية " الاقتصاد الحربي " بشكل متدرج وبغير مفاجأة، حيث كان يمكن أن تترتب عليه أثار انكماشية كبيرة.

وجاءت اتفاقيات بريتون وودز التي أسست البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتوفر الظروف المناسبة لوضع أسس نظام نقدي جديد. وكانت أوربا قد عرفت، في الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية، ما يشبه الحروب الاقتصادية بين الدول. فلجأت معظم هذه الدول إلى الحماية الجمركية المبالغ فيها، وإلى الاقتصاد المغلق – إن أمكن – وتخفيض أسعار العملات للحصول على مزايا على حساب الآخرين. وبذلك ظهرت النبرة الجديدة بعد الحرب للدعوة لمزيد من التعاون والانفتاح على الدول الأخرى، وأن حرية التجارة واستقرار أسعار الصرف وحرية انتقال الأموال أمور مطلوبة، وكل هذا لا يؤدي فقط إلى مزيد من الكفاءة الاقتصادية بل أنة يدعم تحقيق السلام الدولي. وقد كان إنشاء صندوق النقد الدولي هو البذرة التي ساعدت على أن يصبح الدولار الأمريكي هو عملة التداول العالمي.

لعبت الولايات المتحدة وإنجلترا الدور الرئيسي في تشكيل صندوق النقد الدولي وبالتالي في تصميم نظام النقد الدولي كما عرفناه خلال السبعة عقود الماضية. وكان يمثل إنجلترا اللورد كينز– الاقتصادي الأشهر في القرن العشرين– في حين كان اللاعب الأمريكي الأكثر تأثيرا هو وكيل الخزانة الأمريكية هاري وايت. وانتهى الأمر بغلبة الرؤية الأمريكية. وكان كينز يرى أن يصبح صندوق النقد الدولي المقترح كنوع من البنك، الذي يخلق نقودا من خلال ما يقدمه

من ائتمان لعملائه، وهو بذلك ليس في حاجه إلى رأس مال، ويكفي أن توضع القواعد المنظمة لمنح البنك لائتمانه، بل أنه اقترح اسما لهذه النقود الدولية وهو "بانكور". أما وايت فقد رأى- وانتهى الأمر- باعتماد آرائه، أن يكون للمؤسسة الجديدة رأس مال يقدمه الأعضاء، ويتكون من عملة الدولة العضو فضلا عن جزء من الذهب، وبذلك يتوفر للصندوق موارد من عملات الدول المختلفة فضلا عن الذهب، ولكن الأهم- عند وايت - هو ضمان استقرار الصرف. ولذلك اقترح الأخذ بنظام أسعار الصرف الثابت وحيث تربط فيه كل عمله بوزن من الذهب، ولا يجوز تغييرها إلا بإجراءات معقدة.

ونظرا، لأن معظم الدول كانت قد تخلت عن قاعدة الذهب، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تربط الدولار بالذهب، وكانت على استعداد لتحويله لغير المقيمين بسعر ثابت (35 دولار للأوقية ذهب) فقد انتهى الأمر- عمليا- إلى أن ربطت معظم الدول- الأعضاء في الصندوق- عملتها بالدولار، باعتبار أن الدولار قابل للتحويل إلى ذهب. وبذلك وضعت البذرة الأولى لسيطرة الدولار على أسواق الصرف. فجمع العملات تعرف بوزن معين للذهب وبسعر محدد للدولار.

وصاحب هذا الوضع القانوني والنفسي، وضع اقتصادي قائم، وهو أن معظم دول العالم خرجت من الحرب وهى محطمة أو مقسمة سياسيا. وكان الاقتصاد السليم الوحيد هو الاقتصاد الأمريكي، والذي كان يمثل إنتاجه نصف حجم ألإنتاج العالمي في مجموعه، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تصدير السلع الزراعية والغذائية فضلا عن المنتجات الصناعية ورؤوس الأموال. ولذلك فقد جاء اعتبار الدولار هو العملة الدولية أمرا طبيعيا، فالجميع في حاجة إلى الدولار، إن لم يكن للاستيراد المباشر من الولايات المتحدة فهو دائما مطلوب من كل الدول الأخرى. وكانت المشكلة الوحيدة هي نقص الدولار المتاح للعالم. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحقق أيضا فائضا في ميزانها التجاري، فهي تصدر بأكثر مما تستورد. فبشكل ما كانت الولايات المتحدة دائنة للعالم، فكيف يمكن توفير دولارات للعالم- في هذه الظروف- لكي يستطيع أن يدفع ثمن وارداته منها ومن غيرها؟ كان المخرج الوحيد هو أن تقوم الولايات باستثمارات كبيرة في دول العالم وبذلك يخرج منها دولارات كافية في شكل استثمارات أمريكية في بقية الدول لدفع فاتورة زيادة واردات هذه الدول. ومن هنا عرفت الاستثمارات الأمريكية في الخارج توسعا كبيرا في الفترة التالية لانتهاء الحرب، وذلك لتمكين هذه الدول الأخرى من الحصول على الدولارات اللازمة لدفع فاتورة وارداتها.

وبعد ما يزيد على عقدين من نهاية الحرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ظاهرة جديدة وهي بداية العجز في ميزانها التجاري فضلا عن عجز الموازنة وصادف ذلك حروبها في جنوب شرق أسيا وفيتنام. مما أدى إلى بداية توافر الدولار بشكل اكبر لدى معظم الدول، التي رأت في هذا دعما لاستقرار أسعار صرف عملاتها. ورغم ظهور العجز في تجارة أمريكا، فقد كان ذلك محل ترحيب لدى معظم الدول، لأن معنى العجز هو أن الولايات المتحدة تضخ كميات اكبر من الدولارات في العالم الخارجي وهو في اشد الحاجة إليها. ولكن هذا الفائض الذي تحقق لدول العالم لم يستخدم دائما من جانبها للاستيراد، وإنما للاحتفاظ به جزئيا كاحتياطي نقدي. وبدأت معظم الدول في تكوين احتياطيات من الذهب والدولار، مما يعزز من جدارتها الائتمانية.

وعندما قامت ثورة النفط برفع أسعاره في بداية السبعينات، صادف ذلك ظهور النمور الآسيوية والتي توسعت أيضا في صادراتها بشكل كبير. وهكذا ظهر على الساحة، نوع جديد من الدول التي تحقق فوائض مالية كبيرة ومستمرة، وكان عليها أن تبحث عن أماكن أمنة لتوظيف فوائضها المالية فيها. ولم تجد هذه الدول أفضل من الدولار والأسواق المالية الأمريكية لتوظيف فوائضها فيها. فالدولار هو العملة الدولية المقبولة في جميع الدول، وهى الدولة الأغنى والأقوى، وهى تتمتع بمؤسسات مالية قوية، وهى دولة قانون وتعرف درجة عالية من الشفافية. وبعد ذلك بعقد أو عقدين ظهر المارد الصيني، والذي يحقق فائضا ماليا هائلا في ميزانه الجاري وعليه أن يوظفها في أماكن آمنه، ولم يجد– هو أيضا– ما هو أكثر أمنا من الدولار والأسواق المالية الأمريكية. وبعد أن اختفى الإتحاد السوفيتي، وبدأت روسيا في تحقيق فوائض مالية نتيجة تصدير الغاز والبترول، فإنها بدورها لم تجد بديلا عن الأسواق المالية الأمريكية لتوظيف فوائضها.

ومع توافر هذه الأموال التي تبحث عن الدولار والأصول الأمريكية، بدأ عجز الميزان الجاري والذي بدأ في بداية السبعينات يجد مبررا، وهو كثرة الأموال الوافدة للتوظيف في الأسواق الأمريكية. فالاقتصاد الأمريكي أصبح حينذاك قادرا على زيادة الاستيراد وتضخم العجز الجاري، وهو لا يضطر لعلاج العجز لأن أصحاب هذه الفوائض حريصون على إبقاء استثماراتهم بالدولار. ومن هنا لم تجد السياسة الاقتصادية الأمريكية مبررا لضبط تزايد الواردات وتفاقم عجز الميزان الجاري. فالأموال الأجنبية تتدفق، وهى سعيدة ببقائها في شكل أصول مالية أمريكية. وهكذا بدا حجم الأموال بالدولارات والمملوكة للعالم الخارجي. وألان، فإنه مع استمرار العجز الجاري لأمريكا لما يقرب من خمسة عقود، فهناك محل للتساؤل، هل

يواجه الاقتصاد الأمريكي مشكلة حقيقية، مع تزايد مديونية وتراكمها تجاه العالم الخارجي؟ أم أن المشكلة الحقيقية هي لدى دول الفائض.

هناك عبارة شهيرة منسوبة للاقتصادي الأمريكي كينز، ومفادها- على ما أذكر- "أنت في مشكلة إذا كنت مدينا بمائة جنيه، ولكن البنك سيكون هو في مشكلة إذا كنت مدينا له بمليون جنيه " ولكن ما هي الموعظة من هذه المقولة؟ الفكرة بسيطة وهي أن المدين يكون، عادة، تحت رحمة الدائن إذا كان حجم الدين صغيرا، أما إذا كان الدين كبيرا، فإن الدائن يصبح هو، وليس المدين، في وضع صعب وتحت رحمة المدين، فالمدين هنا يرهن الدائن وربما يفرض عليه شروطه.

ثالثاً : التحدي أمام دول الفوائض المالية، خاصة المصدرة للنفط :

يتطلب الحديث عن الفوائض المالية، أن يكون على وعي ببعض الحقائق الاقتصادية الأولية، التي لا مناص من الاعتراف بها. وتساعد الحسابات القومية على فهم أسباب ظهور الفوائض والعجوزات بين الدول. وهي ترجع إلي التفرقة بين" الناتج القومي " وبين " الإنفاق القومي" فالأصل هو التساوي بين ما تنتجه وما تنفقه. فالمعادلة أو المساواة المحاسبية المستقرة عن تعريف الناتج القومي أو الأنفاق القومي هي :

الناتج(الإنفاق) القومي= الاستهلاك القومي+ الاستثمار القومي+/- (فائض أو عجز الميزان الجاري) فالتفرقة بين " الناتج القومي " و"الإنفاق القومي " ترجع إلي وضع الميزان الخارجي بين العجز والفائض فإذا كان الميزان الجاري (صادرات وواردات) متوازنا، فان الناتج القومي يتعادل تماما مع الإنفاق القومي.أما إذا كان الميزان الجاري موجبا - أي هناك فائض في الصادرات على الواردات - فإن الناتج القومي يكون أكبر من الإنفاق القومي، وإذا كان هذا الميزان به عجز، فإن ذلك يعني أن الإنفاق القومي يجاوز الناتج القومي.

هذه هي الحقيقة. فالفائض والعجز المالي بين الدول يرجع إلى عدم التطابق بين الناتج القومي والإنفاق القومي في هذه الدول. وليس من السهل أن تقنع كل الدول بتحقيق المساواة بين إنتاجها وإنفاقها التطابق القومي.

والحقيقة الثانية هي حقيقة محاسبية وهي استمرار الفائض لأية دولة رهن باستمرار العجز لدى دول أخرى. ودول الفائض المالي، وخاصة الدول المنتجة للنفط، مضطرة، إزاء الوضع العالمي للطاقة، إلى أن تحقق ناتجا قوميا يجاوز إنفاقها القومي.فهذه الدول - خاصة في

الخليج بما تعرفه من هيكل سكاني من ناحية، وعدم قدرة الاقتصاد القومي على زيادة الإنفاق الرشيد من ناحية أخرى – فإنها مضطرة إلى استمرار الإنتاج بما يتفق مع الاحتياجات العالمية من سلعة استيراتيجية مثل النفط. وهكذا فإن دول الفائض من مصلحتها استمرار فوائضها المالية، وبالتالي ما يقابلها من عجوزات لدى دول أخرى. ولكن المشكلة ليست في وجود دول عجز، وإنما في تركزها في دولة أو عملة واحدة. وبذلك، تنحصر التحديات التي تواجهها دول الفائض وخاصة الدول النفطية، في سؤالين هامين، الأول هل من مصلحتها استمرار الفوائض، وهل هذا ممكن أو متاح؟ وإذا لم يكن في مصلحة هذه الدول تخفيض هذه الفوائض أو إنقاصها، فهل من المصلحة أن تستثمر هذه الفوائض في الدولار أم هناك مصلحة في تنويع هذه الاستثمارات خارج منطقة الدولار؟ هذه أسئلة جوهرية تتطلب وضوحا .

الفوائض المالية النفطية واستقرار الاقتصاد العالمي :

السؤال هنا هل يمكن تخفيض هذه الفوائض؟ يمكن تخفيض الفوائض المالية للدول النفطية بأسلوبين، وكلاهما صعب التحقيق إن لم يكن ضارا. أما الأسلوب الأول فهو تخفيض إنتاج النفط أو منع أسعاره من الارتفاع. فهل هذا ممكن. وهل هو مفيد؟ الإجابة السريعة لا. فالنفط وملحقاته ليس سلعة عادية، بل هو سلعة استيراتيجية يتوقف عليها حياة الاقتصاد العالمي، ومن الصعب – إن لم يكن من المستحيل – أن تقوم دولة أو مجموعة صغيرة من الدول بتخفيض الإنتاج العالمي لهذا المصدر الحيوي للطاقة وللصناعات الكيماوية. فهنا يكاد يتعلق الأمر بما يعرف بالسلع العامة العالمية GLOBAL PUBLIC GOODS

فوقف أو تخفيض إنتاج هذه السلع الاستراتيجية يمكن أن ينظر إليه باعتباره إعلانا للحرب على العالم. ومن هنا فمسئولية الدول المنتجة للنفط تستلزم ضرورة توفير إنتاجه بكميات كافية للاستهلاك العالمي. أضف إلى ذلك أن تخفيض الإنتاج يمكن أن ينقلب ضررا بالدول النفطية ذاتها، وذلك بتطوير وسائل البحث عن بدائل أخرى وبالتالي يهدد مستقبل هذه الدول. ويظل الأكثر أهمية هو أن النفط سلعة استراتيجية لا يمكن التعامل معها بخفة .

والشكل الأخر لتخفيض الفوائض هو منع ارتفاع أسعارها مع تطور الأسعار العالمية، وهو أمر يتناقض كلية مع العدالة وحقوق الدول المصدرة للنفط، فهي بقيامها بتوفير هذه السلعة الاستراتيجية للعالم، فمن حقها أن تحصل على المقابل العادل لثرواتها الطبيعية والنافدة في أطار من المنافسة العالمية. وهكذا يمكن القول بأن اختيار تخفيض الإنتاج أو تقليل أسعاره هو أمر غير عملي بل وقد يترتب عليه بالغة الخطورة .

ولكن الفوائض يمكن تقليلها أو حتى إزالتها دون التعرض لحجم إنتاج النفط أو أسعاره، إذا قامت الدول النفطية بزيادة إنفاقها القومي. فالفوائض التي تحققها هذه الدول ترجع إلى أن " الناتج القومي" لهذه الدول يجاوز " إنفاقها القومي " وأنها يمكن أن تزيل أو تخفض هذه الفوائض بزيادة الإنفاق المحلي سواء للاستهلاك أ،الاستثمار المحلي أو الأمرين معا. فهل هذا ممكن أ، مفيد؟

تتميز دول الخليج النفطية، بشكل عام، بأنها دول صغيرة – ربما باستثناء المملكة العربية السعودية – وعدد سكانها محدود، وبالتالي، تعتمد على نسبة عالية من اليد العاملة المستوردة والتي تكاد تقارب عدد المواطنين الأصليين. كذلك فإن معدلات الدخول الفردية – في معظم هذه الدول – تعتبر من أعلى المعدلات العالمية، كما تتمتع معظم هذه الدول ببنية أساسية حديثة ومتطورة ينفق عليها بسخاء. وهناك طاقة استيعابية للإنفاق المحلي لكل دولة تتوقف على ما يتوفر لديها من موارد طبيعية وإمكانيات بشرية. ومن المعروف أنه مع زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي تزداد الحاجة إلى الخدمات البشرية من صيانة للمعدات والأجهزة، وعمال نظافة، وخدمات ترفيهية وتعليمية وحراسات وخدمات منزلية، . . والقائمة طويلة فالزيادة في الرفاهية في العصر الحديث تعتمد بدرجة أكبر على استهلاك الخدمات البشرية. وبذلك، فإنه في دول الخليج يؤدي مزيد من الرفاهية الاستهلاكية إلى مزيد من الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية مما قد يخل بالتوازن السكاني والاستقرار المحلي.

وهكذا يتضح أن دول الفائض المالي في الخليج من مصلحتها، فضلا عن أن الظروف تفرض عليها أن تستمر في إنتاج النفط بمعدلات تتناسب مع احتياجات العالم، وأنها – نظرا لطبيعة هيكلها الاقتصادي والسكاني – لن تكون قادرة على إنفاق كامل حصيلة إنتاجها القومي محليا لمحدودية الطاقة الاستيعابية. فهي بالضرورة دول فائض مالي في الوقت الحاضر. والسؤال ليس في استمرار هذه الفوائض أو عدم استمرارها – لفترة غير قصيرة – وإنما في كيفية استغلال هذا الفائض بكفاءة وبما يوفر الاستقرار للاقتصاد العالمي وحماية مصالح هذه الدول طويلة الأجل.
الأصول العينية والأصول المالية :

قبل أن نتناول كيفية الاستخدام الأمثل لهذه الفوائض المالية، علينا أن ندرك طبيعتها الاقتصادية. هذه الفوائض ليست إنتاجا بالمعنى الدقيق. حقيقة أن استخراج النفط من باطن الأرض وتصفيته وتجميعه ونقله كل هذا ينطوي على عمليات إنتاجية حقيقية. ولكن يظل العنصر الأساسي في قيمة النفط أنه يمثل ثروة طبيعية غير متجددة توجد في باطن الأرض. فجوهر سلعة

النفط، هو أنها استهلاك لثروة طبيعية محدودة، مهما بلغ عمرها، مآلها إلى الزوال. ولذلك، فإن الاستخدام الرشيد لهذه الثروة الطبيعية يكون بتحويلها إلى ثروة اقتصادية متجددة، أي إلى أصول إنتاجية قابلة للاستمرار والتجديد. فعائدات النفط هي نوع من " الثروة " وليست " دخلا " متجددا. فالثروة هي مصدر للدخل، ومن هنا فلا بد من الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها، وليس استهلاكها، وفقط يجوز استهلاك عائد هذه الثروة، وهو الدخل المتجدد. والثروة قد تكون طبيعية مثل الأراضي والمناجم والغابات، وقد تكون قوة العمل، كما قد تكون ثروة مالية تمثل أصولا منتجة، فرأس المال هو ثروة بقدر ما يعكسه من قدرات إنتاجية، حيث يستخدم في توليد عائدات ودخول سنوية مع الحفاظ على قيمته باستمرار عن طريق ما يعرف بحماية استهلاك رأس المال .

وهكذا، فقد كان من المنطقي ألا تحسب عوائد النفط ضمن الناتج أو الدخل القومي، وفقط يدخل في حسابها فقط عوائد استخدامات هذه العوائد. فعائدات النفط هي جزء من "الثروة القومية " وليس من الناتج أو الدخل القومي. وتأخذ الحسابات القومية في الكويت – إذا لم أكن مخطئا – باعتبار عائدات النفط جزءا من الدخل أو الناتج القومي، في حين أن عوائد استثمارات النفط تضاف إلى " الثروة القومية " ولا تعتبر دخلا، وتوضع في حسابات خاصة ولا تمس. ولعل الأقرب إلى المنطق هو الأخذ بعكس هذا الأسلوب ، واعتبار عائدات النفط جزءا من الثروة القومية بما ينطوي علية ذلك من تحويل ثروة في باطن الأرض إلى قيمة مالية واقتصادية تستثمر للمستقبل. وإذا كانت عائدات النفط هي – كما اشرنا – تعبير عن ثروات طبيعية في باطن الأرض، فمن الطبيعي أن يتم مبادلتها لعناصر مماثلة من " الثروة "

وعندما نتحدث عن الثروة فلا بد أن نميز بين " الأصول العينية " Real Assets والأصول المالية Financial Assets " فالأصول العينية " هي مصدر الإنتاج الحقيقي من مصانع وبنية أساسية ومعرفة تكنولوجية وغيرها من القدرات الإنتاجية. ولكن هذه " الأصول العينية تتداول، عادة، من خلال " الأصول المالية " من أسهم وسندات ومختلف الأوراق المالية، التي تمثل هذه " الأصول العينية " فهي رموز أو أدوات لتسهيل تداول وحركة الأصول .

ومع ذلك فقد لاحظنا، خاصة في الفترات الأخيرة، أن هناك تزايدا ملموسا في حجم " الأصول المالية " بمختلف أشكالها، وبما يجاوز، بكثير، نمو " الأصول العينية " وقد ظهر هذا بشكل خاص في الولايات المتحدة، مما كان له أثر على انفجار الأزمات المالية، على ما سنشير إليه.

ومن الضروري، بالنسبة لدول الفائض – أن تحقق مقابل التنازل عن ثروة طبيعية أي عن أصول عينية – أن تتأكد أن ما تحصل عليه من " أصول مالية " في توظيفاتها الاستثمارية يتناسب مع نمو وتطور ونمو الأصول العينية الإنتاجية . ودون ذلك، فإن ثروات دول الفائض سوف تكون معرضة للتآكل.

الأزمات المالية المعاصرة

عرفت الولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين، أزمتين ماليتين هما : أزمة سوق الأوراق المالية للتكنولوجيا (نازداك) في 2000، ثم أزمة أسواق العقارات في 2008. وقد لجأت الحكومة الأمريكية، آنذاك إلى اتخاذ سياسات توسيعية اعتمدت على توسع الحكومة في الإنفاق وزيادة عجز الموازنة، وخفضت أسعار الفائدة إلى ما يقرب الصفر. ولم يمنع هذا الانخفاض في أسعار الفائدة، أو اضطراب الأوضاع المالية للولايات المتحدة، المستثمرين في دول الفائض (الصين بوجه خاص) من زيادة توظيفاتهم المالية في الولايات المتحدة. وهكذا نجحت الولايات المتحدة – بعد أن ضمنت قيام الدولار بدور النقود الدولية – في أن تضع دول الفائض في وضع المسئول عن حماية قيمة توظيفاتهم الدولارية. فدول الفائض باعتبارها الحائزة على ثروات هائلة بالدولار، أصبح عليها ضرورة حماية قيمة هذا الدولار صيانة لثرواتها المتراكمة في الأسواق الأمريكية عبر السنوات. وفي نفس الوقت، أصبحت الولايات المتحدة، في وضع يمكنها من زيادة الإنفاق دون أن يتحمل المواطن الأمريكي عبء هذه الزيادة التي يتكفل بها دول الفوائض المالية. وأصبح أهم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، هو تصدير الدولار في شكل أوراق مالية يقبل عليها المستثمرون من دول الفائض لحماية استقرار البورصات العالمية، وبالتالي لحماية ثرواتهم المتراكمة. وعندما تصدر الولايات المتحدة الدولار، فإنها لا تتحمل أي تكلفة، فالولايات المتحدة، من الناحية الواقعية، هي البنك المركزي العالمي للنقود الدولية.

وبهذه الميزة، أن أصبح الاقتصاد الأمريكي هو – وحده دون أي اقتصاد في العالم – قادراً على زيادة الاستهلاك والاستثمار معاً. فأي اقتصاد آخر، عليه المواءمة بين زيادة الاستهلاك أو زيادة الاستثمار. أما الاقتصاد الأمريكي، فإنه قادر على زيادة الاستهلاك بلا خشية من نقص المدخرات اللازمة للاستثمار. والسبب في ذلك، هو أن دول الفائض المالي في العالم مستعدة دائماً للتوظيف في الأوراق المالية الأمريكية، وبما يسمح بزيادة الاستثمارات الأمريكية رغم انخفاض معدلات الادخارات المحلية، والتي تعوضها المدخرات الأجنبية. ولم يكن غريباً أن ينخفض معدل الادخار الفردي الأمريكي إلى أدنى مستوى دون نقص في معدلات الاستثمار. فحماية الدولار

لم يعد مشكلة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل هي أيضا مشكلة العالم في مجموعه، وخاصة دول الفوائض المالية.

عندما نتحدث عن العالم المعاصر، والأكثر منه حيوية، فإن الدائنين الرئيسيين، على الأقل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هم مجموعة الدول الصناعية القديمة من ناحية، ومجموعة الدول الصناعية الجديدة ويضاف إليهم الدول المصدرة للنفط من ناحية أخرى.

أما الدول المستوردة لهذه الفوائض المالية فهم عادة الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة، التي تستحوذ على أكبر قدر من استيراد الأموال. وعلى العكس، فإن الدول الصناعية الجديدة – وعلى رأسها الصين – هي التي تقدم أكبر قدر من الأموال لسد عجز موازين الدول الصناعية القديمة. ففي خلال الفترة 2012–2000 بلغ حجم انتقالات رؤوس الأموال حوالي 13.5 تريليون دولار. حصلت منها الولايات المتحدة على ما يزيد نصفها، أي أكثر من 7 تريليون دولار. والمدين الرئيسي في الاقتصاد الأمريكي هو الحكومة، وحيث يبلغ حجم الدين الحكومي الأمريكي أكثر من 6.5 تريليون دولار، حوالي ثلاثة أرباعها في أيدي دائنين أجانب على رأسهم الصين ودول الفوائض النفطية.

وتاريخ الرأسمالية في الأزمات الاقتصادية قديم ومعروف. ونقطة الضعف الأساسية والتي تؤدي، عادة، إلى انفجار الأزمة، هي الأسواق المالية، باعتبارها الأسواق الأكثر تعرضاً للمضاربات، إن لم يكن المقامرة أحياناً. فأزمة الثلاثينات من القرن الماضي بدأت بانهيار سوق نيويورك فيما عرف "بالثلاثاء الأسود" في 29 أكتوبر 1929. وما تزال ذاكرتنا الحاضرة تستحضر أيام أزمة "النازداك" وسوق العقارات على ما أشرنا إليه. والجديد هو أنه مع تعمق "العولمة"، فإن آثار الأزمة أصبحت تلحق معظم اقتصادات العالم. فالعالم، وخاصة عالم الأموال، وهو ربما الأكثر عولمة والأكثر اندماجاً وتأثيراً على مختلف الدول أينما كان موقعها من الاقتصاد العالمي.

ولعل أهم تعميق عمليات المضاربة المالية هو ما يعرف "بمخاطر المجازفة" أو المغامرة، فإذا شعر المستثمر أن هناك نوعاً من "التأمين" الذي يعوضه عن خسائره، فإنه سوف يكون أكثر استعداداً للمغامرة والمجازفة، لأنه يدرك أن هناك، في النهاية، من سوف يتقدم لإنقاذه. وعرفت بعض المؤسسات المالية العالمية ضخامة وأهمية في الاقتصاد العالمي، شعوراً كان بالاطمئنان بحيث أنها أصبحت تعتقد بأنها أكبر من أن تفشل "Too big to fail" ، وأن فشلها سوف يؤدي إلى انهيار الاقتصاد في مجموعه، وبالتالي فإن الحكومات سوف تتدخل لحمايتها. وهكذا ترسخ، في

العقل الباطن لمثل هذه المؤسسات أنه لا خطر عليها من المجازفة أحياناً، لأنها "أكبر من أن تفشل"، فالجميع سوف يتكاتف لإنقاذها. وبذلك أصبح هذا التأمين الضمني باعثاً على المجازفة والمغامرة، وهو ما يعرف Moral Hazard. وقد جاءت صدمة بنك Lehman brothers، لتظهر أنه أصبح أكبر من أن ينقذ "too big to bail".

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن دول الفائض المالي كثيراً ما توظف فوائضها في الدولار، باعتباره العملة المقبولة دولياً. فضلاً عما تتمتع به الولايات المتحدة من إمكانيات إنتاجية هائلة، وتقدم تكنولوجي ديناميكي، وأيضاً لاستقرار مؤسساتها المالية وقدراتها الخلاقة. ولكن التجربة الأخيرة لأزمة 2008 جاءت، في الجوهر، لمعالجة تهور وعدم مسؤولية الأسواق المالية سواء في التمويل العقاري المغامر أو التوسع في إصدار أشكال من الأصول المالية للمشتقات المالية ربما بدون ضوابط. وهكذا كان وقوف أموال دول الفائض واستعدادها الدائم لحماية الدولار، إنقاذاً لاستثماراتها الدولارية الكبرى، هو أيضاً أحد أسباب انتشار "مخاطر المجازفة" لدى المؤسسات المالية من ناحية، وضعف الرقابة والإشراف المالي من ناحية أخرى.

فإذا كان من المفهوم أن الاستثمار في أصول دولارية لاعتبارات الكفاءة الإنتاجية في هذه الاستثمارات، فإن المبالغة في التوظيف لحماية الدولار من أزمات الأسواق المالية، قد ينقلب ليصبح مدعاة لمزيد من هذه الأزمات من خلال تزايد "مخاطر المجازفة" لدى المؤسسات المالية بمبالغاتها في أعمال المضاربات المالية فضلاً عن تشجيع تراخي الحكومات (الولايات المتحدة بشكل خاص) بوضع الضوابط والقيود على أعمال المضاربة.

توسيع قاعدة المدينين وزيادة الفرص الإنتاجية في العالم:

يتضح من الاستعراض المتقدم، أن دول الفائض النفطي تحقق فوائض مالية يصعب تخفيضها، فإنتاج النفط بمعدلاته الجارية يتم استجابة لاحتياجات العالم من الطاقة في الظروف الحالية. وفي نفس الوقت فإن الطاقة الاستيعابية لإنفاق عائدات النفط محلياً محدودة، لا تسمح بالتوسع غير المنضبط في الإنفاق المحلي. وأخيراً، فإن استمرار الفوائض النفطية رهن بوجود عجوزات مقابلة لدى الدول الأخرى.

وقد تطورت أوضاع العالم الاقتصادية والمالية إلى أن أصبحت الأسواق الأمريكية هي السوق الأوسع لاستثمار الفوائض المالية، وأدى اتساع دور الدولار – باعتباره عملة التداول العالمي – إلى زيادة العجز الأمريكي والذي لم يقتصر على عجز الميزان الجاري بل صاحبه عجز متزايد في موازنة الحكومة الأمريكية.

وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تزايد نسبة الأصول المالية – وخاصة في الولايات المتحدة – إلى الناتج الإجمالي، مما يعني أن الأصول المالية تزيد بمعدلات تجاوز الزيادة في الطاقة الإنتاجية. وفي نفس الوقت، فإن أي مشكلة تواجه الدولار، أصبحت تهدد أيضاً بدرجة كبيرة، مصالح الحائزين على أصول دولارية وعلى رأسهم الصين واليابان ودول الفائض النفطي. وبذلك أصبح الدائنون – دول الفائض المالي – رهينة، إلى حد كبير، لمطالب المدين (الولايات المتحدة الأمريكية) مما ساعد على تشجيع "مخاطر المجازفة" في الأسواق المالية ومزيد من الرعونة ومن ثم تعريضها للأزمات المالية، والتي تضطر دول الفائض للتدخل حماية لاستثماراتها القائمة. والدرس المستفاد من هذه التجربة لدول الفائض المالي، هو ما سبق أن اكتشفته البنوك منذ فترة طويلة. فالبنك، كمؤسسه خاصة يحرص على حماية أمواله بما يقوم به من دراسات لأحوال المدينين، ومن خلال متابعته لنشاطهم، ولكن يظل الضمان الأكبر للبنك هو توزيع المخاطر، ووضع حدود قصوى لما يقرضه للعميل الواحد، مهما بلغت جدارته الائتمانية. وهذه، إلى حد كبير، هي خلاصة ما أشار إليه كينز بعدم وضع الدائن نفسه تحت رحمة المدين. فزيادة مديونية المدين هي عبء على الدائن، وهي مصدر قوة للمدين.

ولم يرجع التزايد دائماً في فرص الاستثمار المالي في الأسواق المالية إلى زيادة الفرص الإنتاجية وإنما للإسراف في إصدار شتى أنواع الأصول المالية.

ولعل ظهور ما عرف "بالمشتقات المالية" ، وهي أصول مالية تبنى على أصول مالية قائمة أو تزيد من حجم المتاح الأصول المالية دون أن ينعكس ذلك في أية في أية زيادة في الأصول الإنتاجية، وهي الظاهرة التي عاصرت تاريخنا المعاصر في معظم الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة. وقد كانت هذه الظاهرة المالية أحد أهم أسباب الأزمات المالية المعاصرة. ولذلك، فإنه من الضروري اتخاذ إستراتيجية جديدة لاستثمارات الفوائض المالية مقابل فرص استثمارية حقيقية، وليست مجرد زيادة في الأصول المالية. وتمثل الدول النامية – في هذا الصدد – إمكانيات هائلة للاستثمارات إذا توافر لها البنية الأساسية المادية والتشريعية.

وإذا أمكن لدول الفائض النفطي، وخاصة في الخليج العربي، أن تقوم بدور رائد في خلق فرص استثمارية حقيقية في ربوع الوطن العربي، فإنها تقدم بذلك خدمة هائلة للإنسانية، باستخدام فوائض النفط – وهي حصيلة ثروات طبيعية في باطن الأرض – لتتحول إلى ثروات إنتاجية في استثمارات حقيقية في الوطن العربي. وبذلك تقدم هذه الدول خدمة هائلة للإنسانية، بقدر ما تحقق أحد الأمنيات للأمة العربية، وبما يحفظ القيمة الحقيقية لهذه الثروات المالية، ولا

يتركها رهينة في الأسواق المالية. فهذه الدول باعتبارها الأقل استغلالاً لطاقاتهم المهملة، تمثل رصيداً ممكناً Potential للمستقبل، إذا توافرت لها الشروط المناسبة.

وبطبيعة الأحوال، فإن هذا ليس بالأمر السهل أو الهين. وهو بشكل ما يمثل مخاطرة ليست مضمونة، ويحتاج إلى صبر ومثابرة. ولكن علينا ألا ننسى أن الوضع القائم حالياً ليس بأقل مخاطرة. فالثروات المالية العربية المتزايدة في الأسواق المالية هي – إلى حد بعيد – رهينة لا يسهل الخلاص منها. والدول النفطية في الخليج – وعلى عكس الصين أو اليابان أو حتى الدول الصناعية الناشئة في جنوب شرق آسيا – لا تملك قاعدة صناعية كافية تجعل منها لاعباً رئيسياً في المستقبل. فالضمان الوحيد – القائم حالياً – لضمان استثمارات هذه الدول، هو أن العالم يحتاج إلى النفط لعقود قادمة. وفيما بعد عصر النفط، فإن الضمان الحقيقي لاستثماراتها المالية هو استنادها إلى قاعدة اقتصادية متينة في الوسط العربي.

لقد جاء عصر النفط نعمة هائلة لدول الخليج. ولكن العاقل هو من يعد العدة لما بعد النفط. وهذا لن يتحقق إلا إذا زادت المنطقة في إجمالها في قدراتها الاقتصادية الحقيقية وبما يمكنها من المنافسة في عالم لا يعترف إلا بالقادرين على المنافسة الإنتاجية. وهو أمر يصعب أن تحققه دولة عربية منفردة، بل يحتاج إلى جهود المنطقة. والمطلوب أن تقوم دول الفائض بدورها الرائد في نهضة المنطقة العربية.

رابعاً: خاتمة: خلاصة وتوصيات

نحاول فيما يلي أن نلخص بعض النتائج التي تناولناها وذلك في عدة نقاط موجزة:

- لعل النقطة الأولى هي ضرورة الاعتراف بأن الدولار لا يمثل فقط عملة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هو أيضاً عملة التداول العالمي. ومع مزيد من التقدم الاقتصادي وما يتطلبه من زيادة حجم الاندماج المالي والاقتصادي الدولي، فإن دور الدولار سوف يستمر، ولا يبرز في الأفق أي بديل سريع له، وإن كان من الممكن أن يبدأ هذا الدور في التراجع تدريجياً.
- معنى ذلك أن العالم سوف يحتاج إلى الاحتفاظ بكميات متزايدة من الأصول الدولارية. ويترتب على ذلك أن تجد الولايات المتحدة نفسها في وضع عجز في ميزانها الجاري لتوفير الدولارات للعالم. فهي بذلك لا تختلف عن أي "بنك مركزي" يضطر إلى تحمل عجز في موازنته لتوفير النقود للاقتصادات المحلية. ولكن على حين كانت الولايات المتحدة تحقق ذلك

عن طريق استثماراتها الخارجية حتى بداية السبعينات، فإنها بدأت منذ ذلك الوقت تزيد من عجز ميزانها الجاري بالعجز المستمر والمتزايد في الواردات الأمريكية وعدم مسايرة الصادرات لها. وفي نفس الوقت تزايد عجز الموازنة الأمريكية بشكل كبير. ومع تعدد الأزمات المالية ارتفع هذا العجز بشكل مبالغ فيه. ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في عجز الميزان الجاري الأمريكي من ناحية، وزيادة عجز الموازنة الأمريكية من ناحية أخرى، فقد زاد حجم الأصول المالية الأمريكية زيادة هائلة، ليس فقط نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية بها، وإنما لتمويل العجوزات المتزايدة في الميزان الجاري والموازنة العامة. وهكذا، ارتفعت نسبة الأصول المالية في الولايات المتحدة إلى الناتج القومي الإجمالي بها، بأكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة 2001–1990. ورغم أن هذه ظاهرة عامة إلا أن نسبة التزايد لهذه الأصول المالية في الاقتصاد الأمريكي، جاوزت بكثير المتوسط العالمي لزيادة الأصول المالية، وقد تضاعف حجم المشتقات المالية لأكثر من عشر أضعاف الناتج الإجمالي في أمريكا في أقل من عشر سنوات.

• والنقطة الثالثة هي أن دول الفائض المالي النفطي ليس من صالحها، وربما ليس في مقدورها، أن تخفض حجم فوائضها المالية. فسلعة النفط هي سلعة استراتيجية مطلوبة لاستقرار العالم اقتصادياً وسياسياً. ومن ثم فإن أي محاولة منهجية لتخفيض الإنتاج المتاح من هذه السلعة الإستراتيجية، لن يقرر لها النجاح. وبالمقابل، فإن معظم دول الفائض الخليجي تخضع لقيود اقتصادية وسكانية تحدد من قدرتها الاستيعابية لزيادة الإنفاق المحلي. وهكذا، فإن استمرار هذه الفوائض لفترة زمنية غير قصيرة، أمر لا مناص منه. والمطلوب فقط هو اختيار استراتيجية مناسبة لاستثمار هذه الفوائض، وبما يضمن حقوق الأجيال المستقبلة لما بعد النفط، مع الحرص على استقرار الاقتصاد العالمي.

• والنقطة الخامسة، هي أننا لا نبدأ من الصفر. هناك تاريخ متراكم من الاستثمارات الخارجية في السنوات السابقة، وينبغي العمل على حمايتها وضمان استقرارها. وفي نفس الوقت النظر إلى المستقبل دون أن نكون رهينة للماضي. هناك استثمارات ضخمة متراكمة بالدولار، ينبغي الحرص على احتفاظها بقيمتها، وفي نفس الوقت عدم الوقوع في "فخ الدولار" بعد أن تزايدت أحجام هذه الاستثمارات، ونتذكر كلمة كينز يصبح "الدائن" رهينة للمدين إذا زاد حجم الدين بشكل كبير. وهذا ما أصبح عليه الوضع الحالي للمديونات المالية، فالمدين الأكبر في العالم هو الولايات المتحدة، وانحصر الدائنون الأساسيون في مجموعة صغيرة على رأسها الصين واليابان والدول النفطية.

• وأخيراً تمثل دول العالم الثالث، وخاصة المنطقة العربية، مجالاً هاماً للمستقبل الاقتصادي العالمي، بما تتطلع إليه للتقدم واللحاق بالعالم المتقدم. ورغم ما تعانيه هذه الدول من مشاكل

اجتماعية وسياسية وبالتالي اقتصادية، فإنها تمثل، إلى حد بعيد، معضلة كبرى تتراوح بين فرص وإمكانيات للتقدم من ناحية، وخطورة الفشل وتهديد الاستقرار من ناحية أخرى، فهي بكثافتها السكانية من ناحية، وإمكانياتها غير المستغلة من ناحية أخرى، فإنها تعتبر أخطر امتحان يواجهه العالم. فهي من جانب خطر على استقرار العالم، إذا استمرت في تخلفها، ولكنها من جانب آخر قد تكون فرصة أمل إذا ما أحسن استخدام طاقتها المعطلة وبحيث تمثل إضافة حقيقية للبشرية. فإذا استمرت أوضاعها دون تحسن، فإنها – مع الانفجار السكاني – قد تصبح قنبلة زمنية موقوتة، تحرق الأخضر واليابس، إذا تفشت فيها – بسبب الفقر والجهل – القيم الجاهلية للتعصب وكراهية الغير وفلسفات الحقد والدمار. ولكنها، بالمقابل، قد تصبح إضافة إلى القدرات الإنتاجية لزيادة الرفاهية والأمل في المستقبل. وبطبيعة الأحوال، فإن المسئولية الأولى، لإنقاذ هذه الدول والمناطق، هي لأبنائها ومواطنيها. ولكن هناك، أيضاً، مسئولية عالمية، على القادرين على توفير الفرص والإمكانيات – وليس المساعدات والمعونات فقط – لتحويل هذه الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة.

الحاجة إلى مشروع حضاري تاريخي

هنا يدور التساؤل عن دور دول الفائض المالي، وكيفية استخدامه لصالح البشرية، بانتشال هذه الدول، أو بعضها لضمها إلى حظيرة الدول المنتجة والمسئولة. وفي هذا الصدد، فإن دول الفائض المالي في المنطقة العربية، قد يكون من مسئولياتهم الأدبية والإنسانية، المساهمة بدرجة أكبر في تنمية هذه المنطقة. علماً بأنه إذا نجحت المنطقة العربية في أن تتحول إلى طاقة إنتاجية، تضيف إلى الأصول العينية الإنتاجية، في شكل استثمارات حقيقية، فإن المنطقة بأسرها سوف تصبح واحة للاستقرار والتقدم، وفي نفس الوقت، فإن الأصول السائلة حالياً في شكل أصول مالية، قد تتحول – عند استثمارها في المنطقة – إلى ثروة إنتاجية وأصول عينية، يمكن – على المدى البعيد – أن تكون الضمان الحقيقي لمستقبل الفوائض المالية العربية.

وهذا ليس مجرد مشروع اقتصادي، بل هو مشروع حضاري شامل. ودول الفائض المالي العربي، مؤهلة للقيام بهذه المسئولية التاريخية. هذا رهان تاريخي، وليس مجرد مشروع استثماري، وبطبيعة الأحوال، فإنه – كأي مشروع تاريخي – لابد وأن يبدأ بداية تدريجية، بتحقيق قصص نجاح محدودة، ثم تتوسع – بعد ذلك – تدريجياً لتشمل عموم الوطن العربي. وأني أكاد ألمح في مساعدات دول الخليج لمصر في أزمتها الراهنة، بداية لهذا المشروع الحضاري. فعندما واجهت مصر، في إطار ثورات الربيع العربي، ما يمكن أن يهدد الوجود المصري ساعدت

دول الخليج – بإحساس المسئولية – لمعاونة مصر في محنتها. وأرجو أن تكون هذه خطوة على طريق النهضة العربية الاقتصادية، وحيث تقوم دول الفائض المالي العربي، ليس فقط بإقالة مصر – وغيرها من الدول العربية – من قوتها، بل تكون خطوة في طريق الرهان التاريخي لإعادة الشرق الأوسط إلى سابق عهده في الإسهام الحضاري.

مسئولية تاريخية

نخلص من كل ما تقدم، أن ظهور الفوائض المالية، هو نعمة كبرى ولكنها أيضاً مسئولية تاريخية، وتحتاج إدارتها إلى قدر كبير من الحكمة واتساع الأفق التاريخي. فمن ناحية، هناك مصلحة كبرى في بقاء واستمرار هذه الفوائض تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي العالمي، ومن ناحية ثانية تمثل هذه الفوائض تدعيماً للدول العربية والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً. وإذا كان استمرار الفوائض المالية أمراً لا مناص منه، فإن المشكلة الحقيقية هي في كيفية توظيفه خارج الدول المنتجة للنفط وبما يحمي قيمتها في المستقبل.

كذلك لابد من الاعتراف بأن الدولار يمثل – ولفترة قادمة غير قصيرة – عملة التداول العالمي، وإن من مسئولية الدول النفطية العمل على استقرار الدولار حيث أن جزءاً غير قليل من ثرواتها المتراكمة موظف في الدولار وفي السوق الأمريكية. ومع ذلك، فإنه من المناسب أيضاً أن تحرص دول الفائض النفطي على عدم المبالغة والتركيز في الدولار وحده، فتوزيع المخاطر هو أحد الأركان الرئيسية لحسن إدارة الأصول المالية. ومع ذلك، فينبغي أن نتذكر أن الضمان الحقيقي لحماية ثروات الدول النفطية إنما يتحقق بقدر ما يصاحبها من زيادة في "الأصول العينية" على مستوى العالم. ومن الملاحظ أن السوق الأمريكية تتجه إلى المبالغة في إصدار "الأصول المالية" وبما يؤدي إلى تآكلها من ناحية، ويحول دون توظيفها في أصول عينية في مناطق أخرى لتزيد من الطاقة الإنتاجية العالمية من ناحية أخرى.

ورغم كافة مشاكل العالم الثالث، فإن مستقبل العالم يتوقف – إلى حد بعيد – على قدرة هذا الجزء من العالم للانضمام إلى الأسرة الإنتاجية، وذلك حتى لا يصبح هذا الجزء – وهو يمثل الكتلة السكانية الأكبر – خطراً على الاستقرار العالمي. ومن حسن الحظ دول الفائض المالي في الدول العربية أنهم جزء من المنطقة العربية، والتي حملت لواء تقدم البشرية لعصور طويلة ثم تخلفت عن الركب، وآن الأوان لنهضتها من جديد. وفي مثل هذه الظروف، فإن توظيف نسبة – متزايدة – من الفوائض المالية لدعم التنمية والتقدم الاقتصادي العربي، ليس فقط مسئولية قومية

بل هو تأمين لمستقبل هذه الاستثمارات، إذا أحسن اختيار هذه الاستثمارات وبما يعود بالنفع على الدول المستقبلة للاستثمار والدول الخليجية المستثمرة.

أخيراً، فإن ما قامت به دول الخليج من مساندة مصر خلال أزمتها الأخيرة، قد يكون بداية لمشروع حضاري وتاريخي للنهوض الاقتصادي بالمنطقة العربية، على أن يبدأ ذلك بقصص نجاح محددة، باختيار منطقة أو أكثر في بعض الدول العربية، لإقامة "أقطاب اقتصادية" نموذجية، وبحيث تمثل نجاحاً في شكل متكامل يمكن تعميمه بعد ذلك. ولابد أن تكون "البداية" مركزة، وأن تمثل نجاحاً ملموساً. وإذا نجحت التجربة في مراحلها الأولى، فإن ذلك يمكن أن يمثل نموذجاً لسياسة عربية متكاملة لنهضة الأمة العربية في مجموعها. قد يبدو هذا الأمر خيالياً، ولكن صناعة التاريخ تتطلب الكثير من الخيال والمغامرة المحسوبة. والله أعلم.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر - العدد الأول - (2015) 25 - 73
المعهد العربي للتخطيط

بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ايهاب مقابله*

ملخص

يأتي الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لعدة أسباب أولها أن تطوير هذه المنشآت جزء هام من جهود تعزيز حجم ودور القطاع الخاص، ولأنها تعتبر أحد أهم آليات تعزيز التنويع الاقتصادي، ولأنها من الوسائل التي يعول عليها وبقوة في تشغيل الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل من الشباب من أجل تقليل العبء على القطاع الحكومي. وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة في الكويت وحوالي 95% من المنشآت المسجلة في السعودية وحوالي 75% في قطر. وتساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف 86% من العاملين في القطاع الخاص في الإمارات، و90% من العاملين في القطاع الخاص في الكويت والسعودية. تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق نموها وتؤثر في دورها التنموي. تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص، وتحديد أهم التحديات التي تواجها. كما تهدف إلى عرض تحليل مستوى التحسن أو التراجع في بيئة الأعمال، وبيان حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ومدى تطبيق أفضل الممارسات الجيدة التي نفذتها العديد من الدول والتي تساعد في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال. أشارت الدراسة إلى تركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النشاط التجاري وقطاع الخدمات غير المالية والمنشآت الميكروبية، إلى وجود إشكالية واضحة في البيئة الاستثمارية وعملية ممارسة أنشطة الأعمال، الأمر الذي ينعكس على تطور الاستثمار المحلي. ومن أهم هذه المعوقات والتحديات: مشكلة التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، وأخرى تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، وصغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، وانتشار ظاهرة التستر، والبيروقراطية الحكومية، وقلة خدمات الدعم الفني، وضعف الروابط مع المنشآت الكبيرة. وقد أوصت الدراسة بتبني تعريف واضح للمشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وبضرورة العمل على إجراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية اللازمة لمعالجة أوجه القصور في بيئة الاستثمار، والعمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمل على زيادة جودة الوظائف في القطاع الخاص ومواجهة ظاهرة التستر بكل الوسائل المكنة.

Business environment and small and medium enterprises in the Gulf Cooperation Council (GCC)

Ihab Magableh

Abstract

In GCC countries give great attention to SMEs because of their a corner stone in private sector development, their expected role in employing nationals, and their role in speeding up diversification, but they suffer from a variety of constraints. SMEs represent about 90% of registered companies in Kuwait, 95% in Saudi Arabia, 75% in Qatar. They create about 86% of private sector jobs in UAE, 90% in Kuwait and Saudi Arabia. However, SMEs developmental role is faced by different barriers. This study aims to analyze the status of SMEs in GCC countries in general and Kuwait in particular, to explore the major obstacles tackling them, to explore the business environment, reforms and the gap between a particular economy's performance and the best practice. It was found that SMEs are concentrated in the trade and nonfinancial services sectors, which are undesired by local entrepreneurs. It was also found that access to finance, access to markets, lack of information, spread of outsourcing "cover-up in business", high costs of land, lack of technical supports services, and the gap between private and public jobs are among the major problems facing SMEs growth. The study suggested a comprehensive and applicable definition for SMEs in GCC countries and summarized the needed steps to ease doing business and to increase quality of Job in SMEs to reduce the gap between private and public jobs. It also suggests establishing SMEs database and to fight against cover-up in Business. SMEs sector needs full cooperation and coordination of all stakeholders in a way that enables SMEs to be drivers of growth and output diversification.

*مدير مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: ihab@api.org.kw.

أولاً: مقدمة

يدرك المتابعون لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة باتت من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وأصبحت هذه المنشآت محط اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليميةً والدولية، حيث أصبحت المحور الأساسي للكثير من التقارير المحلية والإقليمية والدولية التي تصدرها الكثير من هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، وإيماناً من البنك الدولي بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأكيداً على ضرورة توفير البيئة التنظيمية والقانونية المناسبة لنموها وتطورها، فقد جاء تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report عام 2013 خاصاً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعنوان «إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة» بمثابة تأكيد على قناعة خبراء البنك الدولي بضرورة العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والمبادرين ومحفزة لنمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة المراحل من دورة حياة هذه المنشآت. وتأكيداً على هذه الأهمية، جاء تقرير عام 2014 بعنوان «فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة»، وتقرير عام 2015 بعنوان «ما بعد الفعالية». كما خصص تقرير التنمية البشرية الخاص ببعض الدول لمناقشة دور هذه المنشآت في التنمية البشرية، كما خصصت بعض تقارير منظمة العمل العربية لإبراز دورها – أي المنشآت– في التشغيل. وقد أصبح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز مرتكزات تحديد استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة، كما أصبح محوراً رئيسياً للعشرات من المؤتمرات وورش العمل والملتقيات واجتماعات الخبراء القطرية والإقليمية والدولية، ومحط اهتمام العديد من البرامج التدريبية التي تنفذها الكثير من المؤسسات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم، ومحط اهتمام القائمين على الإعلام الاقتصادي. وفي مجال الأنشطة البحثية، فإن نصيب هذا القطاع من الدراسات والأبحاث ما زال في تحسن مستمر نظراً لما تشهده اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدارتها من تطورات مستمرة بسبب ارتباطها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية وعلاقتها بالإبداع والريادة وعلاقتها بجهود التنمية ونتائج عملية التخطيط.

وقد جاءت نتائج الدراسات والأبحاث وتوصيات المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء لتؤكد دائماً على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم المالي والمؤسسي لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل تطورها، وذلك من خلال زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تسهيل عملية تأسيس هذه المنشآت، وتقديم الدعم بأشكاله المختلفة لضمان تشغيلها وإدارتها

بالطرق الفعالة، وتوفير مقومات نجاحها ونموها باعتبارها أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول بغض النظر عن مستوى الدخل ودرجة النمو والتطور.

ويتجلى دور هذه المنشآت من خلال ما تقوم به في مجال دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب اقتصادي أو باحث أو مُنظر أو متابع أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين نمو هذه المنشآت والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (WBCSD، 2007؛ Chironga et.al، 2012؛ Magableh، 2009a؛ Stevenson، 2010). أضف إلى ذلك، فإن استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة يشير إلى أن ما وصلت إليه هذه الدول من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً، ولم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة؛ أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تساهم هذه المنشآت بنسبة لا بأس بها من الصادرات، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، بالإضافة إلى دورها في دعم جهود التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (Newberry, 2006; Holcombe, 1995; Zeller & Diagne, 2001). إن كثيراً مما نراه أو نسمع به أو نقرأ عنه من منشآت كبيرة ناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي – في الغالب – إلا تطورات وثمار لمنشآت متناهية الصغر تحولت إلى منشآت صغيرة، ومنشآت صغيرة تطورت وأصبحت منشآت متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت منشآت كبيرة (Al-Mahrouq, 2006; Hobohm, 2001) .

أما الدول النامية، فقد أدركت ولكن في وقت متأخر من مسيرتها التنموية أهمية هذه المنشآت، وأصبحت تبذل ما بوسعها– وفقاً لقدراتها المالية والفنية المتوفرة والمتواضعة – من أجل توفير ما يمكن توفيره من مقومات نجاح وتطور هذه المنشآت. وقد ساعدت هذه المنشآت في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل التي تعاني منها هذه الدول لا سيما تلك التي تتعلق بالإنتاج والاختلالات الهيكلية في سوق العمل. وقد بدأ الاهتمام بهذه المنشآت يتزايد بعد أن أثبتت مرونة وقدرة كبيرتان على التعايش مع كافة الظروف الاقتصادية لا سيما خلال مراحل الركود، فقد كانت هذه المنشآت الأقل تأثراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة عام 2008، على الرغم من تبعات هذه الأزمة على البنوك ومؤسسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث زادت الفجوة التمويلية لهذه المنشآت (OECD, 2008). ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة –

على الصعيدين الكلي والجزئي – باعتبارها آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، حيث تركز في كثير من الأحيان على أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمل وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمنشآت الكبيرة (Magableh, 2009b; OECD,1997). كما أن هذه المنشآت تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين لتحويل أفكارهم إلى منشآت حقيقية، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب تدني مستوى فعالية السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، أصبحت هذه المنشآت الملاذ الأضمن والآلية الفاعلة لتحقيق التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحاً بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً (Magableh & Kharabsheh, 2011).

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الدول العربية تعاني من إختلالات في سوق العمل وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة نسبياً حتى في بعض الدول ذات الدخل المرتفع كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا إضافة إلى ضعف التوجه نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس وذلك لأسباب سيتم عرضها وتحليلها في هذه الدراسة. الجدول رقم (1) يبين معدلات البطالة في الدول العربية وفقاً لآخر البيانات والإحصاءات المتوفرة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العمالة الوافدة في القطاع لخاص في دول المجلس تتراوح بين 80%–98%.

جدول رقم (1): معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
الأردن (2012)	13	اليمن(2011)	18
الإمارات العربية المتحدة (2011)	4.3	تونس (2009)	18.9
البحرين(2011)	3.7	الجزائر(2009)	9.8
السعودية(2009)	5.4	جيبوتي(2008)	59
سوريا(2011)	14.9	السودان(2008)	20.7
العراق(2008)	15.4	الصومال(2007)	34.7
عمان (2007)	6.7	ليبيا(2007)	18.2
فلسطين(2010)	26.6	مصر(2009)	11.9
قطر(2009)	0.5	المغرب(2011)	8.9
الكويت(2009)	5.9	موريتانيا(2010)	23.9
لبنان (2009)	6.4	جزر القمر (2009)	20

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

وبناءً على سبق، واستناداً إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات في تنويع وحفز النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، وسعياً لتعزيز دورها في تحقيق مزيد من التنويع في هيكل الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشغيل لا سيما العمالة المحلية، وبعد ما تبين قلة الدراسات المتخصصة حول اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، نرى من الضروري أن يُعطى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس أهمية أكبر في البحث والتحليل، ليس من خلال هذه الدراسة فحسب، بل من خلال سلسلة مستمرة من الدراسات التي تواكب تطور كافة القضايا ذات العلاقة بهذه المنشآت، وتواكب كذلك التطورات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية ذات العلاقة بهذه المنشآت.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، حيث سيتم مناقشة توزيعها القطاعي وأهم التحديات التي تواجه هذه المنشآت وتؤثر في معدلات نموها وتطورها. وتهدف كذلك إلى عرض واقع بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية، ثم تركيز التحليل على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، كما سيتم استعراض مستوى التحسن أو التراجع في كافة المؤشرات التي يصدرها التقرير، وبيان حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ومدى تطبيق أفضل الممارسات الجيدة التي نفذتها العديد من الدول والتي تساعد في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال. كما تهدف إلى إضافة مجلس التعاون إلى قائمة المجموعات الإقليمية التي يتضمنها تقرير ممارسة الأعمال من أجل مقارنة أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أداء باقي المجموعات الإقليمية وإلى عرض وتحليل الإصلاحات المسجلة على صعيد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية خلال السنوات العشرة الماضية. وأخيراً، تهدف الدراسة إلى الخروج بمجموعة من التوصيات العملية على صعيد تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها التنموي وتشجيع الريادة والعمل الحر والإبداع، وعلى صعيد تحسين البيئة الاستثمارية بما يضمن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتحسن ترتيب دول المجلس في التقارير الدولية ذات العلاقة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة أبعاد، فهي تقوم بعرض وتحليل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد أبرز مكونات القطاع الخاص في دول المجلس بشكل عام والكويت على وجه التحديد، وتحدد آليات تعزيز دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم بتقييم مستوى الجهود المبذولة لتيسير عملية ممارسة أنشطة الأعمال التي تعتبر أهم محددات الاستثمار، وتناقش قضية العمالة المحلية ومشاركتها في القطاع الخاص وظاهرة التستر وخطورتها على الاقتصاد الوطني. وتعرض معوقات نمو قطاع استراتيجي من المفترض أن يكون أساس عملية التنويع الاقتصادي ومن ابرز القطاعات الرائدة في مرحلة ما بعد النفط- وهو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تبرز أهميتها من كونها نقطة انطلاق لمزيد من الجهود البحثية المتعلقة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس والذي لم يحوز على الاهتمام اللازم من قِبَل الباحثين والمحللين والاقتصاديين المحليين والعرب، ومن توصياتها وآليات العمل التي ستقترحها لا سيما في مجال تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وتكتسب أهمية إضافية بسبب تقديمها لتعريف مقترح للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت اعتماداً على البيانات المتوفرة والتعريفات المستخدمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتعريفات المستخدمة من قبل عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية.

منهجية ومكونات الدراسة

انطلاقاً من أهداف الدراسة، سيتم استخدام منهجية التحليل الوصفي والكمي للوقوف على واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت بالاعتماد على مسح المنشآت الذي تنفذه الإدارة المركزية للإحصاء والمصادر الأخرى المتوفرة، كما سيتم استخدام أسلوب دراسة المقارنة لتحديد مستوى البيئة الاستثمارية في دول المجلس من جهة والمجموعات الإقليمية الأخرى من جهة أخرى، إضافةً إلى مقارنة الكويت بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية في ذات المجال. وتتكون هذه الدراسة – إضافة لهذه المقدمة – من ستة أجزاء. يناقش الجزء الأول مفهوم وأهمية وخصائص وأهم معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، بينما يركز الجزأين الثاني والثالث على واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص، ومعوقات نمو هذه المنشآت على التوالي. أما الجزء الرابع فيناقش وبشكل مفصل مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المجلس وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وبيان مدى ملائمة البيئة الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على مستوى الريادة والإبداع. أما الجزء الخامس والأخير فيعرض أهم النتائج والتوصيات.

ثانياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وخصائصها وأهميتها والتحديات التي تواجهها

2.1 مفهوم وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لم تنجح المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات واجتماعات الخبراء المحلية والإقليمية والعالمية التي تنظم برعاية العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة في الوصول إلى آلية موحدة وواضحة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل على العكس كانت هذه الفعاليات– في كثير من الأحيان– تولد مزيد من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة وظهور معايير جديدة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف وتصنيف هذه المنشآت، كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه من الصعب التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد (Ayyagari, et.al, 2005؛ Tom Gibson, 2008؛ CSES, 2012). وتشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من (55) تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبسبب ندرة البيانات المالية للمنشآت (حجم المبيعات وحجم رأس المال وغيرها) من جهة، وصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى، فإننا نجد أنها تميل إلى استخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت، باستثناء الكويت التي تستخدم حجم رأس المال (IFC, 2010b)، كما هو مبين في الجدول رقم (2). وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات ليس لديها تعريف موحد رسمي حيث تختلف التعريفات في المؤسسات الحكومية عنه في البنوك، كما قد تختلف من إمارة إلى أخرى وفي المؤسسات داخل الإمارة الواحدة (Hertog, 2010).

جدول رقم (2): تعريف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	منشأة ميكروية	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة
البحرين	1–9 عمال	10–19 عامل	20–99 عامل
عمان	1–5 عمال	6–20 عامل	21–100عامل
قطر	–	اقل من 10 عمال	10عمال وأكثر
السعودية	1–9 عمال	10–59 عامل	60–199
الكويت	–	رأس المال اقل من 150 ألف دينار	رأس المال اقل من 500 ألف دينار

المصدر: IFC, SME Banking Knowledge Guide, 2010

ويلاحظ من الجدول تقارب التعريفات إلى حد ما بين كل من البحرين وعُمان وقطر، إلا أن نطاق التعريف يتسع في حالة السعودية، حيث أن المنشأة المتوسطة- على سبيل المثال- يجب أن تشغل أكثر من 60 عامل، بينما إذا زاد عدد العمل عن 20 و21 و10 في كل من البحرين وعمان وقطر على التوالي فإن المنشأة تعتبر متوسطة. وقد يُعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان والقوى العاملة في السعودية مقارنة بالدول الأخرى. أما في الكويت، فلا يستخدم عدد العمال بشكل رسمي في تحديد حجم المنشأة -إلا في بعض مؤسسات التمويل وعلى نحو ضيق- بينما يتم التركيز على رأس المال لاسيما عندما يتعلق التصنيف بمؤسسات التمويل أو مسألة الحصول على الخدمات الحكومية. وقد يعزي البعض عدم التركيز على عدد العمال كمؤشر للتعريف لأن هذه المنشآت لا تساهم في توظيف الأيدي العاملة المحلية بالشكل الكافي والمطلوب.

2.2 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من هذا التباين في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الدول وأبعاد هذا التباين المختلفة، إلا أنها توصف بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن المنشآت الكبيرة. تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تنطبق هذه الخصائص على جميع المنشآت في كافة دول العالم، فهناك خصائص مشتركة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الصين والكويت والأردن على سبيل المثال، إلا أنه ثمة خصائص تنفرد بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصين، وكذلك الحال في الكويت والأردن. ويعود الاختلاف في بعض خصائص هذه المنشآت إلى عوامل عديدة أهمها: اختلاف هيكل الإنتاج، وتباين البيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهيكل سوق العمل، وتركيبة السكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والقطاعات الرئيسية التي تتمركز بها هذه المنشآت، ودرجة التطور التكنولوجي. ومن أهم الخصائص العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن مالك المنشأة يتولى في الغالب إدارة العمليات الإدارية والفنية، والانخفاض النسبي في حجم رأس المال، والاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية، والمرونة في الإنتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي، وقوة العلاقة التكاملية فيما بينها، وقدرتها العالية على جذب المدخرات، وارتباطها الوثيق بالريادة والمبادرة، وانخفاض مستوى الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور كما في المنشآت الكبيرة، ومتانة الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها من جهة، والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى، والقدرة العالية في الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى، وضعف تأثيرها على صانعي القرار، وعدم التناظر في المعلومات، وقدرتها على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات الاقتصادية، وضعف قدرتها على الالتزام بمتطلبات الحفاظ على البيئة،

وسهولة اتخاذ القرارات الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الخصائص تعتبر نقطة قوة لهذه المنشآت، ومنها ما يُشكل عقبة حقيقية أمام نموها وتطورها (الخطيب، 2009؛ الصليع، 2001؛ Chen، 2006).

2.3 أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي

تناقش الكثير من الدراسات سنوياً أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، الأمر الذي يُصعّب عملية تضمينها وإدراجها كاملة في هذه الدراسة. ويستخدم الباحثون معايير رئيسية لقياس دور هذه المنشآت ومساهمتها في الاقتصاد أهمها: مساهمتها في الإنتاج والتصدير والتشغيل، ودورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك دورها في تعزيز الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، هذا بالإضافة إلى دورها في استغلال الموارد الاقتصادية للدولة، وترجمة الأفكار الريادية والإبداعية، ودعم التنمية الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، سيتم عرض أبعاد الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت، Mulhern، 1995؛ Hobohm، 2001؛ Magableh، 2009a). ويمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه المنشآت ودورها في الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظر حوله وتخيل الاقتصاد الذي يعيش فيه بدون المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟!.

يتمثل الدور الاقتصادي لهذه المنشآت بأنها تساهم في زيادة الإنتاج الكلي ودفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي، وتلعب دوراً بارزاً في التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة، وتوفر مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة، وتشكل فرصة كبيرة لزيادة المنشآت الكبيرة حيث تعتبر بمثابة بذور للمنشآت الكبيرة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقدر نسبياً –ووفقاً لبعض المؤشرات– على النمو والتطور من المنشآت الكبيرة (Almahrouq, 2006; Hall, 1987; Evans, 1987). وتعمل هذه المنشآت في كثير من الدول كمنشآت مكملة للمنشآت الكبيرة وداعمة لها، وتساعد في زيادة حجم التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتعمل كذلك على تعزيز حجم الاحتياطيات من العملات الصعبة وزيادة نشاط قطاع البنوك والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وتعتبر مصدراً للأمن الاقتصادي للأسرة، وتساعد في تحقيق التوازن التنموي وتطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً أو الأقل نمواً، وتعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الاستثمارية الجديّة نظراً لما تتميز به من خصائص. ويتمثل دورها الاقتصادي كذلك بأنها تعمل كمراكز للتدريب، واعتمادها الكبير على الموارد المحلية، وكونها من الآليات الفاعلة التي يمكن الارتكاز

عليها في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والشباب، واعتبارها أداة فاعلة لزيادة العدالة وإعادة توزيع الدخل من خلال إتاحة الفرص للجميع، وقدرتها على تزويد فئة الفقراء بسلع وخدمات بنوعيات وجودة متباينة وبأسعار مناسبة، وكونها نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص، ومساهمتها في تعزيز مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لاسيما تلك التي تحجم المنشآت الكبيرة عن إنتاجها. وعلى الصعيد التطبيقي والعملي، أشارت العديد من الدراسات حول الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بشكل عام وفي الأردن، وفي الجزائر، والبحرين بشكل خاص (أبو الهيجاء، 1991؛ الخلف، 1995؛ الصادق واليوشع، 1997).

تختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المنشآت وتلك المتعلقة بحجم هذه المنشآت ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، إلا أنه يمكننا القول أنها تشكل نحو 90% من إجمالي المنشآت في معظم دول العالم، كما أنها تشغل حوالي 40–80% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 30% باستثناء عدد قليل من الدول لاسيما الدول النفطية. فعلى سبيل المثال، تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدولي النامية ما يزيد عن 95% من مجموع المنشآت، وتساهم بحوالي 45% من التشغيل و33% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (IFC, 2010a). وبلغت نسبة مساهمة هذه المنشآت، سواء تلك العاملة في القطاع المنظم أو القطاع غير المنظم، في الإنتاج عام 2010 حوالي 64% في الدول ذات الدخل المرتفع، 69% في الدول ذات الدخل المتوسط، و63% في الدول ذات الدخل المتدني، مع ضرورة ملاحظة ارتفاع نسبة النشاط غير المنظم مع تدني مستوى الدخل (IFC, 2010a). وتساهم هذه المنشآت بحوالي 51% و85% من إجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، وبحوالي 33% من الناتج في الدول الناشئة، وبحوالي 75% في الإمارات. وقد بلغت مساهمة هذه المنشآت في الإنتاج في كل من الجزائر وفلسطين والسعودية حوالي 77% و59 % و25% على التوالي (Elasrag, 2012). وفي الوطن العربي تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة (Dahi, 2012)، وحوالي 90% في كل من عمان والكويت، و95 % في السعودية و75% في قطر، 94.3% في الإمارات، وتشكل 99.1% من مجموع المنشآت غير الزراعية في مصر (Elsrag, 2012). وتشكل فرص العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 51% من مجموع التوظيف في الولايات المتحدة، وحوالي 88% في اليابان، وحوالي 10–40% في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحوالي 74% في مصر، وحوالي 50% في الأردن، وحوالي 72.3% في البحرين. لكن هذه النسبة تنخفض وبشكل كبير إلى 19.5% في السعودية (عام 2006)، و4.5% في الكويت (عام 2007)، و5.5% في قطر (عام 2007).

لا تقل أهمية هذه المنشآت في تحقيق التنمية الاجتماعية عن دورها الاقتصادي، حيث تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة، ويساعد الدخل الذي يتم تحصيله من هذه المنشآت في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، وهذا يعني نقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والصحي والتعليمي. كما يساعد هذا الدخل في الاندماج في المجتمع والنشاطات الاجتماعية البناءة ، الأمر الذي يعزز النسيج الاجتماعي في المجتمع. وتساعد هذه المنشآت كذلك في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وإنتاجه. كما تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع، وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد، بدلاً من الاتكال والركون على الوظيفة الحكومية، وتساعدهم في التخلص من ثقافة العيب. وأخيراً، تساهم في خفض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وفي رفع مستوى التنمية المحلية.

2.4 معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية –على حد سواء– مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المنشأة (مرحلة ما قبل التأسيس، مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل، ومرحلة التقييم والتطوير). كما تقسم حسب البيئة التي تنجم عنها إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية. وعلى رغم ما يقال عن اختلافات في هذه المعوقات، فإن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة وعامة وناجمة عن القيود المختلفة المفروضة على تلك المنشآت والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة (مريان، 1997؛ Pinho & Martins، 2010؛ Perry el.al، 1988؛ Besnik ، 2007). ومن أهم هذه المعوقات في الدول النامية عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لنشأة هذه المنشآت وتطورها، وصعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني والدعم المؤسسي، ونقص المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع الذي تعمل فيه.

هذا ويمكن أن نجمل أهم المعوقات السابقة بالبنود الرئيسية التالية (Magableh, 2009b ؛ Magableh, 2012):

1. **المعوقات التمويلية:** وتشمل كل القضايا ذات العلاقة بعملية الحصول على التمويل، وتكلفة التمويل والإجراءات اللازمة والضمانات والشروط المطلوبة.
2. **معوقات تتعلق بنقص المعلومات:** وتشمل القضايا ذات العلاقة بقدرة أصحاب هذه المنشآت على الحصول على المعلومات اللازمة سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمصادر التمويل أو بالأسواق المحلية والخارجية أو تتعلق بمؤسسات الدعم الفني أو التشريعات وغيرها.
3. **المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج:** وتشمل هذه المعوقات كل ما يتعلق بمدخلات الإنتاج مثل الأيدي العاملة بمستوياتها المختلفة والمهارات والمواد الأولية بأنواعها ومصادرها المختلفة، وغالباً ما تؤثر في تكاليف الإنتاج.
4. **معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية:** وتشمل كافة الجوانب التي تتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتشمل معوقات تتعلق بتأسيس المنشأة وتسجيلها والحصول على تصاريح العمل، ومعوقات اختيار الموقع المناسب وتقييمه بالطريقة المناسبة.
5. **المعوقات الإدارية والمؤسسية:** وتشمل المعوقات ذات العلاقة بخصائص الإدارة وأسلوبها وعملية اتخاذ القرارات وجودة الوظائف. ويمكن تلخيصها لتشمل غياب المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة، وعدم قدرة الإدارة على الحصول على خدمات الدعم الفني، وصعوبة الوصول إلى صانعي القرارات والسياسات، وتدني مستوى جودة الوظائف.
6. **معوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المنشآت:** ويمكن تلخيصها لتشمل عدم مراعاة المؤسسات الحكومية لاحتياجات وأولويات هذه المنشآت، وتمييز المؤسسات الحكومية بين المنشآت حسب الحجم ومجال الإنتاج والموقع الجغرافي، وعدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة المعالم لهذه المنشآت، وضعف التنسيق بين الحكومة والمؤسسات التمويلية والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بتطوير هذه المنشآت، وتدني مستوى الدعم الحكومي للإبداع والريادة.
7. **معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة:** وتشمل جميع المعوقات التي تؤثر في حجم السوق وقدرة المنشآت على التوسع والنمو والمنافسة للاستفادة من وفورات الحجم.

وفي نهاية هذا التحليل لأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أنه من الضروري بل ومن الضروري جداً الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أن المنشآت في دولة ما أو قطاع ما قد تواجه بعض هذه التحديات ولكن ليس بالضرورة أن تواجهها كلها، وقد تختلف حدّة هذه المعوقات المشتركة من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تعاني من مشاكل خاصة بها لا تجدها في غيرها من الدول، ومن

الأمثلة على ذلك مشكلة التستر التي تنتشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي سيتم التعرض لها بمزيد من التفصيل لاحقاً عند الحديث عن أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

ثالثاً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بين 80% و 90% من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وتمثل حصة هامة من العمالة في القطاع الخاص، لاسيما في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، وتحتل كل من مصر والسعودية وفلسطين والأردن والبحرين صدارة الدول العربية من حيث كثافة المنشآت، بينما تمثل كل من مصر والمغرب والسعودية والجزائر واليمن مركز الصدارة في الدول العربية من حيث عدد المنشآت. ويمكن القول أن مصر تعتبر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المنشآت حيث تقدر نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي بحوالي 90 % من العدد الإجمالي لتلك المنشآت في الدول العربية، وهذا يقلل من قدرتها في رفع القدرات التنافسية للاقتصاد ونقل التقنية الحديثة والمعرفة، وتسهم في تدني الإنتاجية. ويتراوح متوسط مساهمة هذه المنشآت في الإنتاج في الدول العربية بين 30% في كل من الإمارات والسعودية وحوالي 35% في الجزائر، و 40% في الأردن، و73 % في تونس، و80 % في مصر، وحوالي99 % في لبنان. ويتضح من هذه الأرقام التباين في مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. كما يوجد تباين في التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية المتوفر عنها بيانات. ويلاحظ من هذا التوزيع ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات في استيعاب مثل هذه المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يحتل أهمية نسبية أكبر في الاقتصادات المتنوعة مثل المغرب وفلسطين والأردن (صندوق النقد العربي، 2013).

وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه التحديد، يأتي الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب أولها أن تطوير هذه المنشآت جزء هام من جهود تعزيز حجم ودور القطاع الخاص، وثانياً أن تعتبر أحد أهم آليات تعزيز التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع الصناعات الاستخراجية والنفطية، وثالثاً لأنها من الوسائل التي يعول عليها وبقوة في تشغيل الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل من الشباب من أجل تقليل العبء على القطاع الحكومي،

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت المسجلة في الكويت وحوالي 95% من المنشآت المسجلة في السعودية وحوالي 75% في قطر. وتساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف 86% من العاملين في القطاع الخاص في الإمارات، و90% من العاملين في القطاع الخاص في الكويت والسعودية. أما مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي فهي متواضعة بسبب ضخامة حجم الإنتاج في القطاع النفطي، فهي تساهم بحوالي 35% و25% من الإنتاج في كل من الإمارات والسعودية على التوالي، حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع مثيلاتها في الدول النفطية والدول المتقدمة. يبلغ عدد المنشآت التي توظف أقل من 100 عامل حوالي 13466 في عمان وحوالي 29234 في قطر وحوالي 82526 في الإمارات، وتوظف هذه المنشآت حوالي 73809 عامل و278546 عامل و488458 عامل في هذه الدول على التوالي. وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في دول المجلس، فيشير إلى أنها تتركز في قطاعين رئيسين هما قطاع البناء وقطاع التجارة. فعلى سبيل المثال، حوالي 60% من المنشآت في الإمارات تعمل في قطاع التجارة و35% في قطاعات الخدمات و5% في قطاع الصناعات التحويلية. أما في السعودية، فإن 47% من المنشآت تعمل في قطاع التجارة والفنادق و27% في قطاع البناء والتشييد و12% في القطاع الصناعي و6% في قطاعات الخدمات. أما في قطر، تتركز حوالي 17% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة و21% في قطاع الصناعة و43% في قطاع البناء و6% في قطاع النقل. وفي البحرين، حوالي 43% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع التجارة و14% في الصناعة و12% في البناء و10% في قطاع المطاعم والفنادق و9% في قطاع النقل (GICWED, 2013).

وتشير الإحصاءات والدراسات المتوفرة إلى عدم وجود تقسيم واضح وموحد للمنشآت العاملة حسب الحجم في الكويت بحيث يتم التمييز بين المنشآت المتناهية الصغر أو الميكروية والصغيرة والمتوسطة- كما هو الحال في أغلب دول مجلس التعاون الأخرى. وقد أشرنا سابقاً إلى أن الكويت تستخدم معيار حجم رأس المال في التمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتبيّن أن المنشأة الصغيرة هي تلك التي لا يزيد حجم رأس المال فيها عن 150 ألف دينار كويتي، أما المنشأة المتوسطة فهي تلك التي لا يقل حجم رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي (Hertog, 2010). وقد أشارت العديد من التقارير إلى أن الكويت ليس لديها إحصاءات رسمية دورية حول حجم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى بعض النسب التقديرية. ولكن، تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإجراء مسوحات للمنشآت العاملة في الكويت بحيث تقسمها حسب النشاط وطبيعة الملكية والقطاع الذي تعمل فيه وعدد المشتغلين. وتقسم الإدارة المركزية للإحصاء المنشآت حسب عدد المشتغلين إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى، هي المنشآت التي يعمل بها (1-10)

مشتغلين، والفئة الثانية هي المنشآت التي يعمل بها (11–19) مشتغل، أما الفئة الثالثة فهي المنشآت التي يعمل بها 20 مشتغل وأكثر. وفيما يلي عرضاً لتطور عدد المنشآت والمشتغلين وتوزيعهم حسب الملكية والنشاط اعتماداً على التقسيم السابق.

3.1 المنشآت العاملة في دولة الكويت

ارتفع عدد المنشآت المسجلة والعاملة في الكويت من 40213 منشأة عام 2002 إلى 40861 منشأة عام 2011[1]. وتشير الأرقام السابقة إلى تواضع متوسط معدل النمو السنوي في عدد هذه المنشآت، حيث لم يتجاوز 0.18 % سنوياً، أنظر الجدول رقم (3). ويمكن تفسير تدني هذا المعدل بضعف مستويات توجه الكويتيين إلى تأسيس منشآت استثمارية جديدة لأسباب قد تتعلق بالبيئة الاستثمارية ومستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة يمكن البحث فيها في دراسة أخرى. كما يمكن تفسير تدني هذا المعدل بارتفاع عدد المنشآت التي تخرج من السوق لأسباب عديدة، الأمر الذي يجعل صافي الزيادة في عدد هذه المنشآت متواضعاً. وقد يتعلق الموضوع بقضايا أخرى منها صغر حجم السوق، وضعف توجه المواطن الكويتي نحو الاستثمار المحلي، وضعف الجهود الحكومية لتشجيع الاستثمار وغيرها من الأسباب. ويشير توزيع المنشآت حسب الملكية عام 2011 إلى أن 99.6% منها كانت منشآت خاصة (منها حوالي 57.2% في النشاط التجاري، وحوالي 24.5% في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 13.5% في النشاط الصناعي، وحوالي 3.6% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 1.2% في نشاط المال والتأمين)، وحوالي 0.4% منها كانت منشآت عامة (منها حوالي 78.9% في نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وحوالي 9.3 % في النشاط الصناعي، وحوالي 5.6% في الخدمات غير المالية، وحوالي 3.7% في نشاط المال والتأمين، وحوالي 2.5 % في النشاط التجاري). ويلاحظ من النسب السابقة تمركز المنشآت في النشاط التجاري ونشاط الخدمات غير المالية في القطاع الخاص، بينما تتمركز المنشآت التي لا تهدف إلى الربح في القطاع العام، وهذا توزيع منطقي وطبيعي.

جدول رقم (3): تطور عدد المنشآت العاملة وعدد المشتغلين فيها في الكويت لعامي 2002 و2011

البيان	2011		2002	
	المنشآت	المشتغلين	المنشآت	المشتغلين
النشاط التجاري	23291	177789	23196	138665
نشاط التشييد والبناء	1478	145767	1361	83916
النشاط الصناعي	5517	131943	5429	95943
نشاط الخدمات غير المالية	9971	288918	9798	169017
نشاط المال والتأمين	477	32267	311	15245
نشاط الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	127	5385	118	3727
المجموع	40861	782069	40213	506513

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت، 2002 و2011.

وعند مقارنة التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع العام (ملكية عامة) عام 2011 بتوزيعها النسبي عام 2002، نرى أن نسبة المنشآت في النشاط التجاري ونشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح قد تراجع لصالح المنشآت العاملة في النشاط الصناعي ونشاط الخدمات غير المالية ونشاط المال والأعمال. أما عند مقارنة التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص (ملكية خاصة) عام 2011 بتوزيعها النسبي عام 2002، نرى أن نسبة المنشآت في النشاط التجاري قد تراجعت لصالح المنشآت العاملة في نشاط البناء والتشييد ونشاط الخدمات غير المالية ونشاط المال والأعمال. وبهذا نلاحظ تراجع نسبة المنشآت في النشاط التجاري في القطاعين العام والخاص، بينما تزداد نسبة المنشآت في نشاط المال والأعمال في كلا القطاعين. ويشير التوزيع القطاعي لجميع المنشآت (العامة والخاصة) عام 2011 إلى أن المنشآت العاملة في النشاط التجاري هي الأكثر انتشاراً حيث تشكل حوالي 57% من مجموع المنشآت، يليها المنشآت العاملة في نشاط الخدمات غير المالية (24.4%)، ثم المنشآت العاملة في الصناعية (13.5%) ويلاحظ كذلك عدم وجود تغير ملحوظ في التوزيع النسبي للمنشآت حسب النشاط عما كان عليه عام 2002، إلا أن نسبة المنشآت التجارية إلى المجموع الكلي تراجعت بشكل طفيف لصالح المنشآت في النشاط الصناعي ونشاط المال والتأمين وقطاع البناء والتشييد. وبتحليل توزيع المنشآت عام 2011 حسب عدد المشتغلين، نرى أن حوالي 89% من مجموع المنشآت يتراوح عدد المشتغلين فيها من 1 إلى 10مشتغلين، بينما حوالي 5% منها يعمل بها من 11 إلى 19 مشتغل، وحوالي 6% يعمل بها 20 مشتغل وأكثر. وبمقارنة التوزيع النسبي في عام 2011 بنظيره عام 2002، نلاحظ تراجع نسبة المنشآت التي

يعمل بها من 1 إلى 10 مشتغلين لصالح الفئات الأخرى، وهذا قد يعكس حدوث تطور ونمو في بعض المنشآت مما أدى إلى انتقالها إلى فئة أعلى، بمعنى أن بعض المنشآت توسعت في عملية التوظيف وانتقلت من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية، وبعض منشآت الفئة الثانية انتقلت إلى الفئة الثالثة وهكذا.

وبتحليل التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشتغلين والنشاط في عام 2011، نرى أن حوالي 61.1% من المنشآت التي يعمل بها (1–10) مشتغلين تمارس نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 1.8% في البناء والتشييد، وحوالي 12.5% في الصناعة، وحوالي 25.8% في الخدمات غير المالية، وأخيراً حوالي 0.7% و0.2% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة لا تهدف إلى الربح على التوالي. أما تلك المنشآت التي يعمل بها (10–19) مشتغل، فقد تبين أن حوالي 26.1% من المنشآت نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 16.3% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 19.9% في نشاط الصناعة، وحوالي 35.4% في نشاط الخدمات غير المالية، وأخيراً، حوالي 1.9% و0.5% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة لا تهدف إلى الربح على التوالي. وتمارس حوالي 22.5% من المنشآت التي يعمل بها (20+) مشتغل نشاطها في النشاط التجاري، وحوالي 19.5% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 23.3% في نشاط الصناعة، وحوالي 25.8% في نشاط الخدمات غير المالية، وأخيراً حوالي 7.1% و1.7% في قطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة لا تهدف إلى الربح على التوالي. وهنا يمكننا القول أن المنشآت العاملة في قطاعي المال والتأمين وقطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح تتركز في الفئتين الأولى (من 1 إلى 10 مشتغلين) والثالثة (20+)، بينما تتركز المنشآت التجارية والصناعية بشكل كبير في الفئة الأولى، أنظر الجدول رقم (4). وهذا يعني أن معظم المنشآت الصناعية والتجارية هي منشآت صغيرة الحجم نسبياً. كما يمكن ملاحظة أن نسبة المنشآت العاملة في القطاع التجاري تقل مع زيادة عدد العمال (حجم المنشأة) والانتقال من فئة إلى الفئة الأعلى منها، في الوقت الذي تزداد فيه نسبة المنشآت في قطاع البناء والتشييد والقطاع الصناعي وقطاع المال والتأمين وقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما المنشآت في قطاع الخدمات المالية فتتركز أكثر ما يمكن (حوالي 35.4%) في الفئة الثانية، أي تلك التي تشغل (10–19 مشتغل)، بينما يتوزع الباقي على الفئة الأولى (1 – 10 مشتغلين) والثالثة (20+ مشتغل) بنسبة 23.7% و25.8% على التوالي. وإضافةً لما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد المشتغلين (الفئات الثلاثة) والقطاع في عام 2011 لم يختلف عما كان عليه عام 2002.

جدول رقم (4): التوزيع النسبي للمنشآت حسب القطاع وعدد المشتغلين

القطاع	1–10 مشتغلين	10–19 مشتغل	20+ مشتغل
التجاري	95.3%	2.3%	2.4%
التشييد والبناء	44.9%	22.7%	32.4%
الصناعي	82.2%	7.4%	10.4%
الخدمات غير المالية	86.4%	7.3%	6.3%
المال والتأمين	55.1%	8.2%	36.7%
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	58.3%	8.7%	33.1%

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، 2011.

3.2 المشتغلين في المنشآت العاملة في الكويت

شهد عدد المشتغلين في المنشآت العاملة في الكويت والمشمولة في بحث المنشآت التي تنفذه الإدارة المركزية للإحصاء زيادة كبيرة مقارنة بالزيادة في عدد المنشآت، فقد ارتفع عدد المشتغلين من 506513 مشتغل عام 2002 إلى 782062 مشتغل عام 2011، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 6.04% سنوياً، وهو أعلى بكثير من معدل نمو المنشآت (0.18%). ويمكن أن يعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها: زيادة الطاقة الاستيعابية للكثير من المنشآت القائمة بسبب نمو نشاطاتها وتوسعها وزيادة حجم أسواقها أو زيادة عدد المنشآت التي تميل إلى استخدام أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام لعنصر العمل. أما فيما يتعلق بتوزيع المشتغلين بين القطاعين العام والخاص، فقد تبين أن 93.8% من المشتغلين يعملون في منشآت القطاع الخاص (منهم حوالي 37% يعملون في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 24.1% في النشاط التجاري، وحوالي 19.9% في نشاط البناء والتشييد، وحوالي 15% في النشاط الصناعي، 4% في نشاط المال والتأمين). أما البقية وهم حوالي 6.2% فيعملون في منشآت القطاع العام (منهم حوالي 44.9% في النشاط الصناعي، وحوالي 36.3% في نشاط الخدمات غير المالية، وحوالي 11.1% في نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وحوالي 5.6% في نشاط المال والتأمين، وحوالي 2.1% في النشاط التجاري). ويتضح من النسب السابقة أن المشتغلين في القطاع العام يتمركزون في النشاط الصناعي وقطاع الخدمات غير المالية، بينما يتمركز المشتغلون في القطاع الخاص في النشاط التجاري ونشاط البناء والتشييد.

وبمقارنة التوزيع النسبي لكل من المشتغلين في القطاع العام حسب النشاط عام 2011 بنظيره عام 2002، نرى أن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات غير المالية قد ارتفعت من 29.3%

إلى 36.3% على حساب المشتغلين في النشاط التجاري والنشاط الصناعي ونشاط المال والتأمين ونشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما عند مقارنة التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع الخاص حسب النشاط عام 2011 بنظيره عام 2002، نرى أن نسب المشتغلين في النشاط التجاري والنشاط الصناعي قد تراجعت لصالح المشتغلين في نشاط البناء والتشييد ونشاط الخدمات غير المالية وخدمات المال والتأمين. ويشير التوزيع القطاعي للمشتغلين حسب النشاط عام 2011 إلى أن النسبة الأكبر منهم يعملون في قطاع الخدمات غير المالية (حوالي 36.9%)، يليها نسبة العاملين في النشاط التجاري (حوالي 22.7%)، ثم نسبة العاملين في البناء والتشييد (حوالي 18.6%). ويلاحظ كذلك عدم وجود تغير ملحوظ في التوزيع النسبي للمشتغلين عما كان عليه عام 2002، إلا أن نسبة العاملين في المنشآت التجارية والنشاط الصناعي إلى المجموع الكلي تراجعت بشكل ملحوظ لصالح القطاعات الأخرى باستثناء نشاط الهيئات التي لا تهدف إلى الربح حيث بقيت نسبة المشتغلين فيها عام 2011 مقارنة بعام 2002 دون تغيير.

وبالنظر إلى التوزيع النسبي للمشتغلين في فئات المنشآت الثلاثة (المنشآت التي توظف من 1 إلى 10 مشتغلين، والمنشآت التي توظف من 11 على 19 مشتغل والمنشآت التي توظف 20 مشتغل وأكثر عام 2011) نرى أن الفئة الثالثة تشغل حوالي 76.7% من المشتغلين، تليها الفئة الأولى حيث توظف حوالي 19.3% من مجموع المشتغلين. ويتضح كذلك تراجع نسبة المشتغلين في المنشآت ضمن الفئة الأولى (من 1 –10 مشتغلين) من 28.3% إلى 19.3%، وتراجع نسبة المشتغلين في المنشآت ضمن الفئة الثانية من 5.2% إلى 3.9%، وزيادة نسبة المشتغلين في المنشآت التي تقع ضمن الفئة الثالثة من 66% إلى 76.7%. وهذا يشير إلى أن بعض المنشآت في الفئتين الأولى والثانية قد تطورت ووسعت نشاطها الإنتاجي الأمر الذي تطلب زيادة عدد العمال وانتقال بعضها إلى الفئة الأعلى من حيث عدد العمال. وبتحليل الجدول رقم (4) نرى أن حوالي 88.9% من المنشآت (هي التي تشغل من 1 إلى 10 مشتغلين) تشغل حوالي 19.3% من المشتغلين عام 2011، وأن حوالي 6% من المنشآت (وهي التي تشغل 20 عامل وأكثر) تشغل حوالي 76.7% من المشتغلين. أما المنشآت التي توظف من 10 إلى 19 عامل فإنها تشكل 3.9% من مجموع المنشآت لكنها توظف حوالي 5% من المشتغلين. وقد أشار أحد التقارير التي تعرضت للمنشآت في الكويت إلى أن المنشآت الميكروية والصغيرة (التي تم تحديدها بنسبة لا تقل عن 94%) تشغل فقط 24.3% من المشتغلين (GCC Market Monthly، 2012)، وهذا ينسجم إلى حد كبير مع الأرقام السابقة.

وإذا استخدمنا تعريف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة المستخدم في البحرين، المبين في الجدول رقم (2)، من أجل تصنيف المنشآت العاملة في الكويت علماً بأنه الأقرب إلى

الفئات الثلاثة التي تستخدمها الإدارة المركزية للإحصاء، واعتماداً على الإحصاءات السابقة، يمكن القول أن 88.9% من المنشآت في الكويت هي منشآت ميكروية «ويطلق عليها البعض المنشآت الصغرى أو المنشآت متناهية الصغر»، وحوالي 5% هي منشآت صغيرة. أما نسبة المنشآت المتوسطة فهي غير واضحة لأن الفئة الثالثة مفتوحة للأعلى بحيث لا يمكن التمييز بين المنشأة التي توظف 21 مشتغل أو تلك التي توظف 300 مشتغل. وبهذا يمكن القول أن بعض التحليلات والأخبار الصحفية وأوراق العمل والتقارير التي تشير إلى أن المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الكويت تشكل ما يزيد عن 94% من المنشآت قريبة جداً من الواقع. وتتفق النسب السابقة مع نتائج تقرير المفوضية الأوربية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يناقش أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص (Hertog, 2010).

وهنا، وقبل الاستمرار في التحليل، يجب التأكيد أن معظم المنشآت الاقتصادية في الكويت تعمل خارج القطاع العام أو القطاع النفطي، وهي في حقيقة الأمر منشآت ميكروية وصغيرة. وتمثل هذه المنشآت الميكروية غالبية المنشآت الخاصة في الكويت عام 2011، وهي مملوكة في الغالب من قبل الوافدين. وقد يتمثل دور المواطنين فيها بأنهم مالكين شكليين يتقاضون أتعاباً سنوية أو شهرية مقابل الحصول على الترخيص وتقديمه للمستثمر الحقيقي وهو الوافد. ومنذ بداية عصر النفط وتدفق الوافدين من عرب وغيرهم، فإن الكثير من هؤلاء تعاملوا مع متطلبات وحاجات السوق في الكويت وقاموا بتأسيس منشآت تعمل في مختلف النشاطات. ونظراً لمتطلبات القانون الذي يمنع دخولهم مجال الاستثمار، فقد بدأوا بالتشارك مع الكويتيين شكلياً كي يحصلوا على التراخيص من قبل الجهات الحكومية المختصة، مما نجم عنه ظاهرة التستر التي سيرد الحديث عنها لاحقاً في هذه الدراسة. إن جميع أعمال هذه المنشآت تعتمد على جهد الوافدين سواءً كانوا ملاكاً أو عاملين، لذا، عند مناقشة الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات الموجهة للقطاع الخاص فإن المشكلة الحقيقية ليست في افتقار الكويت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بقدر ما هي عدم ملكية المواطنين لهذه المنشآت وعدم توجههم للعمل فيها وفي القطاع الخاص.

وعليه، يمكننا القول أننا عندما نتكلم عن القطاع الخاص في الكويت فإننا غالباً ما نتكلم عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدد قليل جداً من المنشآت الكبيرة. وهذا يعني أن أي سياسة حكومية تهدف إلى دعم القطاع الخاص لابد أن تلاءم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وتعكس أهميتها. وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة وجود تعريف واضح ورسمي معتمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن التمييز بين هذه المنشآت في التشريعات والمعاملة والتحليل. وبالرجوع إلى التعريفات السابقة، وبالتركيز على التعريفات في دول المجلس الأخرى، ومع

الأخذ بعين الاعتبار تقسيم الإدارة المركزية للإحصاء للمنشآت حسب عدد المشتغلين، وبعد الإطلاع على التعريف الحالي الذي يستخدم رأس المال فقط، تقترح هذه الدراسة تبني تعريف في الكويت على النحول المبين في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): التعريف المقترح للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

حجم المنشأة	عدد العمال	رأس المال
منشأة ميكروية أو حرفية	1–10	اقل من 50 ألف دينار كويتي
منشأة صغيرة	11––19	اقل من 150 ألف دينار كويتي
منشأة متوسطة	20–199	اقل من 500 ألف دينار كويتي
منشأة كبيرة	200 وأكثر	أكثر من 500 ألف دينار كويتي

المصدر: تقديرات الباحث

ويمتاز التعريف المقترح بأنه يأخذ بعين الاعتبار تصنيف الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت للمنشآت والمستخدم في بحث المنشآت الذي تنفذه سنوياً، ويتطلب التعريف جهد إضافي بسيط لإيجاد قاعدة بيانات سنوية دورية حول المنشآت بكافة أحجامها يمكن استخدامها من قبل الباحثين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية. ويمتاز التعريف بأنه يجمع بين تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتعريف المفوضية الأوروبية، ويزيد من قاعدة المنشآت المستفيدة من السياسات والتسهيلات والمزايا التفضيلية المقدمة لهذه المنشآت من قبل المؤسسات المعنية بتطوير قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، لاسيما مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم الفني، ويستخدم أهم معيار مزدوج لتصنيف هذه المنشآت، ويعتمد على عدد العاملين ورأس المال على خلاف التعريفات في دول مجلس التعاون، ويضيف مفهوم المنشآت الميكروية والحرفية ويميزها عن المنشآت الصغيرة أسوة بالكثير من المؤسسات الدولية، ويساعد في رسم سياسات خاصة لكل حجم من الأحجام المختلفة بالاعتماد على خصائص كل فئة وتقسيماتها حسب القطاع والنشاط والشكل القانوني. كما يضمن التعريف مراعاة خصوصية وحجم كل من هذه الأحجام، وأخيراً، يساعد في توحيد نظرة المؤسسات إلى كل حجم من الأحجام المقترحة ويسهل عملية المقارنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما يساعد في حصول المنشآت بأحجامها المختلفة من القوانين والتشريعات الداعمة.

رابعاً: التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة مجلس التعاون

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت مجموعة من التحديات العامة التي

تواجهها هذه المنشآت في الكثير من دول العالم، إلا أنه ثمة تحديات خاصة تواجهها المنشآت في دول مجلس التعاون بما فيها الكويت. وقد ناقشت بعض الدراسات والتقارير بعض هذه التحديات، فعلى سبيل المثال، ناقش (Dahi، 2012) أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، حيث قسم الوطن العربي إلى مجموعتين: الأولى تمثل دول المجلس، والمجموعة الأخرى بقية الدول العربية، وبيّن أن أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس الحصول على التمويل، وغياب استراتيجية واضحة لهذه المنشآت، وندرة الموارد البشرية الماهرة، وتدني مستوى القدرات التكنولوجية وضعف أساليب الإنتاج، وضعف القدرات الإدارية والتسويقية لهذه المنشآت، وعدم وجود أطر تنظيميه لها. وتوصل تقرير (IFC، 2012) إلى ذات النتائج، إلا أنه أشار إلى بعض المعوقات والتحديات الخاصة بدول المجلس بشكل عام. وسيتم فيما يلي عرض لأهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت، والتي يمكن أن تنطبق على باقي دول المجلس، علماً بأن تسلسل هذه التحديات لا يعكس بأي شكل من الأشكال أهميتها وقوة تأثيرها على مسيرة المنشآت التنموية:

1. **الحصول على التمويل:** على الرغم مما تؤكده الكثير من الدراسات حول العلاقة الطردية بين توفر التمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الجهود المبذولة من قبل كافة المؤسسات ذات العلاقة لتيسير عملية الحصول على التمويل ما زالت دون التوقعات (Ismaila2012، (Dahi، 2012;. لذا يعتبر الحصول على التمويل اللازم من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من ضمنها الكويت)، حيث تفتقر 63% من المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على الحصول على التمويل اللازم. وتقدر الفجوة التمويلية Financing Gap لهذه المنشآت في هذه المنطقة بحوالي 210–240 مليار دولار. أما الفجوة التمويلية من مصادر التمويل الرسمية فتقدر بحوالي 160–180 مليار دولار (IFC, 2012). ويشير تقرير للبنك الدولي– وبعد إجراء مسح لحوالي 130 بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– إلى أن 8% فقط من التسهيلات الممنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تذهب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنخفض هذه النسبة إلى 2% في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجتمعة. وعلى الصعيد القُطري، كانت نسبة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع التسهيلات حوالي 0.5% في قطر، وحوالي 1% في البحرين وحوالي 2% في كل من السعودية والكويت وعمان، بينما بلغت هذه النسبة 4% في الإمارات (Union of Arab Banks, 2011). وتجدر الإشارة هنا إلى مشكلة الحصول على التمويل لا يقصد فيها على

الإطلاق نقص السيولة النقدية، بل هي تحدي قد يكون ناجماً عن جانب الطلب أو جانب العرض في سوق الائتمان أو كلاهما.

2. **تحديات تتعلق بسوق العمل:** يتميز الداخلون الجدد إلى سوق العمل في الكويت، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى، بعدد من الخصائص. ومن أهم هذه الخصائص تفضيل المواطنين للوظائف الحكومية على الوظائف في القطاع الخاص، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بمستوى الأجور ومستوى الأمان الوظيفي، ومستوى المنافع الإضافية غير الأجور (وهي أعلى في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص)، وساعات العمل، وحجم الأعباء المطلوبة (وهي أقل في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص). ومن زاوية أخرى، فإن عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة المنشأة الصغيرة أو المتوسطة قد تسبب لمعظم المواطنين الذين يعملون لأول مرة في مثل هذه المنشآت نوعاً من الإحباط، الأمر الذي يجعل الوظيفة الحكومية الخيار الأفضل والأسلم بالنسبة لهم من وجهة نظرهم. ومن الخصائص الأخرى لسوق العمل التي لا يمكن تجاهلها سيطرة العمالة الوافدة على غالبية الوظائف وفرص العمل في القطاع الخاص، وهذا يجعل عملية خلق وظائف للمواطنين ودخول المواطنين إلى سوق العمل عملية صعبة للغاية بسبب سيطرة العمالة الوافدة على السوق بطرق مباشرة وغير مباشرة. وفي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تزداد حدة هذه المشكلة، حيث أن الأجور فيها أقل من الأجور في المنشآت الكبيرة العاملة في القطاع الخاص، وهذا يزيد المواطنين بعداً عن مجرد التفكير بالعمل في هذه المنشآت. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بيئة العمل وجودة الوظائف ومستوى الأمان الوظيفي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل جاذبية للمواطنين، ويشير التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت إلى تركزها في النشاطات الإنتاجية (التجارة والبناء والتشييد)، وهي من النشاطات غير الجاذبة والتي لا يفضلها المواطنون الكويتيون تحت أي حال من الأحوال. ويمكن التحقق من أهمية هذه المشكلة إذا نظرنا إلى التدني الواضح في نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب الكويتي مقارنة بالدول الأخرى العربية وغير العربية. ويشير التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص عام 2013 إلى أن نسبة المواطنين لم تتجاوز 4.4% (الإدارة المركزية للإحصاء، 2013). لذا فإن أية جهود في هذا المجال يجب أن تركز على توجيه المواطنين لتأسيس المنشآت الصغيرة وإدارتها (العمل في الإدارة) وليس العمل في مجال الإنتاج، وفي هذه الحالة يصبح هناك فرصة للوصول إلى بعض النتائج المرجوة.

3. **معوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار:** يقوم الكثير من المواطنين في الكويت

وغيرها من دول المجلس بتوكيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يملكونها إلى العمالة الوافدة، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة أصحاب هذه المنشآت من المواطنين على الابتكار، ويقلل من فرصة اكتسابهم المهارات اللازمة للتطور والإبداع. إن قبولهم–أي المواطنين– لهامش ربح منخفض مقابل تقديم جهود بسيطة تتمثل بالحصول على الترخيص وبعض الأمور الأخرى، وتخوفهم من مخاطر أي عملية توسع وتطوير للمنشآت سيجعل عملية الابتكار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر صعوبة، ويقلل من فرص نموها بسبب عدم قدرتها على تطبيق نماذج جديدة للأعمال، وقد يضعف قدرتها على خلق المزيد من الوظائف ذات الأجور المرتفعة والجودة العالية.

4. **صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق:** تعتمد غالبية المنشآت لا سيما المنشآت التجارية الصغيرة –والتي تشكل غالبية المنشآت العاملة في الكويت– على ما يسمى سوق المنطقة، بحيث يصعب وصولها في كثير من الأحيان إلى السوق المحلي، مع استحالة وصولها إلى الأسواق الخارجية بسبب طبيعة السلع والخدمات التي تنتجها هذه المنشآت و/أو بسبب انعدام قدرتها على المنافسة للوصول إلى الأسواق و/أو بسبب عدم توفر رأس المال اللازم للتوسع والانتشار و/أو نتيجة لنقص المعلومات وعدم توفر الدعم المؤسسي والفني في هذا المجال، وارتفاع تكاليف الوصول إلى هذه الأسواق. ويحرم صغر حجم السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من وفورات الحجم ومن زيادة ربحيتها مما يحدّ من قدرتها على التوسع.

5. **صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار:** أشار القائمون على اتحاد الغرف الصناعية إلى أن الحصول على أرض صناعية في مكان مناسب، وبالمساحة المطلوبة، وبسعر معقول من الأمور الصعبة في الكويت. لذا، فإن ارتفاع أسعار الأراضي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية بحيث أصبح الحصول على أرض هو الشغل الشاغل بل أن بعضهم فضّل الانتقال باستثماراته إلى بعض الدول المجاورة – أهمها السعودية– التي تعمل على توفير الأرض وبمساحات كبيرة من أجل جذب المستثمرين الكويتيين إلى المناطق الصناعية التي خصصت لهم. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تكلفة الأرض والموقع تزيد من التكاليف الرأسمالية، وتزيد من الاحتياجات التمويلية والفجوة التمويلية وتقلل من معدلات الربحية. وقد يؤدي ارتفاع التكاليف الرأسمالية بالكثير من المستثمرين إلى صرف النظر عن الاستثمار لا سيما في ظل عدم توفر التمويل أو صعوبة الحصول عليه.

6. **ظاهرة التستر:** تعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل الخاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون بشكل عام والكويت بشكل خاص، وقليلاً ما نجدها في الدول العربية الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن حالات التستر في دول المجلس تقدر بحوالي 250 ألف حالة، وتشكل حالات التستر 33% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون (Hertog, 2010). وتتمثل هذه المشكلة في الحالات التي فيها تسجيل المنشأة من قبل مواطن كويتي وبإسمه، في الوقت الذي يكون تمويل وإدارة هذه المنشأة بالكامل من قبل عمال أو مستثمرين وافدين متخصصين في مجال عمل هذه المنشأة وذلك باتفاق الطرفين. ويقوم العامل الوافد –المستثمر المستتر– بكافة الأنشطة التأسيسية والتشغيلية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية، أما المواطن الكويتي فليس له دور يُذكر سوى الأمور القانونية وإتمام بعض الإجراءات التي تتعلق بالترخيص ويحصل مقابل ذلك على نسبة معينة من المبيعات أو الأرباح حسب الاتفاق. وتنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب صغر رأس المال المطلوب في كثير من الأحيان والذي يكون المستثمر المستتر قادراً على توفيره، ونادراً ما تنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الكبيرة بسبب ما يرافق ذلك من إشكاليات ومخاطرة بالنسبة للطرفين. وقد يلجأ بعض الوافدين لهذه العملية إذا كان حجم رأس المال المطلوب متوفراً لديهم وتربطهم علاقة جيدة بأحد المواطنين الذي يرغب بخوض مثل هذه التجربة. وتعتبر ظاهرة التستر أكثر انتشاراً في دول المجلس الأغنى أي ذات معدل الدخل المرتفع مثل قطر والإمارات والكويت. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع الوافدين من تسجيل الشركات أو الاستثمار في بعض القطاعات بدون شريك من المواطنين، حيث تمنع بعض الدول ذلك بشكل مطلق. كما قد تظهر هذه الظاهرة نتيجة لعدم رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة ورغبتهم بالحصول على حصة ثابتة ومعروفة من المبيعات والأرباح لا سيما إذا كانوا غير متفرغين للعمل و/أو لا يستطيعون التفرغ. وقد تظهر كذلك بسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت في الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبادرين والمستثمرين من المواطنين. وتعكس هذه الظاهرة تدني مستوى الروح الريادية لدى كثير من مواطني دول المجلس وابتعادهم عن الانخراط في أي وظيفة غير حكومية حتى لو طال انتظار الأخيرة لشهور أو سنوات. وتعمل هذه الظاهرة على زيادة معدل البطالة الاختيارية، وتزيد من حجم الاقتصاد الخفي، وتعمل على تقويض كافة الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والتي تعنى

بالريادة والمبادرين من المواطنين. وتعيق هذه الظاهرة كذلك عمل مؤسسات الدعم الفني ومؤسسات تطوير الأعمال التي تعنى بشكل رئيسي بالرياديين من المواطنين وتجعل الدعم يصل إلى غير مستحقيه، وتقتل طموح المواطنين وتقلل من انخراطهم في برامج التدريب المعنية بإدارة المنشآت وتطويرها، وتتحول فرص العمل الناشئة عن ذلك النشاط لعمالة وافدة قد تكون غير شرعية، الأمر الذي يحرم المواطن من تلك الفرص. ويحرم انتشار هذه الظاهرة المجتمع من فرص تحول تلك المنشآت إلى منشآت كبيرة قابلة للنمو والتطور تدعم النمو الاقتصادي الوطني. كما أنها تسهل على المنشآت والمستثمر المستتر الخروج من المساءلة عن تعيين عدد من المواطنين. وتساهم عملية التستر في زيادة حجم الحوالات الخارجة مما يؤثر في حجم الاحتياطي من العملات الصعبة ويقلل حجم السيولة في الجهاز المصرفي، كما يقلل من حجم الضرائب المتحصلة بسبب التهرب الضريبي. ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة كونها غير قانونية، حيث لا يوجد إحصاءات رسمية عنها مما يجعل التعامل معها ومحاولات علاجها أقل تأثيراً. وأخيراً، نستطيع القول أن انتشار ظاهرة التستر يضر بالمبادرين الحقيقيين وأصحاب بعض المنشآت من المواطنين الذين لا يستطيعون المنافسة في أسواق يسيطر عليها مجموعات وشبكات من العمالة الوافدة المتخصصة في مجال عملهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن تجاهل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يمتلكها الوافدون في دعم الإنتاج والتشغيل، لكن لا بد من السعي الجاد لمحاربة هذه الظاهرة بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال استهداف بؤر انتشار وتركز هذه الظاهرة، وتنظيم الحملات التفتيشية والبحث في الأسباب الحقيقية ومحاولة التغلب عليها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه لا يوجد دراسات ميدانية تفصيلية تحليلية تناقش هذه الظاهرة وحجمها وأسبابها ونتائجها.

7. **المنافسة من قبل المنتجات المستوردة** بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، مع قصور الحماية الجمركية. ومما يزيد من حدة المشكلة، وتدني مستوى ولاء المستهلكين للسلع المحلية وتفضيلهم لبعض المنتجات المستوردة.
8. **قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات النجاح لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، ويضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات مطابقة للمواصفات العالمية.
9. **محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات والبيانات** الخاصة بهذه المنشآت والموجهة للمؤسسات ذات العلاقة لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

10. **البيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال:** تعتبر البيروقراطية الحكومية في إتمام عملية الاستثمار في كافة مراحلها، وتعدد المؤسسات الحكومية ذات العلاقة التي يجب زيارتها للحصول على موافقات منها، وطول الإجراءات والوقت اللازم لإتمامها من أهم معوقات تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس.

خامساً: بيئة ممارسة أنشطة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أشار الجزء السابق من هذه الدراسة إلى أهم التحديات التي تعيق نمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وتبيّن أن البيئة الاستثمارية التي تمارس فيها المنشآت الاستثمارية بكافة أحجامها نشاطها تعتبر من أهم هذه التحديات. ويعبّر مصطلح لبيئة الاستثمار – أو ما يطلق عليه في كثير من الأحيان "مناخ الاستثمار" في دولة ما– عن مجموعة العوامل التي تؤثر في اتجاهات تدفق رأس المال ومجالات توظيفه وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء بغض النظر عن حجم الاستثمار أو نوع القطاع. ومن أبرز هذه العوامل ما يتعلق بمستوى الاستقرار السياسي، ومدى كفاءة وفاعلية البيئة التنظيمية والإدارية والإجرائية، ودرجة وضوح ومرونة النظام القانوني، ورشادة السياسات الاقتصادية المتبعة، وطبيعة السوق وآلياته، إضافة إلى الخصائص الجغرافية والديموغرافية للدولة. وتؤثر العوامل السابقة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى حجم الاستثمار المحلي المبادر– الذي هو محط اهتمام هذه الدراسة– على حد سواء، فعندما تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة تكون بمثابة أرض خصبة للأفكار الاستثمارية الريادية وعوامل مشجعة للمبادرين ورواد الأعمال حيث تساعدهم في تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية فاعلة تساهم في الإنتاج والتشغيل. وتعمل العديد من الدول على اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة وإجراء الإصلاحات والاستفادة من تجارب الدول ذات أفضل أداء من أجل زيادة سهولة عملية ممارسة أنشطة الأعمال. وتقوم بعض المؤسسات الإقليمية والدولية بمتابعة هذه الإجراءات وتقييمها، ومن أبرز هذه المؤسسات البنك الدولي الذي يصدر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report بشكل سنوي.

تم تدشين مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2002، وقد صدر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي أحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي، حيث تم إطلاق أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في 2003، واستمرت المؤسسة في إطلاق تقارير دورية سنوية قدمت مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر الدول المشمولة في التقرير. وقد غطى التقرير الأول خمس مجموعات من المؤشرات

في 133 بلداً، في حين غطى تقرير عام 2015 إحدى عشرة مجموعة من المؤشرات في 189 بلداً. واستفاد هذا التقرير من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم. وما زال الهدف الأولي للتقرير قائماً، وهو توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم. ركز تقريري عام 2013 و2014 على الإجراءات والبيئة التنظيمية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 فقد صدر منذ بداية شهر يونيو 2014، وجاء بعنوان "ما بعد الفعالية". ويعتمد التقرير في ترتيب الدول على عدد من المؤشرات التي تغطي الموضوعات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية وهي: مؤشر البدء بالنشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر إنقاذ لعقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار، حيث تستخدم هذه المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد أي من الإصلاحات التنظيمية للأعمال كانت فعالة. ويقدم تقرير عام 2015 توسعاً ملحوظاً في العديد من مجموعات المؤشرات وتغيراً في احتساب الترتيبات، وهذا ما يمكن أن يستخدم في تفسير اختلاف ترتيب بعض الدول عام 2014 عنه في تقرير عام 2015. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يقيس سائر جوانب بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات والمستثمرين والمبادرين، فهو لا يقيس –على سبيل المثال– جودة الإدارة المالية وغيرها من جوانب استقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة، أو درجة مرونة الأنظمة المالية، وحجم السيولة، وسهولة الوصول إلى مصادر التمويل، والحصول على الدعم الفني.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض واقع بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية، ثم تركيز التحليل على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، كما سيتم استعراض مستوى التحسن أو التراجع في كافة المؤشرات التي يصدرها التقرير، وكذلك حجم الإصلاحات التي اتخذتها المؤسسات المعنية لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ومدى تطبيق أفضل الممارسات الجيدة التي نفذتها العديد من الدول والتي تساعد في تحسين ممارسة أنشطة الأعمال. كما تهدف إلى مقارنة أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أداء باقي المجموعات الإقليمية التي يعتمدها التقرير، وإلى عرض وتحليل الإصلاحات المسجلة على صعيد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية خلال السنوات العشرة الماضية.

5.1 بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 إلى وجود تباين واضح في قيم مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بالدول الدول العربية، الأمر الذي انعكس على ترتيبها وفقاً للمؤشرات والمعايير المستخدمة والتي تم إعدادها وفقاً لمنهجية إعداد التقرير، ففي حين جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 22 من أصل 189 دولة، جاءت ليبيا في المرتبة 188، كما هو مبين في الشكل رقم (1). ويتضح من هذا الشكل أن أفضل 50 بيئة لممارسة أنشطة الأعمال من أصل 189 تضمنت ثلاث دول عربية فقط، وكلها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي السعودية والإمارات وقطر[2]. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب عدد قليل من الدول العربية في تقرير عام 2015 قد تحسن مقارنة ترتيبها في تقرير عام 2014، وهذه الدول هي الإمارات حيث تحسن ترتيبها من 25 في عام 2014 إلى 22 في عام 2015، ومصر التي تحسن ترتيبها من 113 إلى 112 على التوالي. وفي الوقت الذي بقي فيه ترتيب كل من البحرين (53 من أصل 189) وليبيا (188 من أصل 189) ثابتاً، تراجع ترتيب بقية الدول وبنسب مختلفة، وهذا لا يعني بالضرورة تراجع في بيئة الاستثمار بل قد يكون ناجماً عن تحسن في بيئة الاستثمار في عدد من الدول الأخرى التي يشملها التقرير. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية لم تقُم بأية إصلاحات تنظيمية أو قانونية أو إجرائية تؤدي إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها خلال عام 2014، وهذا يعكس ضعف التوجه الحكومي نحو تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال على الرغم من ارتباط ذلك بجهود دعم الريادة والمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (1): ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015

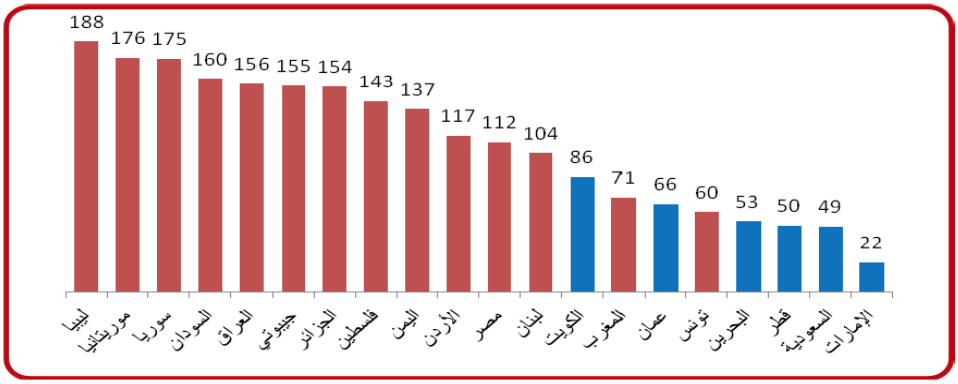

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2014.

وفي الجانب الآخر، عملت بعض الدول العربية على تنفيذ بعض الإصلاحات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال خلال العام 2014/2013. فعلى سبيل المثال، سهلت الجزائر التجارة عبر الحدود عن طريق تحديث البنية التحتية في مرفأ الجزائر العاصمة، وقامت البحرين بتسهيل إجراءات تسجيل الملكية عن طريق تخفيض رسوم التسجيل، وحسنت أيضاً عملية الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال السماح لمكتب الائتمان بجمع البيانات عن الشركات العاملة. وفي جيبوتي، أصبح استخراج تراخيص البناء أقل استهلاكا للوقت من خلال تبسيط عملية المراجعة للحصول على تصاريح البناء، وعززت مصر جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق إدخال متطلبات إضافية للموافقة على معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة. وبالإضافة لما سبق، سهّل الأردن التجارة عبر الحدود عن طريق تحسين البنية التحتية في مرفأ العقبة، وجعلت المغرب التجارة عبر الحدود أسهل عن طريق الحد من عدد الوثائق المطلوبة لإتمام عملية التصدير. أما في تونس، فقد أصبح دفع الضرائب أقل تكلفة للشركات بسبب خفض معدل ضريبة الشركات. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال إعطاء الخيار بالقيام بدفعة واحدة أو أربع دفعات مسبقة لضريبة الدخل على الشركات. وأخيراً، جعلت الإمارات نقل الملكية أسهل عن طريق إدخال مراكز خدمة جديدة ووضع عقد عمل موحد للصفقات العقارية. كما حسّن مكتب الائتمان من إمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال البدء بتبادل المعلومات الائتمانية مع المؤسسات العامة، كما عززت الإمارات جهودها لحماية المستثمرين الأقلية عن طريق فرض موافقات إضافية للمعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة، ويتم ذلك من خلال تحميل المدراء المعنيين بالصفقة مسؤولية المعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة غير العادلة أو التي قد تشكل تضارب لمصالح المستثمرين، ومن خلال تمكين المساهمين من تفقد الوثائق الخاصة بهذه المعاملات وتعيين مدققي الحسابات للتدقيق فيها وطلب فسخها إذا ما ثبت أنها غير عادلة.

وبمراجعة الإصلاحات المسجلة على صعيد ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية بين الأعوام 2006 و2015، نرى أن عدد الإصلاحات في الدول العربية تراوح بين 4 إصلاحات في حالة قطر و24 إصلاحاً في مصر، في حين لم تقم أي من ليبيا والعراق بأية إصلاحات يمكن للتقرير توثيقها. وعلى العكس مما ينبغي فعله لتحسين بيئة الأعمال وإجراء ما يلزم من إصلاحات من خلال الاستفادة من الممارسات في الدول ذات أفضل أداء، أصبحت التجارة عبر الحدود في اليمن أكثر صعوبة نتيجة للتشغيل غير الفعال للمرفأ، كما جعلت الكويت بدء الأعمال التجارية أكثر صعوبة من خلال زيادة رسوم التراخيص التجارية، وأصبحت التجارة عبر الحدود في تونس أكثر صعوبة بسبب تدهور البنية التحتية للمرافئ.

وفي إطار بيان العلاقة بين جهود تعزيز ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل من جهة وبيئة الأعمال في الدول العربية من جهة أخرى، يقوم البنك الدولي بقياس كثافة دخول الأعمال الجديدة، أي عدد الشركات المسجلة حديثا لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين 15 و64)، كما يقوم بحصر عدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة في الدول التي تتوفر لديها المعلومات. الجدول رقم (6) يبين كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة وعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة في عدد الدول العربية التي توفرت عنها بعض الإحصاءات. ويلاحظ من الجدول أن أعلى كثافة مؤسسات الأعمال لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين سني 15 و64) كانت الأعلى في كل من عمان وقطر (1.74)، بينما متدنية جداً في سوريا (0.04). وتجدر الإشارة إلى انخفاض كثافة مؤسسات الأعمال في الدول العربية عن نظيراتها في عدد كبير من الدول. أما بالنسبة لعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة فقد كان الأعلى في المغرب (26166 شركة)، تلتها الجزائر (13938 شركة)، ثم تونس (11307). ويلاحظ من الجدول تواضع الأرقام الخاصة بكل من العراق وعمان وقطر والأردن إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول العربية، كما يمكن ملاحظة ضعف المؤشرات السابقة بالنسبة لدولة الإمارات إذا ما عرفنا أنها تأتي في مقدمة الدول العربية في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

جدول رقم (6): كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة وعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة في بعض الدول العربية

الدولة	سنة	كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة لكل	عدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة
الأردن	2012	0.98	3,868
الإمارات العربية المتحدة	2012	1.38	10,814
الجزائر	2012	0.53	13,938
الجمهورية العربية السورية	2011	0.04	598
العراق	2012	0.13	2,309
المغرب	2009	1.26	26,166
تونس	2011	1.52	11,307
عمان	2009	1.74	3,165
قطر	2012	1.74	3,053

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

وبتركيز التحليل حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نرى أنها كانت أفضل الدول العربية من حيث الترتيب في هذا المجال، حيث تراوح ترتيب هذه الدول بين 22 في حالة الإمارات إلى 86 في حالة الكويت. أما ترتيب دول المجلس ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 1 في حالة الإمارات و8 في حالة الكويت. وبهذا يكون ترتيب دول الكويت هو السادس بين دول مجلس التعاون والثامن في بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسادس والثمانون بين الدول المشاركة في التقرير لعام 2015. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لموقع وترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تقرير عام 2015:

1. ترتيب دول المجلس في عامي 2014 و2015: تحسن ترتيب دولة الإمارات من 25 في عام 2014 إلى 22 في عام 2015)، ويقيت البحرين في المرتبة 53، بينما تراجع ترتيب كل من السعودية (من 44 إلى 49)، وقطر (من 45 إلى 50) والكويت (من 79 إلى 86) وعمان (من 60 إلى 66). وتجدر الإشارة إلى أن منهجية إعداد التقرير والأوزان النسبية للمؤشرات المتعارف عليها قد تغيرت في عام 2015 عما كانت عليه في عام 2014، مما قد يفسر التغير أو التراجع الكبير في ترتيب بعض الدول على الرغم من أن قيم المؤشرات الفرعية بقيت ثابتة بل وتحسنت في بعض الحالات.
2. مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء: يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من «الحد الأعلى للأداء»، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005. ويسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين والأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان حسب ما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ويتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى حيث كان مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء 6.81)، والسعودية في المرتبة الثانية (69.99)، يليها قطر (69.96)، ثم البحرين (69)، وجاءت عمان في المرتبة الخامسة (66.39)، والكويت في المرتبة السادسة (63.11). ويساعد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق وتحسّنه مع مرور الوقت. الجدول رقم (7) يبين مدى اقتراب دول مجلس التعاون من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة (2010–2015). ويلاحظ من الجدول تحسن مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في حالة الإمارات فقط، وتذبذب مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى في بقية الدول. ويلاحظ كذلك تحسن متوسط مقياس مستوى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لجميع دول المجلس مجتمعة مع مرور الزمن باستثناء عام 2014، ويمكن أن يعزى ذلك إلى

تراجع مقياس مستوى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في حالة كل من السعودية وعمان وقطر، وهو ما يمكن تفسيره بتغير منهجية حساب المؤشرات في عام 2015.

3. الإصلاحات التشريعية وغير التشريعية لتحسين بيئة الأعمال: جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث عدد الإصلاحات التي نفذتها دول المجلس منذ عام 2006، وبلغ عددها 20 إصلاحا، تلتها السعودية (19 إصلاح)، ثم عُمان (7 إصلاحات)، ثم الكويت (6 إصلاحات)، ثم البحرين (5)، وأخيراً قطر (4 إصلاحات). وتعتبر هذه الإصلاحات متواضعة خصوصاً وأنها لا تلبي الاحتياجات التنموية ولا تعكس الاهتمام الكبير بتشجيع الريادة والعمل الحر وتطوير ونشر فكر المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، يمكن للدول العربية بشكل عام ودول المجلس بشكل خاص الاستفادة من أفضل الممارسات التي تم إجرائها في الدول ذات أفضل أداء من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وحفز الاستثمار.

جدول رقم (7): مدى اقتراب دول مجلس التعاون من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة (2010–2015)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات العربية المتحدة	71.57	71.73	71.99	73.34	75.08	76.81
البحرين	67.41	67.53	67.59	67.86	68.01	69
الكويت	61.85	61.67	62.81	62.73	63.05	63.11
المملكة العربية السعودية	72.17	73.71	73.17	74.11	70.02	69.99
عمان	65.98	66.02	67.75	68.88	66.37	66.39
قطر	68.41	67.7	69.21	71.14	69.87	69.96
المتوسط	67.9	68.1	68.8	69.7	68.7	69.2

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2010–2015.

يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى أن المنشأة تمر بأربع مراحل رئيسية هي مرحلة ما قبل التأسيس، ومرحلة التأسيس، ومرحلة التشغيل، ومرحلة التوسع والاندماج. ويتم في المرحلة الأولى تقييم الفكرة الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري بناءً على دراسة جدوى تفصيلية يتم إعدادها بشكل دقيق. وبعد اتخاذ القرار بالبدء بتأسيس المنشأة الصغيرة أو المتوسطة فإن ذلك يتطلب أمور مختلفة أهمها: إجراءات البدء بالنشاط، واستخراج التراخيص، وتسجيل الملكية، وتوصيل الكهرباء وغيرها، إلا أنه تم التركيز على هذه القضايا لتوفر البيانات عنها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ما يواجهه الريادي أو المستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة قد يجعله يستمر بقوة وتفاؤل وأمل، وقد يجعله يلغي

فكرة الاستثمار ويستمر في البحث عن وظيفة تقليدية لدى القطاع العام، فكلما قلّ عدد الإجراءات اللازمة وعدد الأيام اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وكلما قلت التكلفة، فإن ذلك يعمل بمثابة عامل دفع للمستثمر أو الريادي لمزيد من الفاعلية، أما ارتفاع عدد هذه الإجراءات الفترة الزمنية والبيروقراطية والتكلفة سيكون له تأثير سلبي.

يبين الشكل رقم (2) أن المشروعات الاستثمارية في الكويت وبكافة أحجامها تواجه مشاكل حقيقية في كافة مراحل دورة حياة المنشأة، مما يؤثر على مستوى التوجه نحو الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستوى التوجه نحو العمل الحر والمبادرة. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى التي أشار لها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 وهي مرحلة «عند البدء بالنشاط التجاري»، جاء الكويت في المرتبة 150 في مؤشر البدء بالنشاط التجاري والذي يعكس قيمة عدد من المؤشرات الفرعية (عدد الأيام وعدد الإجراءات والتكلفة والحد الأدنى المطلوب من رأس المال). أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة «عند الحصول على الموقع» وما يترتب عليها من استخراج لتصاريح البناء (الترتيب 98) وتسجيل الملكية (الترتيب 69) وتوصيل الكهرباء (الترتيب 93)، نلاحظ تراجع ترتيب الكويت في هذه المؤشرات مما يعكس تحديات إضافية في واحدة من أهم مراحل دورة حياة المنشأة. وتظهر بعض التحديات في المرحلة الثالثة «مرحلة عند الحصول على التمويل» من تراجع ترتيب الكويت في مؤشر الحصول على الائتمان (116) ومؤشر حماية المستثمر (43)، وهذا يؤكد ما تمت الإشارة إليه عند الحديث عن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جزء سابق من هذه الدراسة. ويبين الشكل كذلك التحدي في مرحلة «العمليات اليومية» والناجم عن تراجع ترتيب الكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود (117)، وهذا يؤكد ما جاء سابقاً حول صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية. أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة «عندما تسوء الأمور»، فيمكن القول أن حال المستثمر ليس أفضل من حاله في المراحل السابقة، حيث كان ترتيب الكويت في مؤشر إنقاذ العقود ومؤشر تسوية حالات الإعسار 131 و127 على التوالي، وهذا يشكل تحدياً إضافياً لمن يرغب بالخروج من السوق. يبين الجدول رقم (8) متوسط ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتوسط مستوى الاقتراب للحد الأعلى من الأداء لكل مؤشر من المؤشرات العشرة المستخدمة، ويُلاحظ أن ترتيب الكويت في جميع المؤشرات كان أعلى من المتوسط، كما أن مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء كان أقل من المتوسط لدول المجلس مجتمعة.

جدول رقم (8): متوسط ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتوسط مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لعام 2015

المؤشر	متوسط الترتيب	متوسط الاقتراب من الحد الأعلى للأداء	المؤشر	متوسط الترتيب	متوسط الاقتراب من الحد الأعلى للأداء
البدء بالنشاط التجاري	112.33	80.56	حماية المستثمرين	82.67	53.47
استخراج تراخيص البناء	33.67	82.71	دفع الضرائب	5.67	96.23
توصيل الكهرباء	51.83	83.11	التجارة عبر الحدود	67.00	77.60
تسجيل الملكية	27.50	85.70	إنفاذ العقود	119.50	53.12
الحصول على الائتمان	104.50	39.17	تسوية حالات الإعسار	104.67	40.46

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

شكل رقم (2): بيئة الأعمال في دولة الكويت ومراحل دورة حياة المنشأة وفقاً لتقرير عام 2015

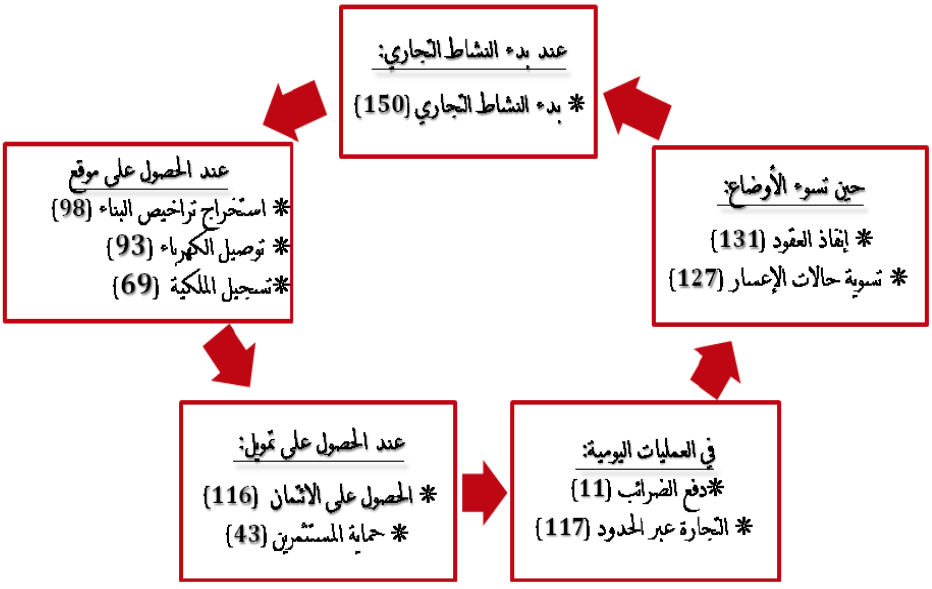

ومن أجل التأكيد على أهمية العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عمليات الانخراط في العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسير مراحل الاستثمار الأولى والثانية، لا بد من الإشارة إلى أن إتمام المرحلتين الأولى والثانية من عمر المنشأة (بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء) في دولة الكويت يحتاج إلى إتمام 47 إجراء في عدد كبير من المؤسسات ذات العلاقة، وهذا يتطلب 216 يوم عمل. ويبين الجدول رقم (9) عدد الإجراءات والفترة الزمنية بالأيام اللازمة لإتمام بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء في دول المجلس وفقاً لتقرير عام 2015. ويلاحظ من الجدول أن عدد الإجراءات في كل من قطر والكويت كان أعلى من المتوسط، أما بالنسبة لعدد أيام العمل اللازمة لإتمام هذه الإجراءات في كل من البحرين والكويت والسعودية أعلى من المتوسط. وقد تصبح الصورة أكثر تعبيراً إذا تم حساب متوسط عدد أيام العمل لكل إجراء وذلك بقسمة عدد الأيام على عدد الإجراءات. وبمقارنة متوسط عدد الإجراءات ومتوسط الفترة اللازمة لإتمام العمليات الأربعة المذكورة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نظيراتها في الأقاليم الأخرى وفقاً لتصنيف البنك الدولي نستنتج ما يلي، أنظر الجدول رقم (10):

1. إن متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العمليات الأربعة (بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء) في دول المجلس كان أقل من نظيره في أي من المجموعات السبعة الأخرى –المبينة في الجدول رقم (9).
2. إن متوسط عدد الأيام اللازمة لإتمام العمليات الأربعة قيد الدراسة في دول المجلس كان أقل من نظيره في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وإقليم جنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى. أما متوسط عدد الأيام في المجموعات الأخرى فقد كان أقل منه في دول المجلس، أنظر الجدول رقم (10).
3. على مستوى المجموعات، يلاحظ وجود تقارب في متوسط عدد الإجراءات في دول المجلس (30 إجراء) وبقية المجموعات (33.6)، وكذلك تقارب في متوسط عدد أيام العمل اللازمة لإتمام هذه الإجراءات في دول المجلس (182.9 يوم عمل) ومتوسط عدد أيام العمل في المجموعات الأخرى (181.1 يوم عمل).

جدول رقم (9): عدد الإجراءات والفترة الزمنية بالأيام اللازمة لإتمام بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015

الدولة	الإجراءات		الأيام	
	عدد الإجراءات	الانحراف عن متوسط	عدد الأيام	الانحراف عن متوسط
الإمارات العربية المتحدة	21	−9.0	89	−93.9
البحرين	25	−5.0	190	7.1
الكويت	47	17.0	216	33.1
المملكة العربية السعودية	29	−1.0	191.5	8.6
عمان	24	−6.0	242	59.1
قطر	34	4.0	169	−13.9
دول مجلس التعاون	30.0	–	182.9	–

جدول رقم (10): عدد الإجراءات والفترة الزمنية بالأيام اللازمة لإتمام بدء النشاط التجاري و استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء في بعض الأقاليم، 2015

المجموعة	الإجراءات		الأيام	
	متوسط عدد الإجراءات	الانحراف عن متوسط	متوسط عدد الأيام	الانحراف عن متوسط
إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	33.1	−0.5	175.3	−5.8
إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	34	0.4	151.9	−29.2
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	32.9	−0.7	197.9	16.8
إقليم جنوب آسيا	33.6	0	216.2	35.1
إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	31.5	−2.1	169.1	−12
إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	34.2	0.6	153.6	−27.5
أوروبا و آسيا الوسطى	35.7	2.1	196.4	15.3
المتوسط لجميع الأقاليم والمجموعات	33.6	–	181.1	–

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مبالغة في عدد الإجراءات وعدد الأيام لاسيما في ظل استخدام الكثير من الدول مبدأ النافذة الواحدة. إن ارتفاع عدد الإجراءات والتعقيدات التي يواجهها المستثمر لا بد أن تكون محط اهتمام القائمين على المؤسسات ذات العلاقة. والسؤال الذي

يجب أن يطرح هنا، هل يمكن تقليل عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة دون المساس بجودة الخدمة؟ ومن المسئول عن ذلك؟ هل هناك توجه لتحسين ترتيب دول مجلس التعاون بشكل عام والكويت بشكل خاص. ففي الكويت، أصدر مجلس الوزراء الكويتي قراراً بتشكيل اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الإعمال في الكويت برئاسة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والتي تهدف إلى التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة والمختصة من أجل تبسيط وتسهيل الإجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في الكويت وزيادة مزاياها التنافسية ومتابعة الوضع التنافسي ومؤشرات الأداء في مجال الاستثمار في ضوء المعايير والتقارير الدولية، وذلك بما يكفل تشجيع الاستثمار المباشر داخل الكويت. على أن يدخل في عضوية اللجنة الدائمة كل من وزارة التجارة والصناعة، وزارة الكهرباء والماء، وزارة العدل، وبلدية الكويت ولجنة اتخاذ القرار بالاستعانة بالجهات الأخرى التي تراها مناسبة.

وأخيرا، يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الممارسات الجيدة التي تم تحديدها خلال السنوات القليلة الماضية. وتعطي الممارسات الجيدة في مختلف أنحاء العالم فكرة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في السابق لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الجدول رقم (11) يبين مدى استفادة دول المجلس للممارسات الجيدة في كافة المجالات. ويشير الجدول أن هناك ضعف واضح في جهود دول المجلس الرامية لتحسين بيئتها التنظيمية، وأن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل لتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وعليه، فإن أية جهود تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس لا بد أن تبدأ بتنفيذ.

جدول رقم (11): مدى التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	عمان	قطر
البدء بالنشاط الجاري						
هل الإجراءات متاحة على الانترنت؟	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم
هل هناك شباك واحد للمعاملات؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
لا شرط الحد الأدنى لرأس المال	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
استخراج تراخيص البناء						
هل الموافقات على البناء على أساس المخاطر مستخدمة؟	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
هل هناك قواعد بناء شاملة؟	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا
هل هناك شباك واحد للمعاملات؟	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم
هل يمكن إتمام رخصة بناء على الانترنت؟	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
الحصول على الكهرباء						
هل عمليات الموافقة مبسطة؟	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم
هل إجراءات التوصيل وتكاليفه شفافة؟	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
هل تم تخفيض العبء المالي الناتج عن التأمين المطلوب للحصول على توصيلة جديدة؟	لا	نعم	لا	لا	نعم	نعم
هل مهنة الكهربائيين ومهندسي الكهرباء منظمة بشكل يضمن سلامة التمديدات الداخلية التي يعدها هؤلاء الكهربائيون؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
تسجيل الملكية						
هل هناك قاعدة بيانات إلكترونية للعوائق المتعلقة بالتسجيل؟	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
هل هناك نظام للمعلومات الجغرافية	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
هل هناك إجراءات مسهلة ومسرعة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل هناك رسوم نقل ثابتة	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الحصول على الائتمان						
الحقوق القانونية: هل التنفيذ خارج سلطة المحاكم مسموح به؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا

يتبع.....

	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	عمان	قطر
الحقوق القانونية: هل الوصف العام للضمانات مسموح به؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الحقوق القانونية: هل هناك سجل موحد؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يتم توزيع القروض ذات قيمة أقل من ١٪ من متوسط الدخل القومي للفرد؟	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا
هل يتم توزيع كل من المعلومات الائتمانية، الإيجابية والسلبية؟	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا
هل يتم توزيع المعلومات الائتمانية، المجموعة من قبل الدائنين، أو تجار التجزئة، أو المرافق، والمؤسسات المالية؟	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا
حماية المستثمرين الأقلية						
هل الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة منظمة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل مطلوب إفصاح تفصيلي؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا
هل واجبات المدير محددة بشكل واضح؟	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم
دفع الضرائب						
هل الإيداع الالكتروني والدفع متاح ومستخدم من قبل معظم الشركات؟	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
هل التقييم الذاتي مسموح؟	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
هل هناك ضريبة واحدة لكل قاعدة الضرائب؟	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
التجارة عبر الحدود						
هل التفتيش على أساس المخاطر مستخدم؟	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم
هل مسموح تقديم الوثائق ومعالجتها الكترونيا	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم
هل هناك شباك واحد يربط بعض الوكالات الحكومية ذات الصلة؟	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم
أنفاذ العقود						

يتبع.....

	الإمارات	البحرين	الكويت	السعودية	عمان	قطر
هل مسموح إيداع الشكاوى الكترونيا؟	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
هل هناك محكمة تجارية متخصصة أو تقسيم أو قاضي متخصص بالقضايا التجارية ؟	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا
تسوية حالات الإعسار						
هل للجان الدائنين رأي في القرارات المتعلقة بإجراءات الإعسار؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل المؤهلات المهنية أو الأكاديمية مطلوبة لمديري الإعسار في القانون؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل يتم تحديد المدة الزمنية في معظم إجراءات الإعسار؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015

سادساً: النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. ليس هناك تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس على الرغم من الجهود التنموية الجماعية والتشابه الكبيرة في بنية هذه الاقتصادات وهيكلها، و لا يوجد تقسيم واضح وموحد للمنشآت في الكويت حسب الحجم بحيث يتم التمييز بيم المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي ليس لديها–كما هو الحال في كثير من دول المجلس– إحصاءات رسمية دورية حول حجم قطاع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة.
2. الغالبية العظمى من المنشآت العاملة في الكويت هي منشآت خاصة تتركز بشكل كبير في النشاط التجاري وقطاع الخدمات غير المالية، وهي من القطاعات التي يحجم عنها المواطن الكويتي لأسباب تتعلق بجودة الوظائف مقارنة بالوظيفة في القطاع العام. وتشير النتائج كذلك إلى ما يزيد عن 94% من المنشآت العاملة في الكويت يمكن أن يطلق عليها مشاريع ميكروية أو صغيرة، وهي نسبة مَن يقل عدد العاملين فيها عن 20 عامل.

3. تواجه المنشآت العاملة في دول مجلس التعاون بشكل عام عدد من التحديات التي تعيق نموها وتطورها، ومن أهم هذه المعوقات والتحديات مشكلة التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل وأخرى تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، وصغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، وانتشار ظاهرة التستر، ومعوقات تتعلق بالحصول على العمالة الماهرة، والبيروقراطية الحكومية وضعف بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والمنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، وقلة خدمات الدعم الفني المقدمة لهذه المنشآت، ومحدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة، وضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وتدني حصة المشتريات الحكومية من إنتاج هذه المنشآت.
4. تنتشر ظاهرة التستر بشكل كبير في دول المجلس بشكل عام، وعلى الرغم من أهميتها وتأثيراتها المختلفة، لا يوجد إحصاءات وتقارير دقيقة تظهر حجمها الحقيقي، إلا أن بعض الدراسات تقدر حالات التستر في دول المجلس بحوالي 250 ألف حالة، وتشكل حوالي 33% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويعود انتشار ظاهرة التستر إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع المغتربين من تسجيل الشركات أو الاستثمار بدون شريك من المواطنين. كما تظهر نتيجة لعدم رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة، وبسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبادرين والمستثمرين من المواطنين. و تعتبر ظاهرة التستر ظاهرة خطيرة ذات تبعات سلبية كبيرة على المستويين الكلي والجزئي.
5. هناك علاقة وثيقة بين معدلات التوجه للريادة والعمل الحر وبيئة الأعمال. وقد كانت أعلى كثافة لمؤسسات الأعمال لكل 1000 نسمة في سن العمل (بين سني 15 و64) في عمان وقطر (1.74)، بينما كان أقلها كان في سوريا (0.04)، وهذا يبين تأثير بيئة الأعمال على معدل ظهور المنشآت الجديدة. أما بالنسبة لعدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة التي ظهرت فقد كان الأعلى في المغرب ثم الجزائر.
6. تأتي دول المجلس في مقدمة الدول العربية من حيث بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تراوح ترتيب هذه الدول بين 22 في حالة الإمارات إلى 86 في حالة الكويت. أما ترتيب دول المجلس ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 1 في حالة دولة الإمارات العربية (المرتبة الأولى) و8 في حالة الكويت.
7. هناك توجه ضعيف لدى الكثير من دول المجلس لتحسين بيئة الأعمال، فقد تحسن مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء خلال الفترة (2010–2015) في حالة الإمارات فقط،

وتذبذب هذا المستوى في بقية دول المجلس.

8. إن تدني جودة الوظائف في منشآت القطاع الخاص لاسيما الصغيرة والمتوسطة، وضعف بيئة الاستثمار واستمرار التعقيدات والإجراءات المرافقة للاستثمار المحلي، وعدم تغير نظرة المواطن إلى الوظيفة الحكومية، ووجود فرصة لمزيد من الانتشار لظاهرة التستر، ستؤدي حتماً إلى تفاقم مشكلة البطالة لدى الشباب الكويتي وستقلل من فعالية القطاع الخاص في تعديل الاختلالات الهيكلية في تركيبة الإنتاج الكلي وستزيد من الضغط على القطاع الحكومي وتدفع بمزيد من البطالة المقنعة.

9. هناك ضعف في مستوى التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بما يلي:

1. يجب العمل على إيجاد تعريف واضح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص تتفق عليه كافة المؤسسات ذات العلاقة باستخدام عدد العمال وأي من المعايير الأخرى مثل رأس المال. وعليه، نوصي بتبني التعريف المقترح في الدراسة والخاص بدولة الكويت؛ وبعد ذلك لابد من العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس استناداً على مسوحات دورية تقوم بها هيئات ومؤسسات الإحصاء في هذه لدول، والعمل على توفير البيانات والإحصاءات حول حجم وتوزيع العمالة المحلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع الآليات المناسبة للتخلص من الخلل الهيكلي في توزيع هذه العمالة على مستوى القطاع. من جانب آخر، ومن أجل دعم جهود النمو المتوازن في الاقتصاد، ومن أجل تشجيع دخول العمالة المحلية إلى بعض القطاعات بعينها، لابد من العمل على إصلاح الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه المنشآت، من خلال استخدام الخرائط الاستثمارية الشاملة. كما ينبغي العمل على وضع إستراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول المجلس تشتمل على آليات زيادة مساهمة هذه المنشآت في التنمية، وتضمن تذليل التحديات التي تواجه هذه المنشآت، وتوحد الجهود الموجهة لهذه المنشآت، وتعمل على تكاملها وتقلل من تضاربها من خلال تمتين الروابط الإنتاجية، وتراعي احتياجات وأولويات هذا القطاع الهام. كما توصي الدراسة ضرورة العمل على مراجعة وتقييم كافة التشريعات الخاصة بهذه المنشآت وإجراء التعديلات اللازمة والتي من

شأنها دعم عملية تطوير هذه المنشآت.

2. وفيما يتعلق بآليات تذليل بعض التحديات التي تواجهها هذه المنشآت، توصي الدراسة بضرورة العمل على الحد من انتشار ظاهرة التستر في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل التقليل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال صياغة تشريعات وقوانين تحد من انتشارها، ومن خلال قيام المؤسسات المعنية بالتحقق من سلامة الإجراءات ومتابعة نشاطاتها. وهذا يتطلب تحديد دقيق لحجم هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية. كما توصي الدراسة بضرورة زيادة التقارب بين العمالة الوطنية والعمل في القطاع الخاص من خلال إيلاء مسألة تحسين جودة الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما تستحقه من اهتمام، والعمل وبشكل مستمر على تحسين جودة الوظائف. وللتغلب على مشكلة صغر حجم السوق، يمكن استخدام المشتريات الحكومية كآلية لزيادة الحصة السوقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس مزيد من الوصول للأسواق المحلية ويزيد الحصة السوقية والربحية ويدعم الاستمرارية والنمو، وتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل والوصول إلى خدمات الدعم الفني والوصول إلى الأسواق.

3. وفي إطار السعي لتطوير هذه المنشآت وتعزيز دورها التنموي لاسيما في خلق مزيد من التنوع في هيكل وبنية الإنتاج، توصي الدراسة بضرورة تنسيق جهود المؤسسات المعنية بتقديم خدمات الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان وصول كافة هذه الخدمات إلى المنشآت بأقل التكاليف وبكفاءة عالية. وهنا لابد من حملات ترويجية وتثقيفية لأصحاب المنشآت حول هذه الخدمات وأنواعها ومصادرها وأهميتها.

4. توصي الدراسة بضرورة العمل على إجراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية اللازمة لمعالجة أوجه القصور في بيئة الاستثمار وبضرورة التزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات لتحسين بيئتها التنظيمية بالنسبة للمجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تحسين ترتيب دول المجلس في التقارير الدولية.

5. وإلى جانب تقديم الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة، توصي الدراسة بأهمية تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمنشآت التي تكون في بداية نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعترضها.. وتوصي الدراسة كذلك بضرورة مشاركة دول المجلس– على غرار العديد من الدول العربية الأخرى– في مسح المؤسسات الذي ينفذه صندوق النقد الدولي لما له من دور في توجيه الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري.

وأخيرا، يجب العمل على تعزيز مستوى الاستفادة من الطاقات الشبابية في دول المجلس واستثمارها في بناء الاقتصاد الوطني بدون خلق مزيد من الضغط على القطاع الحكومي وخلق مزيد من البطالة المقنعة والترهل الإداري، ويتم ذلك من خلال توجيههم للعمل الخاص ودعوتهم لنبذ فكرة التستر والتوجه للمبادرة والريادة والعمل الحر. كما يجب تشجيع كافة البرامج التي تعزز من ثقافة ريادة الأعمال، وهذا يتطلب دوراً فاعلاً لقطاع التعليم بمستوياته المختلفة، حيث يجب العمل على تعزيز التوجه نحو الريادة والعمل الحر خلال المراحل الدراسية.

الهوامش

(1) تم استخدام بيانات آخر بحث للمنشآت في دولة الكويت عام 2011 .
(2) قد يختلف ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2014 في تقرير عام 2015 عن الترتيب الذي نشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، حيث يتم تعديل الترتيب للأخذ في عين الاعتبار التغييرات الأخيرة التي نفذها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في طريقة حساب الترتيب حيث يتم استخدام مقياس مدى الابتعاد من الحد الأعلى للأداء؛ وإدراج بيانات للمدينة الثانية للاقتصادات الإحدى عشر التي يتخطى عدد سكانها 100 مليون نسمة؛ والتغيرات في منهجية مجموعات مختلفة من المؤشرات؛ وأية مراجعات في البيانات نتيجة للتصحيحات.

المراجع العربية

أبو الهيجاء، عدنان ، (1991)، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، .
الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت (2011)، الكويت.
الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت (2013)، الملامح الأساسية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، الكويت.
الإدارة المركزية للإحصاء، بحث المنشآت (2002)، الكويت.
الخطيب، صبري (2009)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن : واقع وتطلعات"، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، الإصدار الثالث، المجلة الالكترونية، عمان، الأردن.
الخلف، عثمان (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

الصادق، عبدالله، وأحمد اليوشع (1997)، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية"، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.
الصليع ، عبدالله بن حمد (2001)، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.
مريان، نادر (1997)، "معوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: حالة المنشآت الصناعية الصغيرة"، دراسات، المجلد 24، العدد 2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
منظمة العمل العربية، (2008)، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.

المراجع الأجنبية

Al-Mahrouq. M. (2006), "The Relationship Between Firm Size and Growth in Manufacturing Sector in Jordan", Dirassat, Administrative Sciences, Vol. 33, No 1.

Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, Asli Demirgüc-Kunt (2005), "Small and Medium Enterprises Across the Globe", World Bank Policy Research Working Paper 3127, World Bank, Washington, D.C.

Besnik A. Kras (2007), "Barriers to Entrepreneurship And SME Growth in Transition: The Case of Kosova", Journal of Developmental Entrepreneurship, Vol. 12, No. 1, pp.71–94.

Center for Strategy and Evaluation Services "CSES" (2012), Evaluation of the SME Definition.

Chen, Jai (2006), "Development of Chinese Small and Medium Sized Enterprises", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13 No. 2, pp. 140-147.

Dahi Emine (2012), "Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region", Journal of Contemporary Management, Article ID: 1929-0128-2012-02-17-16.

Elasrag, H., (2012), "The Developmental Role of SMEs in The Arab Countries", MPRA, working paper No. 40608.

Evans, D, (1987), "The Relationship Between Firm Growth, Size, and Age: Estimates for 100 Manufacturing Industries", The Journal of Industrial Economics, 35(4), 567–581.

GCC Markets Monthly (2012).

Gulf Investment Corporation Weekly Economic Digest (GICWEG), Volume 3, Issue 109, Jan 2013.

Hall, B (1987) , "The Relationship Between Firm Growth, Size, and Age: Estimates for 100 Manufacturing Industries", The Journal of Industrial Economics, 583–606.

Hertog, Steffen (2010), "Benchmarking SME Policies in the GCC: A Survey of Challenges and Opportunities", A research report for the EU-GCC Chamber Forum Project.

Hobohm S., (2001), "Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience", Journal of Economic Cooperation, 22 (1), 1-42.

Holcombe S., (1995), "Managing to Empower: The Grameen's Bank Experience of Poverty Alleviation" , Zed Press London.

IFC (2010a) , "Scaling-Up SME Access to Financial Services in the Developing World".

IFC (2010b), "SME Banking Knowledge Guide".

IFC (2012), "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance".

Ismaila Bolarinwa Kadiri (2012), "Small and Medium Scale Enterprises and Employment Generation in Nigeria:The Role of Finance", Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.9; May.

Magableh, I. & Kharabsheh, R. (2011), "Employability of Graduates: Role of SMEs and Alternative Curriculums", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 34, 2011.

Magableh, Ihab (2009a), "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

Magableh, Ihab (2009b), "Economics of Microfinance and SMEs in Jordan", VDM Verlag Publishing Company, Germany.

Magableh, Ihab (2010), "The Determinants of Demand for Training Courses in the Jordanian Universities: The Case of the Hashemite University", (Accepted for publication: Mawarid, NCHRD, ALO, No.1,).

Magableh, Ihab (2012) "Stimulating The Role of SMES in Reducing Unemployment in The GCC Countries: Business Environment and Quality of Jobs", A Paper Presented in The 5th Economic Conference Held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.

Mulhern, A. (1995), "The SMEs Sector in Europe: A Broad Perspective", Journal of Small Business Management, 33 (3).

Newberry, Derek, (2006), "The Role of Small and Medium-Sized Enterprises in The Futures of Emerging Economies", World Resources Institute under a Creative Commons License ,Earth Trends.

OECD (1997), "Globalisation and SMEs", Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing. Vol. 1 and 2, Paris.

OECD (2008), "Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains", Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing Paris,.

Perry, C, Meredith, GG & Cunnington, HJ (1988), "Relationship Between Small Business Growth and Personal Characteristics of Owner-managers in Australia", Journal of Small Business Management, vol. 26, no. 2, pp.76-79.

Pinho, J & Martins, L , (2010), "Exporting Barriers: Insights from Portuguese Small and Medium-sized Exporters and Non-exporters", Journal of International Entrepreneurship, vol. 8, no. 3, pp. 254-272.

Stevenson, Lois, (2010),"SMEs in the Arab Region: Challenges and Opportunities", The Dubai International Conference of Endowments on Innovative Sources to

Finance Small and Medium-Sized Enterprises, 16-17 February, UAE.

Union of Arab Banks, (2011), World Bank Financial Flagship Report.

World Bank (2013), Doing Business Report.

World Bank (2014), Doing Business Report,.

World Business Council for Sustainable Development "WBCSD" (2007),"Promoting SMEs for Sustainable Development".

Zeller, M. & Diagne, A. (2001). "Access to Credit and Its Impact on Welfare in Malawi", International Food Policy Research Institute, Food Policy Review No 116. Washington, D.C.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر - العدد الأول - (2015) 75 - 109
المعهد العربي للتخطيط

أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/غوردن) للفترة 2012/1970

قدور بن نافلة*
محمد بن مريم**

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية الى قياس أثر النمو الاقتصادي علي البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2012 ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق علاقة «أوكن» الديناميكية التي تستلزم إدخال في النموذج المتغيرات بتأخيرات زمنية، في المرحلة الأولى، ثم بعدها تم تقدير علاقة «أوكن» المطورة من طرف «غوردن» الديناميكية وذلك بهدف تقدير مرونات الأجلين القصير و الطويل؛ وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي: – وجود أثر موجب و معنوي لمعدلات البطالة لفترات متأخرة علي معدل البطالة الحالي في النموذجين، أي أن معدل البطالة في الفترة (t) يرتبط بمعدل البطالة في الفترات السابقة (t–i) وعموما يتناسب طرديا معها، إن هذه العلاقة تظهر شيئا مهما وهو الطبيعة الحركية للبطالة أي أن بطالة الفترة الحالية تتوقف على بطالة الفترة السابقة. – إن آثار التغير في نمو الناتج على البطالة لا يكون فوريا ، بمعنى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة t لا يؤثر على معدل نمو البطالة في نفس الفترة في النموذجين، الا انه يكون عالي التأثير في الفترات المتأخرة زمنيا. – وجود أثر سالب ومعنوي لمعدلات نمو الناتج على البطالة في النموذجين، في الأجل الطويل (و الأجل القصير). حيث وجدنا أن مرونة البطالة بالنسبة لنمو الناتج تقدر بـ –2.12 % في النموذج الأول ، و 0.66– نقطة في النموذج الثاني. الكلمات الدالة: معدل البطالة الطبيعية، الناتج المحتمل، الناتج ومعدل البطالة الظرفي، نموذج أوكن، نموذج قوردن، النماذج الديناميكية.

The impact of economic growth on unemployment in Algeria: A study by applying the model OKUN / GORDON during the period 1970-2012

Qadoor Bennafla
Mostafa Benmeriem

Abstract

This paper aims to measure the impact of economic growth on the unemployment in the short and long term in the Algerian economy during the period 1970–2012. To reach this objective we have applied the relation of "Okun" dynamic which requires introducing in the model variables with lags, in the first step. Then we have estimated the relation of "Okun" dynamic developed by «Gordon» (« R J Gordon" year 1984) Which links the gap in unemployment representing the rate of unemployment conjunctural and the output gap represents the GDP conjunctural in order to estimate the elasticties between both the short and long term, we have extracted the most important results that we present below: – The existence of a positive and significant effect of unemployment rates for periods of late on The current unemployment rate in the two models, means that the unemployment rate in the period (t) associated with the rate of unemployment in the previous periods (t–1), generally positive and proportional to it. This relationship shows something important, the kinetic nature of unemployment means that the current period of unemployment depends on the previous period of unemployment. – The impact of GDP growth on unemployment may not be immediate. This means that the growth rate of GDP in period (t) does not affect the growth rate of unemployment in the same period, but there is a strong impact in the antecedent periods (in the two models). – The existence of a negative and significant effect of the rates of GDP growth on Unemployment in the two models, In the long term (and short term), Where we found that the elasticity of unemployment for output growth is estimated at –2,12% In the first model, and –0,66 points in the second model. Keywords : Natural rate of unemployment, potential GDP, the unemployment gap, the gap of GDP, GDP and unemployment conjunctural, the model of «Okun », the model of «Gordon» , the dynamic models.

* عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشلف–الجزائر، البريد الإلكتروني: bennafla.dz@gmail.com.
** أستاذ العلوم الاقتصادية – جامعة الشلف–الجزائر، البريد الإلكتروني: benmeriemmostafa@gmail.com.

أولاً: مقدمة

تؤكد العديد من الدراسات و البحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي و تغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم «غرانجر» «Granger»، إلا أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية. كما أن هذا التحليل النظري أو المقاربات النظرية قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع. وكذلك السياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب الأحيان إلى تخفيض معدلات البطالة و إنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي: "ما مدى الترابط الفعلي الحقيقي بين نسب النمو الاقتصادي و انخفاض نسب البطالة، أي هل توجد بالفعل علاقة بين النمو و البطالة حسب مفهوم قانون"Okun" ‹أوكن› بالنسبة للوضع الجزائري ؟ "

تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة التحكم في ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري من خلال فهم كيفية التأثير عليها، وذلك بمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو، معدل الأجور و نسبة التضخم على البطالة. و بما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير، أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس للتغيير الاقتصادي الكمي. و عليه فالأهمية الأساسية تتمثل في اكتشاف مرونة البطالة بالنسبة للناتج الحقيقي لاختبار أثر النمو الاقتصادي على البطالة.

الهدف الرئيس لهذا البحث يتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كما نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- إبراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة البطالة و النمو الاقتصادي و إسقاط ذلك على واقع الجزائر.
- معرفة اتجاه السببية بين ظاهرتي البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة تطبيق علاقة 'أوكن' المعيارية و المتطورة التي تبرز العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي على الجزائر.
- استخلاص بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة.

من اجل ذلك تطلب بنا الأمر للقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى العناصر التالية:العنصر الأول: يحوي الإطار النظري لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي . ويختص العنصر الثاني: بعرض لواقع النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر . بينما يختص العنصر الثالث: بعرض منهجية الدراسة و تحليل النتائج التجريبية . أما الجزء الرابع و الأخير: يهتم بعرض أهم استنتاجات الدراسة و تقديم بعض الملاحظات الختامية.

ثانياً: البطالة والنمو الاقتصادي: قانون أوكن

يعتبر قانون ‹أوكن› «Okun» بمثابة الأساس التجريبي و النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة ، حيث توصّل ‹أوكن› نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947 و 1960 و البطالة. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مستواه الممكن بثلاثة نقاط ، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين −0.35 و−0.40 [1].

فسر ‹أوكن› العلاقة بين البطالة و النشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين[2]:

وفقاً لنموذج الفرق: يتم في هذا النموذج الربط بين التغير في معدل البطالة (ΔU)بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ΔY) ، فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي :

$$\Delta U_t = -0.3\,\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t \qquad (1)$$

تعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر (أنظر الشكل أدناه).

و وفقاً لنموذج الفجوة : يبين هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي و مستواها الطبيعي القريب من 4% (3.72%)، و الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي و مستواه الممكن(المحتمل) أو ما يسمى أيضا بفجوة 'أوكن' (gap) ، و يأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$U_t = 0.36gap_t + 3.72 + \mu_t \qquad (2)$$

بشكل عام فان الصيغة الأولى و الثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين التاليتين:

$$\Delta u = \alpha - \beta . \Delta y + \varepsilon_{1t} \quad (3)$$

$$u - \overline{u} = -\delta(y - \overline{y}) + \varepsilon_{2t} \quad (4)$$

حيث يمثل u معدل البطالة الفعلي و $\overline{u}$ معدله الطبيعي، y الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و $\overline{y}$ مستواه الممكن. a ، b و d معالم النموذج، e المتغير العشوائي.

ثالثاً: واقع النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة

الدارس للوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة التي تمتد من1970 إلى 2012 يلاحظ أنها تنقسم إلى ثلاث فترات اساسية:فترة التخطيط المركزي (1970– 1985)،ثم تليها فترة الإصلاح الاقتصادي (1986– 2000) واخيرا فترة الإنعاش (2001–2012).

الفترة الفرعية الاولى فترة التخطيط المركزي (1970– 1985): والتي تمثل اول مرحلة اساسية مر بها الاقتصاد الجزائري و هي مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد والتي تعتمد على أساس النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات، و بصفة عامة فان أهم مميّزات الاقتصاد الجزائري في تلك الحقبة من الزّمن هي: اختيار النظام الاشتراكي لتسيير الاقتصاد الوطني. تبنّي سياسة الاقتصاد الموجَّه أي مركزية القرار (حتى سنة 1976)، تبنّي المخطّط الجزائري إستراتيجية أو نموذج الصناعات المصنّعة أو ما يسمّى بنموذج»Debernis «، تحول الاقتصاد الجزائري من الفلاحة إلى الصناعة ذات التكنولوجيا، الاعتماد على قطاع المحروقات كمحرّك للاقتصاد، زيادة المداخيل من العملة الصعبة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات خصوصا سنتي 1973 و1979، استبدال نموذج الصناعات المصنعة بنموذج التوازن المؤرجح الّذي لم يدم طويلا[3].

شهد النمو الاقتصادي في هذه الفترة نمو معتبر اين سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في بداية فترة التخطيط نسبة 3,8%، و استمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1984حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 5,6 % وقد بلغ اقصى قيمة له سنة 1978 ما قيمته 9.2 % ، بصفة عامة بلغ مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي في المتوسط نسبة 5,7% .

كما عرفت هذه المرحلة تقلصا معتبرا في حجم البطالة، حيث انطلقت بمعدل مرتفع يقارب 24% سنة 1971. وهذا بسبب عدة عوامل أهمها: الاستقلال الحديث للجزائر ، عدم الاستقرار السياسي، غياب نظام اقتصادي حقيقي لتصل إلى 9,7% سنة 1985 ، رغم ارتفاع حجم السكان في هذه السنة، الذي وصل إلى حوالي 23 مليون نسمة مقارنة بسنة 1970 أين كان يقارب 14مليون نسمة، هذه الزيادة المدهشة في عدد السكان لم تعق سياسة تخفيض البطالة، إذن يمكننا اعتبار هذا التقلص في حجم البطالة قفزة عملاقة، حيث ان هناك عامل واحد الذي كان وراء هذه القفزة و هو أساس بقية العوامل الأخرى و المتمثل في رغبة المخطِّط في إقامة قاعدة صناعية قوية تمكّن الجزائر الخروج من التخلف بأقصى سرعة والقضاء على البطالة نهائيا ؛هذا ما يوضح أن إشباع الحاجة من التشغيل كان دوما من الأهداف الأساسية في إستراتيجيات التنمية التي كان يخططها المخطِّط الجزائري، هذه القاعدة الصناعية المتمثلة أساسا في المركبات الضخمة والمصانع العملاقة التي تحتاج إلى عمال لبنائها، لتسييرها، و القيام بعملية الإنتاج، و بالتالي خلق مناصب شغل بصفة كثيفة؛ من هنا يمكننا كتابة معادلة محاربة البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي يمكن اعتبارها معادلة صحيحة لكل الفترات[4]:

تصدير المحروقات ← جلب العملة الصعبة ← تمويل الاستثمارات ← بناء القاعدة الصناعية ← خلق مناصب شغل كثيفة ← تقليص البطالة.

لكن هذه المعادلة لم تكن لتحقق هدف المخطط المتمثل في القضاء على البطالة نهائيا لولا وجود عوامل ساعدت على جعلها صحيحة ،ومن أهم العوامل: ظروف اقتصادية عالمية مواتية تميزت بالكساد الناجم عن الصدمتين البتروليتين في سنتي 1973 و 1979، وبالتالي ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة، وكذلك استقرار الوافدين على سوق الشغل، خصوصا في الفترة الممتدة بين 1970 و 1978 بحكم السياسة التعليمية المنتهجة والتي مآلها تأخير الالتحاق بسوق الشغل (تعليم إجباري، تكوين مهني وديمقراطية التعليم ...) وبحكم تطبيق سياسة الخدمة الوطنية[5].

الفترة الفرعية الثانية فترة الإصلاح الاقتصادي (1986– 2000): إن أهم ما يميز هذه الفترة هو الإصلاح الاقتصادي، حيث يرى» قدي عبد المجيد» [6] أن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي و الاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية و حرية اقتصادية تؤدي إلى تغير سلوك الأفراد و وحدات الإنتاج و الخدمات. ويكمن الهدف الرئيسي من الإصلاحات التي شرع البلد في تطبيقها فعلياً ابتداءاً من سنة 1988 في إدخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني.

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فان النمو الاقتصادي المسجل كان و لا يزال أقل من الإمكانات المتاحة، حيث سجل متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي نسبة -6،0 %، و استمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1995حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 2،3 % خلال الفترة (1995-2000) ،بينما وفي المتوسط سجل مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة1،2% [7] لنفس الفترة، وذلك بفضل قطاع الفلاحة، إلا أن باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، البناء والأشغال العمومية، والخدمات عرفت نموا ضعيفا في قيّمها المضافة، لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري. وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة، مع تدهور القدرة الشرائية للسكان بشكل ملفت للانتباه الذي نتج عن انتشار واسع للفقر خلال التسعينات.

إذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي و الموازنة العامة ، إلا انه أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من 21% سنة 1989 إلى 30% سنة 2000 حيث حوالي 52% كان مصدرها من القطاع العمومي و 48% من القطاع الخاص[8] ، وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 4.2 مليون شخص مسّت 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة، و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ومست كذلك حوالي 80000 من خريجي الجامعات سنة 1998 وهذا من بين أكثر من 100000 خريج جامعة، كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أن أكثر من 460000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية[9] مابين 1990-1998[10].

إن غياب الإنعاش الاقتصادي و غياب برنامج لدعم الشغل آنذاك أدى إلى الطلب المتزايد على العمل من طرف السكان الذي وصل إلى 300000 طلب سنويا، كما أن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي و خاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية ارتفاع التسرب المدرسي الذي وصل إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة، حيث ارتفعت نسبة النساء العاطلات من 125000 امرأة عاطلة سنة 1992 إلى 487000 امرأة عاطلة سنة 1996 مع العلم أن النساء يمثلن خمس البطالين و أغلبهن موجودات في المناطق الحضرية. ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل و الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني[11].

إنّ النسبة 3,2% المحققة في معدل النمو الاقتصادي المذكورة أعلاه ، تبقى غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف

المعيشة، ولقد تزامن هذا الوضع مع ارتفاع في أسعار البترول سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل (60، 28 دولار للبرميل).

الفترة الفرعية الثالثة فترة الإنعاش (2001–2012): وقد سمح الانفراج المالي الناتج عن إرتفاع أسعار البترول سنة 2000بمباشرة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي بمبلغ قدر بـ 525 مليار دينار (7 ملايير دولار) على فترة تمتد من سنة 2001 إلى 2004 كان يرمي إلى ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري، إنشاء مناصب الشغل (التقليل من حدة البطالة)، و مكافحة الفقر. كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو رصد له 50 مليار دولار على امتداد أربعة سنوات أخرى أي حتى سنة 2009 [12].

الجدول رقم (1) :تطور متوسط معدل البطالة ومتوسط معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

الفترة الزمنية	متوسط معدل البطالة %	متوسط معدل نموPIB الحقيقي %
1970 –1985	18.1	5.7
1986 –2000	22.76	2.03
2001 –2012	15.59	4,73

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz .

إن قراءتنا لحصيلة البرنامج في نهايته، توحي بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل نموه في المتوسط نسبة 4,73 % خلال الفترة، كما أحرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط بـ 6,5% [13] لنفس الفترة والذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات. كما شهد البلد في نهاية سنة 2009 تقدما في مجال تحسين المؤشرات المالية الكلية.

الجدول رقم (2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و 2009

المؤشرات	الشغل	البطالة%	الفقر %	التضخم%	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	الديون الخارجية مليار دولار	الناتج الداخلي الخام مليار دولار	الناتج الداخلي الخام/فرد دولار
سنة 2000	$10^3 \times 6240$	29,5	12,1	0.34	7,9	25,1	54.7	1796
سنة 2004	$10^3 \times 7798$	17,7	6,8	3.58	9,6	21,4	84.6	2045
سنة 2009	$10^3 \times 9146$*	10.2	4,8	5.4	3.4	5.1	140.9	4027

Source : Ambassade de France en Algérie –service économique régional– Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie، référence déjà cité، (texte choisie).

لقد سجل ميزان المدفوعات رصيد إيجابي هام في المتوسط على طول الفترة (سجل أعلى قيمة له سنة 2008 بلغت 37 مليار دولار)، أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,4، ثم5.1 مليار دولار مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض . بالنسبة للتضخم فنلاحظ من خلال الجدول أنه ارتفع إلى نسبة 5.4% سنة 2009، وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004 و 2008 ، وأخيرا فقد بلغ الناتج الداخلي الخام 140.9 مليار دولار سنة2009 وقد قدّر الناتج الداخلي الخام لكل فرد بـ 4027 دولار سنة 2009 [14].

سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة الثالثة باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة (قرابة 717.000 منصب شغل سنة 2004) أين سطّر لخلق26380 9 منصب شغل دائم و186850 منصب شغل غير دائم[15]، وهبوط معدلات البطالة إلى نسبة 17,7%، أما بعد تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو حتى سنة 2009، ساهم بشكل واضح في خفض معدل البطالة و زيادة النمو الاقتصادي التي وصلت إلى 10.2% أواخر سنة 2009، أين سجل خلق حوالي 964000 منصب شغل جديدة (حيث قد سطر لخلق 2 مليون منصب شغل للفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 حسب تصريحات وزير الحكومة)[16]، وتقليص معدلات الفقر إلى نسبة 4.8 % سنة 2009، حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا. والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (1): منحنى تطور لوغاريتم معدل البطالة و الناتج خلال الفترة

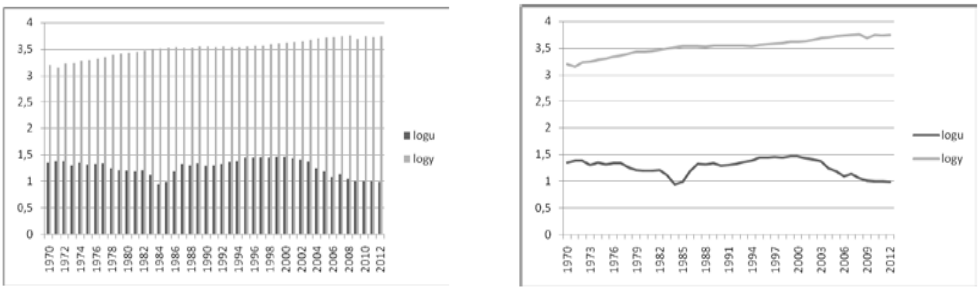

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz

يلاحظ الدارس لحالة الجزائر في الفترة 1970 – 2012 ،أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات فمن 1970 الى 1985 والتي توافق مرحلة التخطيط المركزي في الجزائر، ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرتين خلال هذه الفترة حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع مستمر و صاحبه انخفاض مهم في معدلات البطالة ، الا انه في الفترة الممتدة من 1986 الى غاية 2000 و التي توافق مرحلة الإصلاحات نلاحظ انه في الوقت الذي يزيد فيه الناتج المحلي الحقيقي يرتفع معدل البطالة أي كما يبينه الشكل أعلاه كلاهما يتبعان نفس الاتجاه عموما. واخيرا بداية من 2000 إلى غاية 2012 والتي توافق مرحلة الإنعاش التي طبقتها الجزائر (المخطط الخماسي الأول و الثاني) يلاحظ بوضوح علاقة عكسية بين المتغيرتين أي زيادة الناتج المحلي الحقيقي يوافقه انخفاض في معدلات البطالة، و عموما فان مستوى الناتج المحلي الحقيقي يأخذ اتجاه عام متصاعد على عكس معدل البطالة الذي يسلك اتجاه عام متنازل.

وللتأكيد أكثر نستعين بالشكل التالي الذي يجمع معدل النمو الاقتصادي ممثل بالتغير في لوغاريتم الناتج مع التغير في لوغاريتم معدل البطالة، يلاحظ انه خلال الفترتين:من 1970 الى 1985 ،و كذلك الفترة التي تبدأ من سنة 2000 الى 2012 زيادة معدلات نمو الناتج يتبعها انخفاض ملحوظ في تغير معدلات البطالة، أما خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2000 في الوقت الذي يزيد فيه معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ينخفض عرض التشغيل و يرتفع معدل البطالة، بل كما يبينه الشكل أدناه، كلاهما يتبعان نفس الاتجاه و إن اختلفا في حدة دورتهما. وعموما فان معدلات النمو تسلك اتجاه عام متصاعد، على عكس معدلات نمو البطالة التي تأخذ اتجاه عام متنازل، أي انه في المدى الطويل العلاقة العكسية بين النمو و البطالة التي نص عليها ‹أوكن› تظهر من الشكل مبدئيا أنها محققة.

الشكل رقم (2): تطور معدل نمو الـ الناتج المحلي و البطالة خلال فترة الدراسة

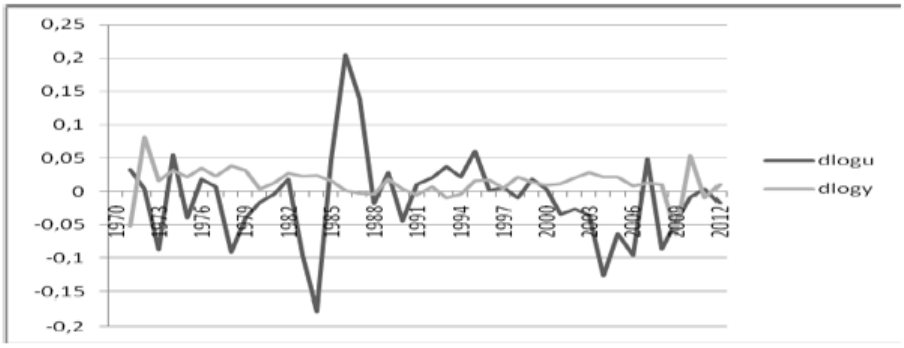

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz

ولتحديد درجة ومعنوية الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو البطالة، تم إجراء اختبار الارتباط التقاطعي (Cross Correlation) بين هذين المتغيرين بفترات مبطأة وفترات قائدة حتى 3سنوات ($-3 \leq k \leq 3$)ويوضح الجدول في الملحق رقم (1) نتائج هذا الاختبار. ويتضح من هذا الجدول اتساق الإشارة المقدرة لمعاملات الارتباط التقاطعي مع ما هو متوقع نظريًا ، حيث كانت هناك علاقة ارتباطيه سالبة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو البطالة عند مختلف الفترات المبطأة وبعض الفترات القائدة .وتشير معاملات الارتباط التقاطعية عند الفترات المبطأة إلي أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في العام السابق أو العام الذي يسبقه سوف تؤدي إلي تخفيض معدل البطالة .وتعكس قيمة هذه المعاملات قوة العلاقة الارتباطية السالبة محل التحليل .

رابعاً: الجانب التطبيقي للدراسة

إن إسقاط علاقة ‹أوكن› على حالة مثل حالة الجزائر، سيسمح دون شك تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 – 2012، أو بصفة أدق طبيعة العلاقة بين الظرف الاقتصادي و الانعطافات التي حدثت في البطالة خلال هذه الفترة.

إن العلاقتين (5) و (6) التاليتين، لا تخضعان لنفس الاعتبارات الإحصائية [17]:

$$\Delta u_t = \alpha - \beta . \Delta y_t + \varepsilon_{1t} \quad (5)$$

$$u_t = -\overline{u}_t = -\delta . (y_t - \overline{y}_t) + \varepsilon_{2t} \quad (6)$$

حيث تفترض العلاقة الأولى تغير مستقر في قيم المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي.

المعادلة الأولى تكون ملائمة إذا و فقط إذا كانت كل من سلسلتي البطالة و الناتج المحلي الإجمالي مستقرين بالتفاضل (بالفرق)، بمعنى إذا كانتا تتبعان سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأول I(1) ((integrated of order one.

المعادلة الثانية تستلزم استقرار معدل البطالة حول معدله الطبيعي.

يظهر أن التغير الخاص بالبطالة و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري هو تغير غير مستقر(Δu_t وΔy_tغير مستقرة)، فلكلى المتغيرتين جذور أحادية و قد تم اختبار حالة

اللاّإستقرار للناتج المحلي الإجمالي في دراسات سابقة[18]، في حين يصعب تقدير العلاقة الثانية على حالة الجزائر لأن المعطيات المتاحة لا تسمح ليس فقط بإيجاد الطريقة المناسبة لتحديد الناتج المحلي الإجمالي الممكن الوصول إليه عند الاستعمال الأحسن لعوامل الإنتاج[19]، و إنما لتعذر أيضا التقدير المسبق للمستوى الطبيعي للبطالة في الجزائر، و منه عدم قدرة إثبات الاستقرار في العلاقة الثانية. هذا من جهة و من جهة أخرى فالعلاقتين السابقتين تبنى على معطيات فصلية.

من أجل هذا و من منطلق فرضية عدم الاستقرار في العلاقة بين الناتج المحلي الظرفي و بين البطالة، ارتأينا أن نجري الدراسة التجريبية في حالة الجزائر على مرحلتين كما يلي: في المرحلة الأولى: نقوم بتقدير علاقة التغير بين البطالة و الناتج المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغير[20]؛ أي أننا نقوم بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في الناتج على التغير في البطالة ومن ثم تقدير عامل المرونة في الأمد الطويل. في المرحلة الثانية: نقدر الفارق بين البطالة و الناتج المحلي ليس مع مستواهما الطبيعي(للأسباب التي ذكرناها من قبل)، وإنما مع اتجاههما العام أي على أساس علاقة 'غوردون' (*GORDON*1984) بصفتها علاقة مطورة لعلاقة الفجوة 'لأوكن' الأصلية.

يتم تقدير العلاقة (7) دون الحاجة إلى تحديد مسبق للاتجاه العام للبطالة و للناتج و إنما يستوجب أن يأخذ هذا التقدير الطابع الديناميكي في عملية التأثير، لذا علينا أن نحسب معادلة الانحدار على أساس تأخير رد فعل المتغيرة المستقلة على المتغيرة التابعة أي تقدير العلاقة التالية[21]:

$$\Delta u_t = \sum_{i=1}^{\kappa} b_{t-i}\Delta u_{t-i} + \sum_{i=0}^{\kappa} c_{t-i}\Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (7)$$

تم تحويل المتغيرات الأصلية إلى لوغاريتمية من أجل تقدير المرونة في الأجل الطويل [22].
حيث أن: $u_t = \log U_t$ و $y_t = \log y_t$

و من ثم تقدير مرونة التأثير في الأمد الطويل α_{LT} و التي تساوي الى :

لكن قبل تقدير هذا النموذج لابد من المرور بالمراحل التالية :

بداية بدراسة استقرارية السلسلتين $\log Y_t$ و $\log U_t$؛تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن [23]، ولاختبار استقرارية السلسلة $\log Y_t$ نستعمل اختبار ديكي- فولر المطور Dicky–Fuller Augmente Test (ADF): يمكن اختصار نتائج هذا الاختبار في الجدول الموضح في الملحق رقم (2)، من خلال الجدول نلاحظ

انه عند الفرق الاول للسلسة $\log Y_t$ الإحصائية المحسوبة $\tau_{\phi 1}$ تصبح اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة $t_{tabulè}$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ، و منه نقبل الفرضية (H_0:λ=0) أو (H_0:ϕ_1=1) ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك وعدم معنوية معامل الاتجاه العام الا ان الثابت في النموذج الثاني معنوي ، ومنه فان السلسلة $D\log Y_t$ مستقرة من نوع DS بمشتق(With deviation)؛ من جهة اخرى نلاحظ انه عند الفروق الثانية للسلسة $\log U_t$ الإحصائية المحسوبة $\tau_{\phi 1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة τ_{tabule} في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ، و منه نقبل الفرضية (H_0:λ=0) أو(H_0:ϕ_1=1)، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ،وكذلك عدم معنوية الثابت و معامل الاتجاه، ومنه فان السلسلة $DD\log U_t$ مستقرة من نوع DS بدون بمشتق (Without deviation) .

أما اختبار العلاقة السببية لـ Granger ؛فيستخدم اختبار Granger للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين كالناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product GDP) (و البطالة ، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد اثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار ‹غرانجر› للسببية تقدير العلاقات التالية [24]:

بالنسبة لحالتنا هذه تحصلنا باستعمال برنامج Eviews 7.0 على النتائج التالية :

الشكل رقم (3): نتائج اختبار ‹غرانجر›

اختبار غرانجر	عدد المشاهدات	قيمة احصائية فيشر	الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر
$D^2\log U_t$ لا تسبب بمفهوم غرانجر في $D\log Y_t$	40	1.5	0.22
$D\log Y_t$ لا تسبب بمفهوم غرانجر في $D^2\log U_t$	40	2.22	0.05

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

لدينا $F^* = 1.5$ وهي اقل من الجدولية عند حد معنوية 5 % و كذلك(prob:0.22>0.05) و هذا يعني عدم رفض H_0 ومن جهة أخرى في المعادلة الثانية $F^* = 2.3$ وهي اكبر من الجدولية عند حد معنوية 5% وكذلك (prob = 0.05) أي رفض H_0' و منه: فان المتغير DlogY يسبب في المتغير DlogU و المتغير DlogU لا يسبب في المتغير DlogY .

ملاحظة: بما أن العلاقة السببية هي في اتجاه واحد فقط (أي أن المتغير DlogY يسبب في المتغير DlogU و المتغير DlogU لا يسبب في المتغير DlogY ، وعليه فالعلاقة غير متبادلة السببية)، ومنه ليس هناك معنى لاستعمال نموذج الـVAR الشعاعي في التقدير (الذي يمثل التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى للنموذج المتبادل (أي في الاتجاهين) في آن واحد).

يلي المرحلتين السابقتين اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرتين $d\log Y_t$ و $d\log U_t$ ؛فدراسة العلاقة السابقة (7) في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا(العلاقة بين المتغيرات تكون علاقة ارتباط – الذي يعني التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية– وليس علاقة سببية) وهذا ما بينته دراسة كل من«Newbold . P»و «Granger . C . W . J»(1974). بعد دراستنا لخصائص السلاسل الزمنية $\log Y_t$ و $\log U_t$ وجدنا أن $\log U_t$ متكاملة من الدرجة الثانية((I(2)، أما السلسلة $\log Y_t$ فهي متكاملة من الدرجة الاولى I(1) . وهكذا نستطيع القول أن اختبار إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وعليه و حسب المعطيات التي هي لدينا فانه لا يوجد مجال للتكامل المشترك (المتزامن) بين هذين المتغيرين كون أن تكاملها ليس من نفس الدرجة. كما انه لا جدوى من تطبيق طريقة تصحيح الأخطاء (Error Correction Model) (ECM) في التقدير.

وعليه فان معادلة الانحدار سوف تأخذ الشكل التالي:

$$d\log U_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} \cdot d\log U_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} \cdot d\log Y_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (8)$$

ومن اجل تحديد العدد الأمثل للتأخيرات، ونظرا لأهمية هذه المرحلة نقوم بدراسة مختلف الحالات المرشحة للنموذج والمختلفة حسب قيم P[25]؛ نختار النموذج الذي يعطي اقل قيمة للمعايير

AIC ، SC و HQ ؛مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى معامل التحديد R^2 ، معنوية المعالم المقدرة، و إحصائية DW ، بعد تفحص النماذج المرشحة السابقة يمكننا اختيار النموذج لعدة اعتبارات :

1. اقل قيمة للمعايير السابقة كما يظهر في الجدول الملحق رقم (4).
2. مستوى أعلى لمعامل التحديدR^2 . 3 . معنوية جيدة للمعالم المقدرة

نلاحظ من خلال الملحق رقم)4(أن قيمة P التي تدني المعايير السابقة هي: P = 4 .

آخر مرحلة وهي نتائج التقدير؛إذ أعطى حساب معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، على أساس التأخر بأربع فترات بالنسبة للمتغيرة المستقلة والتابعة(بالاعتماد على معايير كل من(HQ ،SC ،AIC) ، كما أنه عند التقدير تم إتباع طريقة «Tang» (2000)[26] التي تتلخص في إلغاء المتغير المستقل الذي تكون القيمة المطلقة لإحصاء t الخاصة به اقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي، كما يظهر في الجدول بالملحق رقم (5)؛ وقبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج . ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : اختبار 'جاك- بيرا' « Jarque-Bera»؛ اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي :Multiplier Lagrange. Test of Residual [Breush-Godfrey (BG)] ؛ اختبار تجانس التباين (اختبار ‹وايت› «white»)؛ ؛ و اخيرا اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج ([Ramsey (RESET)]: Regression error specication test) . و يتضح من الجدول في الملحق رقم (5) ما يلي:

- يشير إحصاء اختبارJB إلي عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في النموذج محل التقدير.
- يشير إحصاء اختبارBG LM إلي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. من الدرجة pاكبر من 1.
- تشير إحصائية اختبار white إلي عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر (Homoscedasticity) .
- يشير إحصاء اختبارRESET إلي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المستخدم .
- وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلي ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الاهتمام (0.52).

× التحليل الاقتصادي لنتائج التقدير:

وفقا للنقاط السابقة فان الصيغة القياسية المثلى للنموذج هي :

$$d\log U_t = \underset{(2.41)}{0.38}\, d\log U_{t-1} \underset{(-1.71)}{-0.24}\, d\log U_{t-2} \underset{(1.79)}{+0.24}\, d\log U_{t-4}$$
$$\underset{(-1.85)}{-0.98}\, d\log Y_t \underset{(-2.29)}{-1.35}\, d\log Y_{t-1} \underset{(0.91)}{+0.49}\, d\log Y_{t-3} \underset{(2.03)}{+1.04}\, d\log Y_{t-4}$$

ملاحظة:القيم بين الاقواس تمثل احصائيات ستودنت المحسوبة لمختلف المعالم المقدرة.

يتضح مما سبق ما يلي:

- وجود أثر موجب و معنوي احصائيا لنمو معدل البطالة المتأخر بسنة و اربع سنوات على التوالي علي معدل نمو البطالة الحالي، ويعني هذا أن زيادة معدل نمو البطالة المتأخر بسنة وبأربع سنوات بنسبة1% سوف تؤدي إلى زيادة معدل نمو البطالة بحوالي0.38 %، 0.24 % على التوالي.
- وجود أثر سالب و معنوي احصائيا لنمو معدل البطالة المتأخر بسنتين علي معدل نمو البطالة الحالي، ويعني هذا أن زيادة معدل نمو البطالة المتأخر بسنتين بنسبة 1%سوف تؤدي إلى انخفاض معدل نمو البطالة الحالي بحوالي0.24 %.
- وجود أثر سالب(موجب) ومعنوي لمعدل نمو الناتج للسنة الحالية و السنة الماضية (المتأخر بأربع سنوات) علي البطالة في الأجل القصير، فقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للبطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي حوالي-0.98، -1.35 (1.04)، ويعني هذا أن الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1% سوف تؤدي إلي انخفاض(زيادة) معدل نمو البطالة بـ% 0.98 ، 1.35% (1.04 %) في الأجل القصير.
- وجود أثر سالب و قوي معنويا لمعدل نمو الناتج (النمو الاقتصادي) علي البطالة في الأجل الطويل ، حيث أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل هي:

$$\alpha_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^{4} c_{t-i}}{1-\sum_{i=1}^{4} b_{t-i}} = \frac{-1.29}{1-(0.39)} \approx -2.12$$

- و هذا يعني أن الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1 % سوف تؤدي إلي انخفاض معدل نمو البطالة بـ 2.12 % في الأجل الطويل.

– تدل هذه القيمة على وجود حساسية شديدة بين التغير في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي و التغير في معدل البطالة ، بمعنى أن تغير طفيف في الناتج المحلي، يؤدي إلى تغير حاد و في الاتجاه المعاكس في معدل البطالة.
– نظرا لأهمية النتائج التي تحصلنا عليها، سوف يتم تدعيمها من خلال الاعتماد على علاقة ‹أوكن› المطورة من طرف ‹غوردن› كما يلي:

* التقدير على أساس نموذج ‹أوكن› المطور من طرف ‹غوردن›«Gordon » الديناميكي:

علاقة 'أوكن' الجديدة المطورة من طرف 'غوردون' «R.J.Gordon» سنة 1984[27]، تكمن في إيجاد علاقة الانحدار بين فجوة البطالة (unemployment gap) التي تمثل معدل البطالة الظرفية، وفجوة الناتج (gap of GDP) التي تمثل الناتج المحلي الظرفي، كما تظهر فيها المتغيرات المفسرة متأخرة زمنيا، كما هو مبين في الصيغة (9) التالية:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} \cdot U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} \cdot Y_{t-i}^c + \varepsilon_t . \quad (9)$$

أين يشكل كل من U_t^c و Y_t^c الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة الفعلي و الفارق بين الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي الفعلي على التوالي أي :

$$U_t^c = \log U_t - \log U_t^T \quad \text{و} \quad Y_t^c = \log Y_t - \log Y_t^T$$

باعتبار أن Y_t^T و U_t^T : هما الاتجاه العام لكل من الناتج و البطالة على التوالي.

قبل حساب معادلة الانحدار على أساس علاقة 'غوردن' الديناميكية، علينا أن نحسب أولا:

$$U_t^c = \log U_t - \log U_t^T \quad \text{و} \quad Y_t^c = \log Y_t - \log Y_t^T$$

إيجاد الاتجاه العام لكل من معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي؛ أهم التقنيات المستعملة لتقدير الاتجاه العام لمتغيرة اقتصادية كلية (مثل البطالة أو الناتج) هي: مصفاة 'هودريك وبراسكوت'(filter of Hodrick and Prescott)، مصفاة المتوسط المتحرك، طريقة الاتجاه العام الخطي و طريقة الاتجاه العام المجزئ[28]، تعتبر هذه التقنيات إحصائية حيث ترتكز على استعمال المعلومات المتضمنة في تاريخ السلسلة دون مرجع لنموذج اقتصادي خاص، أين تعتبر على الأمد الطويل أن الناتج أو البطالة الملاحظ يتطور حول مستوى الناتج أو البطالة الطبيعي،

بحيث نستطيع تقريبه من طرف الاتجاه العام للناتج أو البطالة الملاحظ، ومنه فان الاتجاه العام يمثل التوازن في الأجل الطويل و الدورة تؤسس الحركية في الأجل القصير .

أ. الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (4) :تطور لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي عبر الزمن

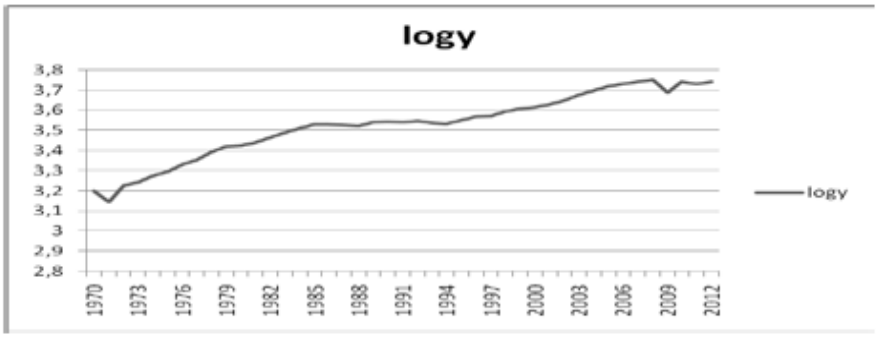

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz

نلاحظ أن سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي تأخذ عموما اتجاه عام موجب و أن السلسلة قليلة التذبذبات أي أنها تحمل معدل نمو متصاعد ، و عليه فان تطبيق الطريقتين الأوليتين (المصفاتين) لتحديد الاتجاه العام غير ممكن ، لأن الشرط الأولي و الضروري لتطبيق هذين المصفاتين هو توفر المعطيات الثلاثية(أي لكل ثلاثة أشهر). هذا من جهة و من جهة أخرى، أن تكون السلسلة لا تحمل اتجاه عام متصاعد أو متنازل و أن تكون بها تغيرات (تذبذبات) مهمة، وعليه و لتعذر تحقيق هذه الشروط اكتفينا في دراستنا على المعطيات السنوية، مع استعمال طريقة الاتجاه العام الخطي، التي تفترض أن يكون للسلسلة معدل نمو يتطور في نفس الاتجاه .

طريقة الاتجاه العام الخطي: التحليل الأكثر استعمالا لسلسلة متغيرة اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الاجمالي يرتكز على الاتجاه العام الذي تسلكه هذه المتغيرة و الذي عادة ما يكون خطيا، حيث أن الناتج المحتمل (أو الممكن) يمثل الاتجاه العام الخطي للناتج الفعلي، وهو نفس التحليل الذي قام به تايلور من اجل قياس فجوة الإنتاج، من خلال استعمال العلاقة التالية :

$y_t = \alpha + \beta \cdot t$ ، أين y_t تمثل لوغاريتم الناتج الفعلي، في هذا النموذج الاتجاه يكون مقدر بالانحدار و البواقي المحصل عليها تكون مشابهة للجزء الدوري للسلسلة[29].

أعطت نتائج التقدير الصيغة التالية:(10) $\log Y_t^T = -21.19 + 0.0124 \cdot t$ أين الشكل يكون على النحو التالي:

الشكل رقم (5) :تطور الناتج المحلي الإجمالي الفعلي واتجاهه العام (الممكن) عبر الزمن

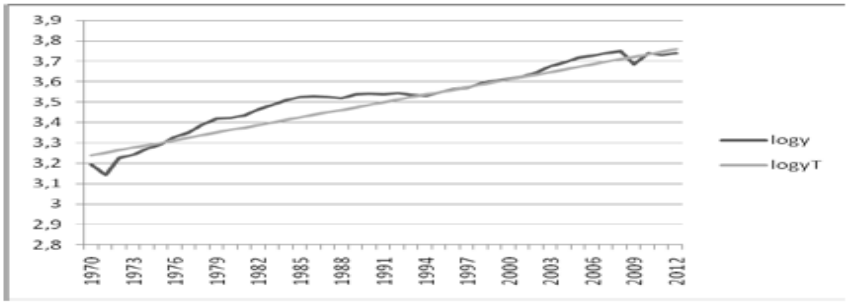

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz

تحليل هذا الشكل يبين أن الناتج المحتمل ينمو عندما الإنتاج الفعلي يرتفع بشكل دائم، من جهة أخرى يكون غير متأثر عندما الزيادة للإنتاج الفعلي لا تكون سوى مؤقتة.

ب. معدل البطالة:

الشكل رقم (6) :تطور لوغاريتم معدل البطالة الفعلي عبر الزمن.

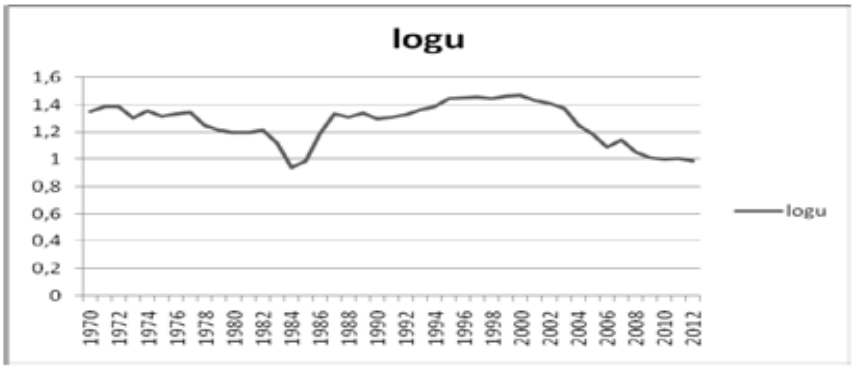

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz

نلاحظ أن سلسلة لوغاريتم معدل البطالة (السلسة u) يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات الأولى يأخذ فيها معدل البطالة اتجاه عام متنازل الى غاية سنة 1985، ياخذ بعدها اتجاه عام متصاعد حتى سنة 2000 ليعود مرة ثانية بعد هذه السنة تقريبا ليأخذ اتجاه عام متنازل، عكس سلسلة y التي لها اتجاه عام متصاعد. طريقة الاتجاه الخطي تفرض لتطبيقها أن يكون هناك اتجاه عام واحد في السلسلة، وعليه فهي غير ملائمة في هذه الحالة لعدم ثبات تطور معدل النمو في اتجاه واحد، ومنه سوف يتم الاستنجاد بطريقة الاتجاه المجزئ.

طريقة الاتجاه العام المجزئ (Méthode de la tendance segmentée) : هذه التقنية قدمت من طرف(NBER (National Bureau of Economic Research الأمريكي، و كانت واسعة الاستعمال من طرف إدارة OCDE خلال السنوات الأخيرة، بهذه الطريقة معدل النمو الطبيعي ممكن يغير مساره عند نقاط الانكسار (breakpoints) و لكن يبقى ثابت الاتجاه داخل الفترات الجزئية، تطبيق هذه الطريقة يطرجم من طرف تمليس (smooth) السلسلة u بتقدير اتجاه محدد خطي لكل فترة جزئية، بواسطة انحدار للوغاريتم البطالة U لعدة فترات زمنية، في دالة لنقاط الانكسار المعرّفة . يتطلب إذن تقدير الدالة التالية :

$$u_t = \gamma + \eta \cdot t + \sum \eta_r \cdot tr + \varepsilon_t \qquad (11)$$

في هذه العلاقة، المتغيرة u تمثل لوغاريتم U ، t: الزمن؛ وtr: هي متغيرة زمنية حيث أنtr=0 إذا $t \le r$ وtr=t−r إذا $t > r$.

المؤشرr: يدل على التاريخ المحتمل لحدوث كسر في السلسلة، بإدخال تواريخ الانكسارات في هذا النموذج يسمح بالحصول على مركبة الاتجاه العام الذي يكون اقل حساسية (تأثر) في مختلف الفترات الجزئية، واختبار المعنوية الإحصائية لهذه الانكسارات[30]

– أعطت نتائج تقدير هذه الطريقة باستعمال برنامج Eviews 7.0 الصيغة الرياضية التالية :

$$\log U_t^T = 46.65 - 0.023 \cdot t + 0.06 \cdot tr_1 - 0.05 \cdot tr_2 \qquad (12)$$

الشكل يكون على النحو التالي:

الشكل رقم (7):تطور معدل البطالة الفعلي واتجاهه العام (الطبيعي) عبر الزمن.

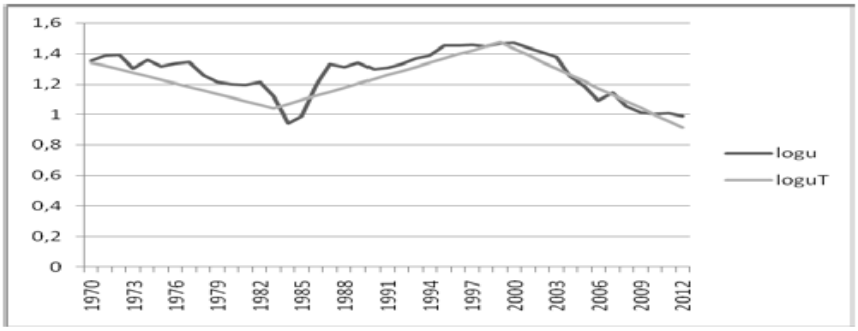

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. من موقع www.ons.dz

يظهر من الشكل أن معدل البطالة الطبيعي (في المدى الطويل) لا يتبع التغيرات المؤقتة التي تحدث في معدل البطالة الفعلي.

ملاحظة: قد تم إدخال عدة نقاط انكسار عند تقدير معدل البطالة الطبيعي إلا أنها كانت معنويا لا تختلف عن الصفر إلا سنة 1985، 2000، من جهة أخرى عند استعمال طريقة الاتجاه المجزئ على السلسلة y وجدنا أن مختلف نقاط الانكسار المستعملة (عند تواريخ انخفاض معدل النمو) كانت معاملاتها غير معنوية إحصائيا و هو دليل على استعمال طريقة الاتجاه الخطي.

دراسة استقرارية السلسلتين Y_t^c و U_t^c :سوف يتم الاعتماد على اختبار ديكي – فولر المطور Test (ADF) :

من خلال الجدول الموضح في الملحق رقم (6) نلاحظ انه عند الفرق الاول للسلسة Y_t^c الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}1}$ تصبح اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة $t_{tabulè}$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة وكذلك عدم معنوية الثابت و معامل الاتجاه ،ومنه فان السلسلة $D\log Y_t^c$ مستقرة من نوع DS بدون بمشتق(Without deviation). اما بالنسبة للسلسة U_t^c ،الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}1}$ اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة $t_{tabulè}$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ، أي أنها مستقرة في المستوى (I(0)).

اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرتين Y_t^c و U_t^c : بعد دراستنا لخصائص السلاسل الزمنية Y_t^c و U_t^c وجدنا أن U_t^c مستقرة في المستوى ((I(0))، أما السلسلة Y_t^c فهي متكاملة من الدرجة الاولى ((I(1)) . وهكذا نستطيع القول أن اختبار إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، و التي نقوم بتطبيق طريقة المرحلتين 'لأنجل' و 'غرانجر' وعليه و حسب المعطيات التي هي لدينا فانه لا يوجد مجال للتكامل المشترك (المتزامن) بين هذين المتغيرين كون أن تكاملهما ليس من نفس الدرجة.

تحديد التأخر الزمنيP :يسمح إدخال التأخر بإلغاء الارتباط الذاتي للبواقي ε_t، أما تحديد عدد التأخر P فيتحدد بتطبيق نفس الخطوات السابقة ، نلاحظ من خلال الملحق رقم (7) أن قيمة P التي تدني مختلف المعايير السابقة هي P=5 .

تقدير النموذج :أعطت السلسلتين U_t^cو Y_t^c للفترة الزمنية 1970–2012، النتائج التالية: أين علاقة 'غوردون' المطلوب تقديرها تكون على الشكل الآتي :

$$U_t^c = \sum_{i=1}^{5} b_{t-i} \cdot U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^{5} c_{t-i} \cdot Y_{t-i}^c + \varepsilon_t \qquad (13)$$

- بعد نزع المتغيرات(LOGYCT(−3)،LOGYCT،LOGYCT(−2) من النموذج بالاعتماد على طريقة Tang ؛ وقبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج – ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية السابقة كما يتضح من الجدول بالملحق رقم (8)– و ذلك كما يلي:
- يشير إحصاء اختبارJB إلي عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في النموذج محل التقدير.
- يشير إحصاء اختبار BG LM إلي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. من الدرجة pاكبر من 1.
- يشير إحصاء White إلي عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر (Homoscedasticity)
- يشير إحصاء اختبارRESET إلي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المستخدم .
- وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلي ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الاهتمام (0.57).

* التحليل الاقتصادي لنتائج التقدير: الصيغة القياسية المثلى للنموذج هي :

$$U_t^c = 0.96 \cdot U_{t-1}^c - 0.4 \cdot U_{t-2}^c + 0.26 \cdot U_{t-4}^c - 0.37 \cdot Y_{t-1}^c + 0.84 \cdot Y_{t-3}^c + 0.89 \cdot Y_{t-4}^c - 0.64 \cdot Y_{t-5}^c$$
$$(6.71) \quad (-2.59) \quad (2.02) \quad (-1.68) \quad (1.35) \quad (1.88) \quad (-2.11)$$

ملاحظة:القيم بين الاقواس تمثل احصائيات ستودنت المحسوبة لمختلف المعالم المقدرة.

يتضح من هذه الصيغة ما يلي:

- وجود أثر موجب (سالب) و قوي معنويا لفجوة معدل البطالة المتأخر بسنة و أربع سنوات (المتأخر بسنتين) علي فجوة البطالة الحالي او ما يسمى بمعدل البطالة الظرفي، ويعني هذا أن زيادة معدل البطالة الظرفية المتأخر بسنة بنقطة واحدة أو معدل البطالة الظرفية المتأخر بأربع سنوات بنقطة واحدة (المتأخر بسنتين) سوف تؤدي إلى زيادة (انخفاض) معدل البطالة الظرفي بحوالي 0.96 ، 0.26 وحدة على التوالي (0.4 وحدة) في الأجل القصير.
- وجود أثر سالب (موجب) وقوي معنويا لفجوة الناتج للفترة الماضية و المتأخرة بخمس سنوات (لفجوة الناتج المتأخرة بسنتين) علي معدل البطالة الظرفي في الأجل القصير، فقد بلغت القيمة المقدرة للتأثير بالنسبة للناتج الظرفي حوالي0.37- ، -0.64 (0.89)، ويعني هذا أن الزيادة في فجوة الناتج بنقطة واحدة سوف تؤدي إلي انخفاض (ارتفاع) فجوة البطالة بـ 0.37 ، 0.64 (0.89) نقطة في الأجل القصير على التوالي.
- وجود أثر سالب للناتج الظرفي (فجوة الناتج «output gap») علي البطالة الظرفية (فجوة البطالة) في الأجل الطويل . حيث أن تأثير تطور الناتج الظرفي على البطالة الظرفية في الأجل الطويل(معامل 'أوكن' في الأجل الطويل) هو:

$$\alpha_{LT} = \frac{\sum_{i=0} c_{t-i}}{1 - \sum_{i=1}^{5} b_{t-i}} = \frac{-0.12}{1-(0.82)} \approx -0.66$$

- ويعني هذا أن نمو فجوة الناتج بنقطة واحدة سوف تؤدي إلى انخفاض البطالة الظرفية بـ 0.66 نقطة في الأجل الطويل، بمعنى أن معدل البطالة الفعلي يقترب من معدل البطالة الطبيعي بحوالي نصف نقطة إذا بقي معدل البطالة الطبيعي ثابت.

ملاحظة: لم يتم التطرق لتقدير علاقة 'أوكن' البسيطة (بمعنى دون ادخال التاخيرات في النموذج) وعلاقة 'غوردن' البسيطة، أين كل معلمات النموذج نجدها لا تختلف معنويا عن الصفر إضافة

إلى أن هذه النماذج مرفوضة إحصائيا، كوجود مشكل الارتباط الخطي للأخطاء ،صغر قيمة DW، و كذا قيمة معامل التحديد الصغيرة جدا.

خامساً: التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير

إن النتائج المتوصل إليها من خلال ما سبق تبدوا قياسية[31]، حيث انه نتيجة للمعطيات التي بحوزتنا نجد ان معدلات البطالة شهدت انخفاضات مهمة في الفترات الأخيرة، فمن معدلات تقارب 30% في أواخر التسعينيات إلى معدلات تقارب 10% أواخر سنة 2000، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يشهد سوى بعض الزيادات الطفيفة في معدل نموه خلال الفترة، كما يلاحظ في الشكل (2) السابق، اين يظهر في الشكل أن منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة يأخذ تقريبا الشكل الأفقي عكس منحنى معدل نمو البطالة الذي يشهد انخفاضات مهمة.

- وعليه قد نجد أن التفسيرات الاقتصادية قد لا تنطبق على حالة الجزائر، ما يلاحظ في الجزائر في السنوات الأخيرة هو إقحام الشباب الذي يمثل اكبر نسبة من البطالين (65%) في العمل من جراء اعتماد برنامج الإدماج المهني الذي يقضي بإقحام البطالين في المؤسسات، و الذي لا يشكل عائق(أي تكاليف) لها مهما كان العدد لان اجر هؤلاء يكون من طرف الدولة حسب هذا البرنامج، من جهة أخرى تنمية مشاركة المرأة في العمل التي كانت تمثل اكبر نسبة من البطالة، أين أعطي لها الحق بـ75% في العمل خلال المخطط الخماسي الأخير-حسب تصريحات الحكومة- . و لهذا فان النسبة 2.12% لا تعود إلى نمو الناتج وحده، وإنما النسبة الكبيرة من هذا الانخفاض في معدل البطالة خلال الفترة يعود إلى البرنامج المطبق الذي قامت به الحكومة للتخفيف من حدة البطالة وما ينجم عليها من آثار.
- والدليل على ذلك هو من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بمعدل التشغيل و معدل نمو الإنتاجية المتوسطة (الإنتاج لكل عامل) أين يظهر أن زيادة معدلات التشغيل يترافق مع انخفاض معدل إنتاجية العمل، أي أن زيادة التوظيف تزامن مع انخفاض معدل الإنتاجية مما يؤدي إلى تعويض الانخفاض في الإنتاجية بالزيادة في اليد العاملة .
- يمكن استعمال النتائج التي توصلنا إليها للتنبؤ بمعدل النمو اللازم للوصول إلى معدل البطالة الطبيعي للابع سنوات القادمة «في الأجل الطويل» ، من خلال ما سبق نجد أن:
- حسب معادلة الاتجاه العام للبطالة رقم (12) نجد أن معدل البطالة الطبيعي سنة 2016 يكون :

$$\log U_t = 0{,}023 \cdot (2016) + 0.06 \cdot (33) - 0{,}05 \cdot (17) - 46{,}65 = 0.848 \Rightarrow U_t \approx 7$$

من خلال علاقة 'أوكن' الديناميكية (النموذج الأول) فان زيادة نمو الناتج بـ1% تؤدي إلى انخفاض البطالة بـ 2.12% في الأجل الطويل (خمس سنوات)، لدينا معدل البطالة سنة 2012 هو 9.7 % أما الطبيعي سنة 2016 يكون7% ومنه معدل انخفاضه هو: $\frac{7-9.7}{9.7} \simeq -0.27$

أي-27%، رأينا من قبل أن زيادة النمو بـ1% يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بـ2.12 %، أما لتحقيق معدل البطالة الطبيعي 7% سنة 2016 لابد من تحقيق معدل نمو للناتج قدره:

$$\frac{27}{2.12} = 12.73\% = 0.1273$$

وهو معدل نمو الناتج اللازم للوصول إلى معدل البطالة الطبيعي، أين نجد أن قيمة الناتج (بالمليار دينار) هي:

$$\frac{gdp_{2016} - gdp_{2012}}{gdp_{2012}} = \frac{gdp_{2016} - 5506.91}{5506.91} = 0.1273 \Rightarrow gdp_{2016} \approx 6207.94$$

وهو مستوى الناتج اللازم لمعدل البطالة الطبيعي.

– لدينا مستوى الناتج الطبيعي سنة 2016 بالاستعانة بمعادلة الاتجاه العام للناتج رقم (10) هو (بالمليار دينار) :

$$\log Y_{2016} = -21.19 + 0.0124 \cdot (2016) = 3.8084 \Rightarrow Y_{2016} = 6432.799$$

ومنه فان معدل نمو الناتج الطبيعي لسنة 2016 هو:

$$\frac{gdp_{2016} - gdp_{2012}}{gdp_{2012}} = \frac{6432.799 - 5506.91}{5506.91} \approx 0.17$$ ، أي 17%.

– وعليه من خلال النتائج التي توصلنا إليها نجد أن معدل النمو الاقتصادي اللازم للوصول إلى معدل البطالة الطبيعي (وهو:)7 سنة 2016 هو 12.73%، و الذي يمثل حوالي 75 % من معدل النمو الطبيعي للناتج خلال هذه السنة أي : $\frac{12.73}{17} \approx 0.75 \approx 75\%$.اي لابد من تحقيق 75 % فقط من معدل النمو الطبيعي او المحتمل للناتج من اجل الوصول الى معدل البطالة الطبيعي.

سادساً: الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر النمو الاقتصادي علي البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970–2012 ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج ‹أوكن› الديناميكي و نموذج ‹أوكن› المطور من طرف ‹غوردن› بهدف تقدير مرونات الأجلين القصير و الطويل. وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1. فائدة التقنية الإحصائية للحصول على و التمييز بين البطالة الهيكلية أو الطبيعية (اتجاهها العام) و البطالة الظرفية (دورتها) من جهة، و حساب الناتج المحتمل أو الطبيعي (اتجاهه العام) و مستواه الظرفي من جهة أخرى.
2. وجود أثر موجب و معنوي لمعدلات البطالة لفترات متأخرة على معدل البطالة الحالي في النموذجين، أي أن معدل البطالة في الفترة (t) يرتبط بمعدل البطالة في الفترات السابقة(t–i) وعموما يتناسب طرديا معها، إن هذه العلاقة تظهر شيئا مهما وهو الطبيعة الحركية للبطالة أي أن بطالة الفترة الحالية تتوقف على بطالة الفترة السابقة.
3. إن معدل نمو الناتج في الفترة t لا يؤثر على معدل نمو البطالة في نفس الفترة في النموذجين، إلا انه يكون عالي التأثير في الفترات المتأخرة زمنيا.
4. وجود أثر سالب ومعنوي لمعدلات نمو الناتج على البطالة في الأجل الطويل (و الأجل القصير) في النموذجين.
5. إن تغيرا طفيفا في الناتج المحلي، يؤدي إلى تغير حاد و في الاتجاه المعاكس في معدل البطالة، عندما يزيد الإنتاج معدل البطالة ينخفض بشكل معتبر. حيث وجدنا أن مرونة البطالة بالنسبة لنمو الناتج تقدر بـ –2.12% في النموذج الأول، و–0.66 نقطة في النموذج الثاني في الأجل الطويل.
6. من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن استنتاج أن: معدل البطالة الطبيعي لسنة 2016 يقدر بـ 7، أما معدل نمو الناتج الطبيعي لسنة 2016 هو 17%، أما معدل النمو الاقتصادي اللازم للوصول إلى أدنى مستوى من البطالة حسب النموذج الأول سنة 2016 يقدر بـ 12.73%. و الذي يمثل حوالي 75% من معدل النمو الطبيعي للناتج خلال هذه السنة.

الهوامش

(1) الإشارة السالبة للدلالة على العلاقة العكسية : مجدي الشوربجي ، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر، 2005 ، ص 144–143.

(2) Durand, J., Huchet-Bourdon. « La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : peut-on parler de convergence des structures ? » ; Communication , in Journées de l'Association françaises de sciences économiques ; Lille 26-27 , mai 2003, p 3. cite :www.lille1.fr/afsemedee/communications/huchetbourdon.marilyne.pdf. date de consultation :15/10/2010.

(3) Brahimi (Abdelhamid) , L'économie de l'Algérie , opu : Alger , 1991.P 214-215.

(4) محمود أورابح، دورس التجربة فيما يتعلق بسياسة التشغيل في الجزائر(1966–1980)، المجلة الجزائرية للعمل، العدد 19، المعهد الوطني للعمل: الجزائر ، 1987 ، ص 24.

(5) أحمد الأخضر عمراني ، التشغيل في الجزائر : سلسلة دراسات التشغيل ، منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، مطابع جامعة الدول العربية : القاهرة ، بدون تاريخ ، ص15.

(6) قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، محاولة تقويمية، Cahiers du CREAD n°61/ 3ème trimestre 2002، الجزائر، 2002، ص5

(7) مولود حشمان، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 –2004 ، ص3، الموقع:
http// :www.hms-koutla.net/Doc/Growth%20Algeria%20Hachmane%20M.pdf. date de consultation :17/10/2010.

(8) شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية ، المؤتمر الدولي حول «أزمة البطالة في الدول العربية «، القاهرة ، جمهورية مصر العربية : 17–18 مارس 2008 ، ص 17 . الموقع:
http// :www.arab-api/jodep/products/abstracts/abstracts-v10-2.pdf. date de consultation :17/10/2010.

(9) حالة تتميز بعدم إمكانية متابعة نشاط ما لأسباب تقنية (عطب ، دمار . . .).

(10) Musette Saib، Hamouda Nacereddine، Evaluation des effets du (PAS) sur le marché du travail en Algérie، in :les cahiers du CREAD : Alger، N°46/47، 1er trimestre 1999، 1999، P ١٦٩.

(11) شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(12) مولود حشمان، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 –2004 ، مرجع سبق ذكره، ص3.

(13) Ambassade de France en Algérie –service économique régional– Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie، D'après l'Office national des statistiques(ONS)، Publication des services économique، Février 2010، (texte choisie).

cite : www.ambafrance-dz.org/IMG/pdf/ALG__fs__Indicateur__economique__et__financiers__02__10-3.pdf. date de consultation :21/10/2010.

(14) Ambassade de France en Algérie ،service économique régional ، Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie، référence déjà cité، (texte choisie).

(15) شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

(16) شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

(17) Hénin.P.Y., Jobert.T., « La persistance du chômage, caractérisation et mesure », Rapport d'Etude pour le Commissariat au plan, Convention n°18, 1999, document n°2 ,p5. Cite :annales.ensae.fr/anciens/n44/vol44-02.pdf. date de consultation :15/10/2010.

(18) مولود حشمان، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 ،مرجع سبق ذكره.ص:03.

(19) هناك محاولات تقييم في هذا الاتجاه، إلا أنها لم تتبلور بالشكل الكافي لنعتمد عليها في هذه الدراسة مثلا:

A . Durand « Détermination d'une mesure de croissance potentielle pour le Luxembourg : application de la méthodologie des VAR structurels » ; cellule de recherche en économie appliquée، document de travail n° 024، Cite:www.sciencedirect.com، date de consultation :17/10/2010.

(20) بمعنى أن المتغيرتين في فترات تظهر علاقة عكسية و في فترات أخرى تظهر علاقة طردية لهذا يتم الاعتماد على العلاقة الديناميكية ،أي بإدخال فترات إبطاء لكل متغيرة من اجل التقدير الصحيح.

(21) DURAND, J., HUCHET .BOURDON, « La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens: peut-on parler de convergence des structures ? », op.cit. p 4.

(22) حيث نجد أن: dLogU يعبر عن معدل نمو البطالة ، و dLogY على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي .

(23) قد نبه كل من ‹نيلسن› و ‹بلوسير› (Nelson & Plosser 1982) كيف أن الجذر الأحادي موجود في أغلبية السلاسل الزمنية في الاقتصاد الكلي.

(24) Arture Charpentier, cours de séries temporelles, Théorie et Application, Dauphine, université de Parie , ENSAE, volume2 , 2005, p 6-7.

(25) أي 16 صيغة رياضية.
(26) Pesaran M H. Shin Y.and Smith R J ,Bound Testing Approaches to the Analysis of Long Relationships ,Journal of Applied Econometrics,(2001),p20. in the cite :
http// :www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1.pdf , Date of consultation :11/11/2010.
(27) Durand, J., Huchet-Bourdon. « La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : peut-on parler de convergence des structures ? », Référence déjà cité , p 6 .
(28) Papa Lamine DIOP, Estimation de La Production Potentielle de L'UEMOA, , UNION MON ETAIRE OUEST AFRICAIN, N° 506, Août/ Septembre 2000, p3.
Cite :www.bceao.int/internet/bcweb.nsf/files/er23.pdf/FILE/er23.pdf. date de consultation :15/10/2010.
(29) Papa Lamine DIOP , Estimation de La Production Potentielle de L'UEMOA, op- cité, p 6-7.
(30) Papa Lamine DIOP , Estimation de La Production Potentielle de L'UEMOA, op- cité, p 8-9.
(31) حسب دراسة 'دورند' و 'بوردن' على مجموعة EU فان قيمة المرونة في الأجل الطويل لعلاقة 'أوكن' بلغت أقصى قيمة لها في فنلندا (0.34%-)، أما بالنسبة لعلاقة 'غوردن' في بلجيكا وبلغت 0.09-.
(32) غ م / تعني غير معنوي عند حد معنوية 5 %.
(33) غ م / تعني غير معنوي عند حد معنوية 5 %.

المراجع العربية

أحمد الأخضر عمراني ، التشغيل في الجزائر : سلسلة دراسات التشغيل ، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي ، مطابع جامعة الدول العربية : القاهرة ، بدون تاريخ.
داود حسام و آخرون . مبادئ الاقتصاد الكلي . دار المسيرة للنشر و التوزيع. عمان . الأردن. 2000.
شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد . البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية . المؤتمر الدولي حول: «أزمة البطالة في الدول العربية «. القاهرة : 18-17 مارس 2008 ، . الموقع:
http// :www.arab-api/jodep/products/abstracts/abstracts-v10-2.pdf.

قدي عبد المجيد . الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، محاولة تقويمية، Cahiers du CREAD n°61/ 3ème trimestre 2002، الجزائر . 2002.
كمال بوصافي . حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية. أطروحة دكتوراه. علوم اقتصادية . جامعة الجزائر . 2006 .
محمود أورابح، دورس التجربة فيما يتعلق بسياسة التشغيل في الجزائر(1966–1980)، المجلة الجزائرية للعمل، العدد 19، المعهد الوطني للعمل: الجزائر1987.
مجدي الشوربجي . أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . العدد 6 . جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف . الجزائر . 2005 .
مولود حشمان ، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004.
http// :www.hms-koutla.net/Doc/Growth%20Algeria%20Hachmane%20M.pdf.

المراجع الأجنبية

Ambassade de France en Algérie -service économique régional- Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, D'après l'Office national des statistiques(ONS), Publication des services économique, Février 2010, (texte choisie). cite :
www.ambafrance-dz.org/IMG/pdf/ALG_fs_Indicateur_economique_et_financiers_02_10-3.pdf.

Arture Charpentier, cours de séries temporelles, Théorie et Application, Dauphine, université de Parie , ENSAE, volume2 , 2005.

Brahimi (Abdelhamid) , L'économie de l'Algérie , opu : Alger , 1991.

Durand, J., Huchet-Bourdon. « La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : peut-on parler de convergence des structures ? » ; Communication , in Journées de l'Association françaises de sciences économiques ; Lille 26-27 , mai 2003.

Durand . A « Détermination d'une mesure de croissance potentielle pour le Luxembourg : application de la méthodologie des VAR structurels » ; cellule de recherche en économie appliquée, document de travail n° 024، Cite:www.sciencedirect.com.

Hénin.P.Y., Jobert.T., « La persistance du chômage, caractérisation et mesure », Rapport d'Etude pour le Commissariat au plan, Convention n°18, 1999, document n°2 ,p5. Cite :annales.ensae.fr/anciens/n44/vol44-02.pdf.

Musette Saib, Hamouda Nacereddine, Evaluation des effets du (PAS) sur le marché du travail en Algérie, in :les cahiers du CREAD : Alger, N°46/47, 1er trimestre 1999.

Pesaran M H. Shin Y.and Smith R J ,Bound Testing Approaches to the Analysis of Long Relationships ,Journal of Applied Econometrics,(2001),p20. in the cite :
http// :www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1.pdf

Papa Lamine DIOP, Estimation de La Production Potentielle de L'UEMOA, , UNION MON ETAIRE OUEST AFRICAIN, N° 506, Août/Septembre 2000. Cite :www.bceao.int/internet/bcweb.nsf/files/er23.pdf/FILE/er23.pdf.

Régis Bourbonnais, économétrie, 5 édition , édition Dunod , paris, Francs, 2004,
www.lille1.fr/afsemedee/communications/huchetbourdon.marilyne.pdf.
http://www.ons.dz/.

الملاحق

الملحق رقم (1) :نتائج اختبار الارتباط التقاطعي بين معدل النمو الاقتصادي و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012

معاملات الارتباط التقاطعي	عدد الفترات الزمنية (k)
$cross(DLU_t, DLY_{t-i})$ $cross(DLU_t, DLY_{t+i})$	
-0.22^*	3–
-0.12^*	2–
-0.07^*	1–
-0.15	0
0.26^*	1
-0.04	2
0.13^*	3

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 ، *معناها معنوي عند 10%

الملحق رقم (2) : نتائج اختبار ADF على السلاسل $\log Y_t$ ، $\log U_t$.

نوع النموذج	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الاول	
	ADF $\tau_{\hat{\phi}1}$	القيمة الحرجة %5	ADF $\tau_{\hat{\phi}1}$	القيمة الحرجة %5	ADF $\tau_{\hat{\phi}1}$	القيمة الحرجة %5
اختبار ADF للسلسلة الأصلية ($\log Y_t$)	-1.93 (الاتجاه غ م)	-3.52	-1.79 (الثابت م)	-2.93	3.55	-1.94
اختبار ADF للسلسلة المفرقة من الدرجة الاولى ($D\log Y_t$)	-10.42 (الاتجاه غ م)	-3.52	-9.03 (الثابت م)	-2.93	-2.64	-1.94
اختبار ADF للسلسلة الأصلية ($\log U_t$)	-1.68 (الاتجاه غ م)	-3.52	-1.59 (الثابت غ م)	-2.93	-0.88	-1.94
اختبار ADF للسلسلة المفرقة من الدرجة الأولى($D\log U_t$)	-1.97	-3.52	-1.87	-2.93	-1.2	-1.94
اختبار ADF للسلسلة المفرقة من الدرجة الثانية ($D\ \log U_t$)	-4.66 (الاتجاه غ م)	-3.52	-4.69 (الثابت غ م)	-2.93	-4.66	-1.94

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

الملحق رقم (3) : نتائج اختبار ‹غرانجر›

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/25/13 Time: 08:03			
Sample: 1970 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D'LOGU does not Granger Cause DLOGY	40	1.50194	0.2218
DLOGY does not Granger Cause D'LOGU		2.2٢866	0.0٥91

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

الملحق رقم (4) :قيم المعايير عند التأخيرات المختلفة

عدد التأخيرات k	معيار Akaike	معيارSchwarz	معيار Hannan – Quinn
0	−2.59	−2.45	−2.48
1	−2.52	−2.13	−2.38
2	− 2.55	− 2.34	−2.47
3	− 2.43	− 2.13	−2.32
4	−2.62	−2.49	−2.57
5	−2.42	−1.94	−2.25

المصدر:من اعداد الباحثين، بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0

الملحق رقم (5) : نتائج تقدير النموذج (المتغير التابع : DlogU)

المتغيرات المستقلة	القيمة المقدرة لمعامل الانحدار		قيمة الاحتمال P–value
DLOGU(-1)	0.382112		**0.0218
DLOGU(-2)	-0.241819		*0.0962
DLOGU(-4)	0.248962		*0.0817
DLOGY	-0.978847		*0.0733
DLOGY(-1)	-1.348896		**0.0289
DLOGY(-3)	0.491377		0.3674
DLOGY(-4)	1.043681		**0.0503
R^2	0,52		
DW	2,06		
الاختبارات التشخيصية +			
JB	BG LM	white	RESET
χ^2 = 0,2 (O,90)	F =0.62 (0.54)	F =1.58 (0.23)	F=2.45 (0.21)

ملاحظات: ***معنوي عند مستوي 1 %، **معنوي عند مستوي. 5 %، *معنوي عند مستوي10 %

+ الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (p–value).

الملحق رقم (6) :نتائج اختبار ADF على السلاسل U_t^c ، Y_t^c .

نوع النموذج	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الاول	
	ADF $\tau_{\hat{\phi}1}$	القيمة الحرجة 5 %	ADF $\tau_{\hat{\phi}1}$	القيمة الحرجة 5%	ADF $\tau_{\hat{\phi}1}$	القيمة الحرجة 5%
اختبار ADF على السلسلة الاصلية $\log Y_t^c$	−1.93 (الاتجاه غ م)[2]	−3.52	−1.98 (الثابت غ م)	−2.93	−1.6	−1.94
اختبار ADF على السلسلة المفرقة من الدرجة الاولى $(D\log Y_t^c)$	−10.43	−3.52	− 9.04 (الثابت غ م)	−2.93	−9.07 (الاتجاه غ م)	−1.94
اختبار ADF على السلسلة الاصلية $(\log U_t^c)$	−5.1 (الاتجاه غ م)	−3.52	−4.17 (الثابت غ م)	−2.93	−2.97	− 1.94

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

الملحق رقم (7) : تحديد عدد التأخيرات بالاعتماد على كل من معيار AIC وSC و HQ :

عدد التأخيرات k	معيار *Akaike*	معيار*Schwarz*	معيار*Quinn - Hannan*
0	-2.15	-2.12	-2.14
1	-2.75	-2.63	-2.71
2	-2.78	-2.31	-2.62
3	-2.71	-2.42	-2.61
4	-2.65	-2.26	-2.51
5	**-2.8**	**-2.59**	**-2.73**

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0 .

الملحق رقم (8) : نتائج تقدير نموذج التقدير (المتغير التابع : DlogU)

المتغيرات المستقلة	القيمة المقدرة لمعامل الانحدار		قيمة الاحتمال P–value
LOGUCT(–1)	0.967365		0.0000***
LOGUCT(–2)	–0.403733		0.0143**
LOGUCT(–4)	0.257310		0.0541*
LOGYCT(–1)	–0.378954		0.1003*
LOGYCT(–3)	0.843622		0.1853
LOGYCT(–4)	0.891132		0.0651*
LOGYCT(–5)	–0.644699		0.0426**
R^2	0 ,57		
DW	2,12		
الاختبارات التشخيصية +			
JB	BG LM	white	RESET
= 2,27 JB (O,32)	F =0.33146 (0.7207)	F=11.68113 (0.2285)	F= 0.861308 (0.3610)

ملاحظات: ***معنوي عند مستوي 1 %، **معنوي عند مستوي. 5 %،*معنوي عند مستوي 10 %

+ الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (p–value).

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر - العدد الأول - (2015) 111 - 145
المعهد العربي للتخطيط

قياس الكفاءة النسبية للأنظمة الصحية و محدداتها باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل: نمذجة قياسية

صوار يوسف*
منصوري عبد الكريم**
ادرسي مختار***

ملخص

تعتبر كفاءة استخدام الموارد الصحية عاملا لا يستهان به في سبيل تحسين صحة الشعوب، و من منطلق المقارنة المرجعية (Benchmarking) سعت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة النسبية لـ 131 نظام صحي تخص بلدان الدخل المتوسط و المرتفع، و ذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) ذو المرحلتين، حيث تتمثل المرحلة الأولى في قياس مؤشرات الكفاءة بأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، بينما تختص المرحلة الثانية باستخدام انحدار(Tobit) لغرض تفسير مؤشرات الكفاءة بمتغيرات هيكلية تخص النظام الصحي، و متغيرات أخرى(اجتماعية، ديمغرافية و اقتصادية تحيط بالنظام الصحي) تلعب دور المدخلات غير المتحكم فيها ، و بينت النتائج أن العينة المدروسة متقاربة جدا في طريقة استخدام الموارد الصحية، و ذلك بمعدل 98.8 %، بينما هناك تباعد ملحوظ في كيفية اختيار الموارد الصحية، و ذلك بمعدل 84.7%، كما بينت النتائج أن الحكومات التي تنفق أكثر على القطاع الصحي تمتاز أنظمتها الصحية بالكفاءة، و عن بقيت المتغيرات المفسرة للتفاوت في مؤشرات الكفاءة فجاءت العلاقات أغلبها موافقة للمنطق الصحي.

Measuring the relative efficiency of health systems and their determinants using data analysis (DEA) for middle- and high-income countries: a standard modeling analysis

Sewar Youcef
Mansouri Abdelkareem
Idrissi Mokhtar

Abstract

The efficiency in the field of the health, Is considered as an important factor in improving the level of Health of peoples, And With The orientation of Benchmarking, our Study is meant to estimate The Relative efficiency of the health systems of 131 Countries with Intermediate and high income, By Using a procedure in Two stages. In the First one, A method of Data Envelopment Analysis (DEA) is used to Measure the Scores Of efficiency, And In the Second stage the Scores Of efficiency Are explained by Tobit regression method with a set structure of Variables in order to explain the health system, And The other Socio-demographic and Economic variables, Which Play the role Of free inputs. The results Indicate that The efficiency Of use of the Sanitary resources in our sample is very convergent, With an average of 98,8%, On the other hand There is a divergence in The efficiency of choice of the sanitary resources, With an average of 84,7%, our results Also showed that the governments which spend more money on health system are more efficient, in a general way the relations between the independent variables and the Scores Of efficiencies Are relevant to the health index.

*الدكتور صوار يوسف، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.. البريد الإلكتروني: Syoucef12@yahoo.fr.
**الدكتور منصوري عبدالكريم، جامعة مولاي الطاهر سعيدة. البريد الإلكتروني: dr.abdelk@gmail.com.
***الأستاذ ادرسي مختار، جامعة جامعة معسكر. البريد الإلكتروني:idrissimokhtar@gmail.com.

أولاً: المقدمة

إن الاهتمام بكفاءة النظم الصحية في عالم تسوده التغيرات و حالات اللاتاكد يساهم في تحقيق العيش الكريم و الاستقرار و هو ما يعزز التنمية الصحية حيث ما لم يتمتع الإنسان بالصحة الجيدة فلا يمكن الحديث عن عملية تنمية اجتماعية و لا اقتصادية، إذ يمثل الإنسان أساس هذه التنمية و عاملها المحوري، لذلك تعد الخدمات التي يقدمها النظام الصحي في كل بلد من أهم ركائز تحقيق رفاهية المجتمع التي تتعهد جميع الحكومات لشعوبها بتوفيرها، و ذلك إيمانا منها بأن تحسين الخدمات الصحية له فوائده الاقتصادية و الاجتماعية على جميع شرائح المجتمع، «لذلك و في عديد من بلدان العالم نجد أن الحكومات و خصوصا خلال السنوات الماضية قامت بإدخال مجموعة إصلاحات كان غرضها الأساسي تحسين أداء النظام الصحي.»(Jaba& al, 2013) وذلك من خلال الإنفاق على النظم الصحية و الذي يختلف اختلافا كبير بين الدول مع الاختلاف في عوائده .فمثلا في البلدان المتطورة تنفق قرابة 14%(Denis-Clair Lambert.,2001) من ناتجها الداخلي الخام على الصحة، و هو ما يعادل مرتين الإنفاق الصحي في بلدان مثل: السويد و اليابان (7%)، و بالمقابل لا تتحصل كالولايات المتحدة الأمريكية إلا على نتائج صحية ضعيفة، مقارنة بالبلدان النامية فإن قلة الموارد المالية تزيد من التحدي، حيث أن الحكومات لا تملك سوى بعض الوسائل و الأدوات للحصول على الدعم المالي، كرفع معدلات الضرائب و الرسوم، لتمويل نظام الرعاية الصحية، مما يطرح إشكالية ملائمة الخدمات الصحية لمواجهة طلب السكان، بالإضافة إلى المردودية الاجتماعية.

إن رفع أداء النظم الصحية يمكن أن تستفيد من بعضها البعض من خلال المقارنة المرجعية (Benchmarking)، حيث تستنسخ الأساليب التنظيمية و الممارسات الحسنة، في سبيل بلوغ أهداف كل نظام صحي، و بالرغم من سمو المبدأ فإننا نشير إلى أن طريق القيام بالمقارنات بين أداء الأنظمة الصحية بين الدول يعتبر عملية غير واضحة المعالم، و نتائجها صعبة التفسير، و ذلك نظرا للاختلافات بين الأنظمة الصحية، من حيث تاريخ كل نظام، و الإيديولوجيات المتبناة (و هو ما نراه في: أنماط التسيير، التمويل، توزيع الخدمة، و أسس الاستفادة من الخدمة، . . .إلخ)، و الخصوصيات الاقتصادية و الظروف الاجتماعية و الديمغرافيةAlan) (Williams ،2001، كما يزيد من صعوبة المقارنة عدم وجود مؤشر موحد يمكن أن يمثل إنتاج النظام الصحي، و يعود هذا لصفة اللاملموسة (Intangible) التي يتصف بها الإنتاج الصحي.
كما أن الأهداف الصحية تختلف من نظام صحي لأخر، حيث يسعى النظام الصحي في المملكة المتحدة مثلا: لأن يكون أسرع استجابة لرغبة المواطنين في العلاج، في حين يسعى النظام الصحي

الأمريكي لأن يكون أكثر عدالة و أقل من حيث العبء المالي على الأفراد، و بالموازاة مع هذه العراقيل لا يبدو الركون إلى الاستقصاءات الفردية المحدودة لتحديد أهداف النظم الصحية في العالم و أوزانها، كما حدث في تقرير منظمة WHO لسنة 2000، و المعتمد فقط على استقصاءات زائري موقع المنظمة و الموظفين بها (المجموع 1007)، و متعلقة فقط بـ 125 دولةGakidou) (2000، al & ، في حين يستدعي مثل هذا الأمر إجراء اجتماعات ذات نقاشات معمقة للوصول إلى نتائج واقعية، فضلا عن أن هذه النقاشات يؤمل أن لا تفضي لتوحيد الرؤى في معايير أداء الأنظمة الصحية و أوزانها.

ونظرا لكل هذه المعوقات يبدو من العقلاني الرجوع إلى الأساليب الرياضية الموضوعية في عمليات اخذ القرار، و الابتعاد عن الإنفراد بالرأي الشخصي، و الرغبة و الحدس، في قطاع حساس كالقطاع الصحي، و على ذلك يبرز أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) كطريقة تستعمل البرمجة الرياضية لتحديد أفضل الوحدات أو الكيانات المتماثلة أداءً، و الذي من ميزاته إدراك الوحدات الكفؤة من غيرها دون المعرفة العميقة بأسلوب و طريقة إنتاج الوحدات المقيمة، و شموله لتقييم كفاءة مختلف الوحدات. و هوا ما يقود إلى دراسة فعالية النظم الصحية و من هدا المنطلق وقصد محاولة قياس فعالية النظم الصحية ارتأينا طرح الاشكالية و التي هي موضوع هذه الورقة البحثية .

إشكالية الدراسة

تبعا لما سبق فإن الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

ما مستوى الكفاءة النسبية و محدداتها لنظم الرعاية الصحية في عينة البلدان ذات الدخل المتوسط و المرتفع وفقا لنتائج تطبيق أسلوب «تحليل مغلف البيانات» ؟

فرضيات الدراسة

بعد جمع المراجع و المطالعات المختلفة المتعلقة بالموضوع، استطعنا صياغة الفرضيات للإجابة على الأسئلة و توجيه مسار البحث، فكانت كما يلي:

1. تعتبر الكفاءة ركيزة أساسية في تسيير النظام الصحي؛
2. لا يتأثر المستوى الصحي للسكان بشكل كبير بالعوامل المحيطة بالقطاع الصحي؛ (الغذاء، السكن ،

مستوى التعليم و تنوعه، مستوى النظافة البيئية).

3. ليس هناك تقارب بين الأنظمة الصحية للعينة في تحقيق درجات الكفاءة الإنتاجية؛
4. تتباين الأنظمة الصحية للعينة بوضوح في تحقيق درجات الكفاءة المدخلية ؛
5. من غير الممكن أن تكون البلدان الضعيفة اقتصاديا مرجعا جيدا من حيث كفاءة النظام الصحي؛

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس كفاءة أنظمة الرعاية الصحية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات بالتطبيق على الأنظمة الصحية في البلدان ذات الدخل المتوسط و المرتفع انطلاقا من جملة من بيانات الصحة في هاته البلدان و محاولة الوصول إلى تفسير للعناصر المؤثرة في درجة كفاءة النظام الصحي بالإضافة للاختلافات في كفاءة النظم الصحية.

منهجية الدراسة

-استخدمنا المنهج التحليلي و الإحصائي وذلك لتحليل نتائج الدراسة القياسية التي تتناول قياس كفاءة (131) نظام صحي يخص البلدان ذات الدخل المتوسط و المرتفع، مستخدمين في ذلك أداتين رياضيتين حديثتين هما: أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، و انحدار المتغير التابع المحدود (Tobit).

ثانياً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات قياس كفاءة النظم الصحية من خلال استخدام العديد من الطرق الكمية و الأساليب الرياضيةو تتنوع الدراسات من حيث استخدامات الطرق غير البارامترية -الطرق الرياضية-(نموذجي DEA وFree Disposal Hull : FDH)، إلى الدراسات التي تعتمد على الاقتصاد القياسي-البارامترية- كما تو 21ضجد بعض الدراسات تتناول كلا الأسلوبين البارامتري والغير بارامتري ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة (Gupta & Verhoeven ،2001)للفترة 1984-1995حيث اهتمت بقياس كفاءة النفقات العمومية الصحية و التعليمية، بنموذج FDH بالتوجه المدخلي، باستخدام عينة من دول نامية قدرها 85 بلد، من بينها 37 دولة افريقية، بحيث كانت المخرجات الصحية: الأمل في الحياة عند الولادة، وفيات الأطفال، نسبة التلقيح الأطفال ضد الحصبة و التلقيح DPT (ضد: الخناق-

السعال الديكي–التيتانوس)، بينما المدخلات فتمثلت في النفقات العمومية الصحية للفرد، و النتائج بينت أن البلدان الأفريقية غير كفؤة على مستوى عرض الخدمات الصحية بالمقارنة ببلدان أسيا و أمريكيا اللاتينية، كما أن إنتاجية النفقات العمومية للصحة ارتفعت في منتصف الثمانينات كما أشار إلى ذلك انتقال حدود إمكانيات الإنتاج، ولكن الإنتاجية انخفضت بالمقارنة بدول آسيا و أمريكيا اللاتينية، بالإضافة إلى العلاقة السلبية ما بين مؤشر الكفاءة و مستوى النفقات العمومية، و هو ما يعني أن التحسن في النتائج الصحية هو أكثر من مجرد الرفع من المخصصات المالية لهذه القطاعات في هذه البلدان، كما ارتبط مؤشر الكفاءة سلبا مع الإنفاق الصحي للفرد بمعنوية مقبولة.

و في دراسة (Alexander & al ،2003)تم دراسة كفاءة الأنظمة الصحية في 51 دولة نامية في سنة 1999، بنموذج DEA بالتوجه المخرجي، و بالأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في مستوى الدخل بين البلدان، الباحثين قسموا العينة إلى مجموعتين، مجموعة يبلغ فيها الدخل الفردي السنوي أقل من 1500 دولار و المجموعة الثانية يكون فيها الدخل الفردي ما بين 1500 دولار و 4500 دولار، و المخرجات المستعملة هي: الأمل في الحياة عند الولادة معدل بعدم القدرة بالنسبة للرجال، و نفس المؤشر بالنسبة للنساء، و وفيات الأطفال، بينما المدخلات فتمثلت في النفقات الصحية للفرد (بالدولار الدولي)، وأظهرت نتائج الدراسة أن البلدان الكفؤة هي إما بلدان بمستوى مخرجات نسبيا مرتفع مع الأخذ بالاعتبار مستوى النفقات، أو هي بلدان بمستوى نفقات نسبيا منخفضة، و البلدان غير الكفؤة في الغالب افريقية، و ارتبطت النفقات الصحية للفرد بعلاقة موجبة للمجموعة الأولى و سالبة للمجموعة الثانية.

كما أشارت دراسة (Retzlaff–Roberts&al ،2004)و التي هدفت إلى دراسة كفاءة 27 نظام صحي لمجموعة OCDE في عام 1998 بنموذج DEA بالتوجهين المدخلي و المخرجي، المخرجات المستعملة هي: نسبة وفيات الأطفال و الأمل في الحياة عند الولادة، و استخدم نوعين من المدخلات: مدخلات متعلقة بالمحيط الاجتماعي ومدخلات متعلقة بالنظام الصحي بحيث أظهرت النتائج أن 13 بلد ظهر بشكل كامل الكفاءة في حالة المخرجين، بينما ظهر فقط 6 بلدان كاملة الكفاءة بمخرج واحد (وفيات الأطفال) و8 بلدان كفؤة في حالة مخرج واحد (الأمل في الحياة)، و قد بينت مؤشرات الكفاءة بالتوجه المخرجي بأن البلدان غير الكفؤة يمكنها في المتوسط تخفيض وفيات الأطفال بـ 14.5% و زيادة الأمل في الحياة بـ 2,1%، باستخدام نفس مستوى المدخلات، بينما مؤشرات التوجه المدخلي، فبينت أنه يمكن تخفيض المدخلات بـ 14% بنفس مستوى المخرجات دون زيادة وفيات الأطفال و 21% دون تخفيض الأمل في الحياة، و لهذا يقترح الباحثون أنه يجب الاعتماد على التوجه المخرجي إذا كانت سياسة البلد تهتم بمؤشر وفيات

الأطفال، بينما يجب الاعتماد على إستراتيجية التوجه المدخلي إذا كان البلد يهتم بمؤشر الأمل في الحياة.

وفي دراسة(Ambapour,2004)قام الباحث بقياس كفاءة35بلدإفريقي جنوب الصحراء لسنة 1999، باستخدام أسلوب DEA ذو التوجه المدخلي و اقتصاديات الحجم الثابتة (CRS)، و قد تمثلت المدخلات في : عدد الأطباء، عدد الأسرة (لكل 1000 نسمة) و الإنفاق الصحي للفرد، بينما كانت المخرجات كالتالي: الأمل في الحياة عند الولادة و وفيات الأطفال،بحيث استخدم الباحث 3 نماذج مختلفة من حيث المدخلات و المخرجات المستخدمة، و كان متوسط مؤشر الكفاءة في نموذجين حول القيمة 80%، بينما النموذج الثالث فكان 72%.

وفيما يخص دراسة (Herrera & Pang, 2005)اهتم الباحثان بكفاءة النفقات الصحية و التعليمية، بنموذجي DEA و FDH، بالتوجه المدخلي و المخرجي، لعينة من 140 دولة نامية للفترة 1996–2002، بحيث أظهرت النتائج أنه من ناحية التوجه المخرجي مؤشر الكفاءة بين 68 و 70%، بينما من ناحية التوجه المدخلي فالمؤشر ما بين 81 و 84% و ذلك بحسب نموذج مدخل–مخرج واحد، بينما في نماذج مدخلات–مخرجات المتعددة بالتوجه المخرجي ما بين 92 و 93%، بينما بالتوجه المدخلي فهي ما بين 84 و 87% حسب النماذج.

وأما في دراسة (Afonso and Aubyn, 2006) فقد قام الباحثان بقياس الكفاءة لبلدان منظمة OECD،فاختارا عينة 30 بلد في عام 2005، و طبق عليها أسلوب (DEA)بالتوجه المخرجي،وباقتصاديات الحجم المتغيرة(VRS)، واستخدما كمدخلات: عدد الأطباء و عدد المرضون و عدد الأسرة لكل 1000 نسمة، وعدد أجهزة الرنين المغنطيسي (MRI)، لكل 1 مليون نسمة، أما المخرجات فاستخدما: وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات، الأمل في الحياة عند الولادة و سنوات الحياة الممكن خسارتها لكل 100 ألف نسمة (تخص الفرد الذي عمره أقل من 70 سنة)، و كانت النتائج بأن حصلا على مؤشر كفاءة حول القيمة 60%.

كما قامت الباحثة (Jaouadi ،2007)بقياس الكفاءة لـ37 بلد (عربي و إفريقي)، باستخدام أسلوب DEA بالتوجهين المدخلي و المخرجي بنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS)، و ببيانات سنة 2005، و بمتغيرات تشبه مقال(S. Ambapour)، وقد أعطت النتائج بالتوجه المدخلي نموذجين كان متوسط كفاءتهما حول القيمة 66%، أما النموذج الثالث فحصل على 91، 5%،أما بالتوجه المخرجي اختارت الباحثة نموذج واحد لأنه لديه أكبر متوسط مؤشر كفاءة ، و بذلك كان المتوسط 63%.

كما اهتم (Evans & al,2000)بدراسة الكفاءة الفنية للأنظمة الصحية في العالم، أخذة في الاعتبار 191 بلد للفترة ما بين 1993–1997، بنموذج الدراسة المقطعية (Panel) ذو التأثيرات الثابتة، و توجه مخرجي، مستخدما النفقات الصحية للفرد، و متوسط سنوات الدراسة للبالغين كمدخلات، و الأمل في الحياة المصحح كمخرجات، وتوصلت الدراسة أن البلدان الثلاثة الأولى كانت عمان، مالطا و ايطاليا، أما الثلاثة الأخيرة فكانت زيمبابوي، زامبيا و ناميبيا، و تم إيجاد علاقة موجبة بين النفقات الصحية للفرد و الكفاءة ، حيث يبدأ هذا التأثير الموجب من 80 دولار للفرد سنويا.

و في دراسة لـ (Tandon,2000) استخدم فيها الباحث نفس أسلوب و بيانات دراسة(Evans) لقياس كفاءة الأنظمة الصحية في العالم، لكن باستخدام مخرج واحد مركب يشكل متوسط مرجح للأبعاد الخمسة لأهداف النظام الصحي و المتمثلة في: المستوى الصحي بالسنوات، عدالة تقديم الخدمات الصحية، استجابة النظام الصحي، عدالة استجابة الخدمات الصحية، العدالة في المساهمة المالية، و خرجت نتائج الدراسة نوعا ما مختلفة عن دراسة Evans، و كانت البلدان الثلاثة الأولى هي فرنسا، ايطاليا و سان مارينو والبلدان الثلاثة الأخيرة هي سيراليون، ميانمار و إفريقيا الوسطى.

و قد قام الباحثان (Jayasuriya & Wodon, 2003)بقياس كفاءة الخدمات الصحية و التعليمية لـ 76 بلد نامي (من بينها 6 بلدان صناعية) ما بين 1990 و 1998، باستخدام أسلوب تحليل الحدود العشوائية (SFA)، مؤشر المخرجات هو الأمل في الحياة عند الولادة، و المدخلات تمثلت في: النفقات الصحية للفرد و نسبة المتعلمين البالغين، و الباحثان أضافا التطور التكنولوجي لما بين بداية الفترة و نهايتها، و استعملا المتغير الأصم (Dummy). و قد بينت نتائج الدراسة أن متوسط مؤشر الكفاءة بلغ 85%، و النفقات الصحية لها تأثير ضعيف على الكفاءة.

كما استخدم (Greene،2003) نفس أسلوب و بيانات دراسة(Evans) لقياس كفاءة للأنظمة الصحية في العالم، و لكن بنموذج مرن نوعا ما حيث يستخدم نموج الدراسة المقطعية (Panel) مع الآخذ في الاعتبار تغير المعاملات عبر الزمن، و عدم تجانس المواقع الجغرافية، والكثافة السكانية للبلدان، مستخدما في حالة: مخرج واحد متمثل في مؤشر الأمل في الحياة المصحح، و مرة أخرى مؤشر واحد مركب يشكل متوسط مرجح للأبعاد الخمسة لأهداف النظام الصحي (المذكورة آنفا)، لكن نتائج الحالتين تقريبا نفسها، و كانت نتائج الدراسة مختلفة بشكل شبه جلي عن دراسة Evans، و الملاحظ أن أدنى مؤشر كفاءة حصل عليه بلد سيراليون بـ 0,422 عكس دراسة Evans التي اقتربت فيها بعض البلدان من الصفر.

كماقام (Hollingsworth and Wildman,2002) باستخدم نفس بيانات دراسة (Evans) لقياس كفاءة للأنظمة الصحية، و لكن باستخدام أسلوبي تغليف البيانات (DEA) و نموذج تحليل الحدود العشوائية(SFA)، وحصل على النتائج التالية: بالنسبة لأسلوب (DEA) كان متوسط مؤشر الكفاءة 89%، بينما بلغ متوسط الكفاءة بأسلوب (SFA) 84%، و ارتبطت الكفاءة مع مستوى الدخل بالإيجاب و بمعنوية، حيث يؤدي رفع الدخل الفردي بـ 10% إلى ارتفاع مؤشر الكفاءة بـ 10%، أما التمدرس فكان كذلك موجب و معنوي، حيث يؤدي رفع نسبة المتعلمين بـ 10% إلى ارتفاع الكفاءة بـ 6,4%. و كانت نتيجة التقارب ما بين نتائج الأسلوبين تبين تشابههما في تقدير مؤشرات الكفاءة، خصوصا و أن الباحثين لا يجمعون على تفضيل منهج عن أخر لطالما يحتوي كل منهج على بعض شروط الاتساق.

ثالثاً: قياس كفاءة الأنظمة الصحية

نسعى من خلال الجانب التطبيقي هذا قياس الكفاءة الفنية النسبية، بالتوجه المدخلي (التقليل من الموارد –Minimisation–) و التوجه المخرجي (التعظيم من المخرجات –Maximisation–)، لـ مائة و واحد و ثلاثون (131) نظام صحي عبر العالم، حيث تتصف هذه العينة من البلدان بانتمائها للبلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل، و للقيام بهذا نستخدم مجموع مدخلات و مخرجات تمثل متغيرات الدراسة و التي هي في الواقع نتائج للأنظمة الصحية في بلدان عينة الدراسة و التي تعتبركمعايير ذات مصداقية أكبر، و لتقدير مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، سنحاول أن نجد تفسيرا لمؤشرات الكفاءة المستخلصة، و ذلك باستخدام متغيرات تتعلق بخصوصيات تمويل كل نظام صحي، و متغيرات أخرى ذات طابع اجتماعي، اقتصادي و بيئي، و هذا لغرض تنقية مؤشر الكفاءة من كل عامل خارج النظام الصحي يمكن أن يؤثر فيه، سلبا أو إيجابا، و لأجل هذا نستخدم نموذج انحدار التابع المحدود (Tobit).

1. أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لحساب الكفاءة

1.1 ما هو أسلوب تحليل مغلف للبيانات ؟

يعود فضل بناء أسلوب DEA إلى Charnes–Cooper–Rhodes، في دراسة تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها (خالد بن منصور الشعيبي،)2004و يعرف أسلوب تحليل مغلف البيانات بأنه ذلك الأسلوب الذي يستخدم البرمجة الرياضية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار«Decision–Making Units» «DMUs»، والتي تستعمل مجموعة متعددة من

المدخلات و المخرجات، و ذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة، و يتم مقارنة هذه النسبة مع المنشآت الأخرى، وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح «حدود كفؤة»، و تقاس درجة عدم الكفاءة للمنشئات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، و يكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين القيمة واحد (1) و الذي يمثل الكفاءة الكاملة، و بين المؤشر ذو القيمة صفر (0) و الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة–Quey) (Jen Yeh ,1996 ،أما سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات فيعود إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفؤة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة (خالد بن منصور الشعيبي،)2004كمايعتمد أسلوب DEA لحساب الكفاءة على أوزان موضوعية، في عملية يمكن تصنيفها بالتقييم المتعدد المعايير، و مع اعتمادنا على نتائج (Outcomes) النظام الصحي عوض مخرجاته (Outputs)، نتفادى الإشكال الحاصل في توحيد أهداف أنشطة الأنظمة الصحية، و إمكانية تفسير مؤشرات الكفاءة بمتغيرات خارجة عن النظام الصحي، في خطوة ثانية، كما أن أسلوب DEA من الطرق الكمية التي تطور استعمالها كبديل ناجع في إطار ترشيد لأي عملية اتخاذ قرار يجب أن تتم على أساس علمي مدروس بعيدا عن العشوائية و الحدس في اتخاذ القرار، و التي لم تعد مناسبة بسبب التطورات الإقتصادية و التكنولوجية السريعة التي حدثت في العالم و ما ترتب على ذلك من تعقيد و صعوبات في اتخاذ القرار، و لهذا السبب كان لابد من اعتماد هذا المنهج العلمي الواضح و القائم على أساس الاستعانة بتطبيق الأساليب الكمية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات. و يوفر هذا الأسلوب جملة من المزايا و المعلومات التفصيلية المفيدة، هي:

- –تحديد الأنظمة الكفؤة التي استطاعت استخدام القدر المتوفر من المدخلات لإنتاج مخرجات أكبر.
- –تحديد الأنظمة غير الكفؤة التي لم تستطع إنتاج مخرجات أكبر بالمتوفر لديها من مدخلات.
- –تحديد المقادير من المدخلات التي يجب تخفيضها من طرف الأنظمة غير الكفؤة لتحقق الكفاءة الكاملة.
- –تحديد المقادير من المخرجات التي يجب زيادتها من طرف الأنظمة غير الكفؤة لتحقق الكفاءة الكاملة.
- –تحديد الأنظمة المرجعية (Référence) لكل من الأنظمة غير الكفؤة.
- –تحديد العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المحيطة بالنظام الصحية و تأثيرها على كفاءته.

2. المتغيرات المستخدمة لقياس كفاءة الأنظمة الصحية

تم استخدام متغيرات النموذج في شكل مدخلات و مخرجات، وتم تفادي استخدام متغير مستوى تمدرس الأفراد كما هو الحال مثلا في دراسة(Evans) و ذلك لأن مستوى تعليم الأفراد خارج عن نطاق سيطرة الهيئات الصحية، و ينتمي إلى هيئات التعليم، و تم اعتباره متغيرا خارجيا بحيث أثبتت معظم الدراسات أن له تأثيرا على كفاءة الأنظمة الصحية، و على ذلك كانت المتغيرات كما يلي: مدخلات النموذج ممثلة (النفقات الصحية الكلية،عدد الأطباء) ،كما تمثلت مخرجات النموذج (الأمل في الحياة عند الولادة،وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات، وفيات الأمهات الحوامل، عدد المصابين بداء السل) ، وقد تم اختيار عينة البلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل ربما لنوع من التجانس، عوض الدراسات التي تناولت أغلب دول العالم أو المنتمية إلى منظمةالصحة العالمية (WHO)، مما يؤدي إلى تحيز في النتائج، حيث تدخل متغيرات أخرى تأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على صحة السكان و لا تأخذ بالحسبان (كمتغيري: سوء التغذية و الفقر، نظرا لقلة البيانات الكاملة عنهما)، أو من الصعب تقديرها لإدخالها في النموذج، و هي كثيرة و تؤثر على مؤشرات الكفاءة، و تفاديا لتكرار العينات التي تناولت مثلا: البلدان النامية أو بلدان منظمة OCDE. و تمثلت المتغيرات المختارة لتمثيل دالة إنتاج الصحة على مستوى 131 بلد مستخدمين المتغيرات الثلاثة الأخيرة كمقلوب للدلالة على الإنتاج المرغوب فيه، و تم الاعتماد على آخر سنة توفرت حول المعطيات، و أخذنا بعض الإحصائيات الخاصة بالمتغيرات المستعملة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): مدخلات و مخرجات نموذج العينة المدروسة

المتغيرات	السنة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الكبرى	القيمة الصغرى	معامل الاختلاف (%)
المدخـــــلات						
النفقات الصحية الكلية للفرد بالدولار الأمريكي المكافئ للقدرة الشرائية (PPA)	2010	1339,28	1519,24	8233	28	113,4
عدد الأطباء لكل 10000 نسمة	2012[a]	19,66	14,28	67,2	0,6	72,63
عدد الأسرة الاستشفائية لكل 10000 نسمة	2012[a]	33,70	24,22	137	3	71,87
المخرجـــــات						
الأمل في الحياة عند الولادة (بالسنوات)	2011	73	7,55	83	50	10,34
عدد وفيات الأطفال ما دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي	2011	25,3	30,74	158	3	121,5
عدد وفيات الأمهات الحوامل لكل 100000 مولود حي	2010	92,48	135,59	690	2	146,6
عدد المصابين بمرض السل لكل 100000 نسمة	2011	121,44	176,86	854	0,7	145,6

المصدر: من إعداد الباحثين

a: بعض البلدان آخر الإحصائيات المتوفرة حولها خاصة بسنة 2000.

عموما تعتبر المتغيرات المستخدمة في عينة الدراسة ذات تشتت كبير، و يرجع السبب للتفاوت في المستوى الاقتصادي لهذه البلدان، لأن الدراسة سعت لتجميع عدد كبير من البلدان لكشف الممارسات الحسنة و الاستفادة منها لبقية البلدان المقيمة، و هو الأمر الذي أدى إلى تفاوت في الموارد و من ثم المخرجات الصحية، فمثلا عندما تتوفى 2 امرأة حامل من بين 100000 حامل في استونيا، تتوفى 690 في بلد الكاميرون، و بصفة عامة تظهر المتغيرات السبعة ذات شتتت كبير (حيث إذا فاق معامل الاختلاف[1] القيمة 20% فان المتغير يعد ذو تشتت كبير(راتول،)2009) ما عدا متغير الأمل في الحياة عند الولادة، و يرجع هذا لكون حدود المتغير الدنيا و القصوى متقاربة تؤثر عليها الطبيعة الإنسانية أكثر من يؤثر عليها تدخل النظام الصحي، أما بقيت المتغيرات فيتحصل فيها معامل الاختلاف على قيمة دنيا قدرها 71,87% عن متغير الأسرة الاستشفائية، و ليصل فيها إلى 146,6% لمتغير وفيات الأمهات الحوامل.

3. مؤشرات كفاءة الأنظمة الصحية

1.3 اختيار نموذج تقدير الكفاءة

1.2.3 تحديد عوائد الحجم

لاختيار أي نموذج يجب تبيان العلاقة أولا بين المدخلات و المخرجات، إن كانت العلاقة خطية، أي اقتصاديات الحجم الثابتة، فيجب اختيار نموذج عوائد الحجم الثابتة (CCR) و إن كانت العلاقة غير خطية فهي تصنف ضمن اقتصاديات الحجم المتغيرة (اقتصاديات الحجم المتزايدة أو المتناقصة)، و عليه يجب استخدام نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC) أو النموذج الغير بارمتري (FDH) الذي لا يفترض نوع معين لاقتصاديات الحجم ، و من خلال دراسة التمثيل البياني يبدو أن العلاقة ليست خطية و هي تميل لأن تكون متزايد ثم متناقصة، و عليه من المناسب استخدام نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC)، للتمثيل الجيد بين المدخلات و المخرجات في المجال الصحي.

2.2.3 تحديد توجه الكفاءة

يقصد بتحديد التوجه أن نقترح على النظام الصحي غير الكفؤ إستراتجيتين، سواء بالاحتفاظ بالمستوى الحالي من الموارد (المدخلات) و لكن بزيادة المخرجات، أو الاحتفاظ بالمستوى الحالي من الإنتاج (المخرجات) و لكن بتخفيض مقدار المدخلات، و تبدو إستراتيجية زيادة كفاءة المخرجات مناسبة أكثر للبلدان النامية في سبيل تحقيق الصحة الجيدة للسكان و دعما لمساعي الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، أما الإستراتيجية الثانية و الخاصة بالتخفيض في

الموارد المستعملة فهي مناسبة أكثر للبلدان المتطورة، بحيث أن هذه البلدان بلغت مخرجات صحية تقارب الكمال (الأمل في الحياة، وفيات الأطفال و الأمهات الحوامل، . . .إلخ)، و لا يخفى أن استخدام كلا التوجهين له أكثر من فائدة سواء للدراسة الحالية (التي تحتوي بلدان متطورة و أخرى نامية) أو دراسات أخرى، بحيث تعدد كيفيات تحسين الكفاءة للرقي بالأنظمة الصحية، و نظرا للعمليات الحسابية الكبيرة و الكثيرة (131 لكل توجه)، و الوقت الجهد الذي يمكن أن تأخذه، فإننا نستخدم برنامج DEAP (Data Envelopment Analysis Program) لتقدير مؤشرات الكفاءة و اقتصاديات الحجم و الأنظمة المرجعية للأنظمة المدروسة، و التحسينات في المخرجات و مدخلات، و البرنامج يعمل بلغة DOS. (Coelli T. 1996)

2.3 مؤشرات الكفاءة بالتوجه المخرجي

1.2.3 النتائج على مستوى العينة ككل

بلغ متوسط كفاءة 131 نظام صحي 98,8%، و هي نسبة تبين التقارب الشديد بين بلدان العينة في تحقيق مستويات من المخرجات تقترب إلى الكمال، رغم اختلاف مستوياتها الاقتصادية، و تبين النتيجة أن السبب يعود للحدود الطبيعية التي يفرضها الإنتاج الصحي، و حصل 70 بلد على مؤشرات كفاءة كاملة (100%)، و لم تتحصل البقية و المتمثلة في 61 بلد على الكفاءة الكاملة، و كانت مؤشرات الكفاءة تتفاوت عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 2,73%، و بلغ مدى (Range) مؤشرات الكفاءة 4,1%، حيث حصل بلد جنوب إفريقيا على أدنى مؤشر كفاءة بـ 9,85%، و بالتالي يمكن أن نستنتج بأن أدنى بلد على مستوى الكفاءة المخرجية (Maximization) اتصفت كفاءته بالمقبولة، و بالتالي تصنف الأنظمة الصحية في العالم (على الأقل في العينة) ضمن الكفاءة المقبولةو هذا راجع الى طبيعة الأنظمة الصحية في العالم و عوائد ها ، هذه النتائج تقارب ما توصلت إليه دراسة (Herrera et Pang،2005) بمتوسط 93,33% لـ 140 بلد و بنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة، كما تشير النتائج إلى أن مؤشر الكفاءة المخرجي تحصل على علاقة ارتباط بينه و بين الموارد بـ 15,9%، 34% و 23,5%، مع كل من: عدد الأسرة، عدد الأطباء و الإنفاق الصحي الفردي على التوالي، و هي إشارة إلى أن الكفاءة في استخدام الموارد الصحية لا تقتصر على البلدان التي تنفق أكثر أو أقل على حد سواء، و من الملاحظات الجديرة بالاهتمام عند القيام بتقسيم الموارد الصحية إلى مجالات سنجد في المجال من 0–1395 دولار سنويا كإنفاق صحي فردي يمكن أن تتحصل الأنظمة الصحية على مؤشرات كفاءة ضمن المجال 85,9–100%، أما ضمن مجال 1395–8233 دولار سنويا فإن مؤشر الكفاءة لا يكون إلا ضمن المجال 99,91–100%، و يتكرر الأمر كذلك مع متغيري عدد

الأطباء و الأسرة، حيث أنه ضمن المجال من 0–12.2 طبيب يمكن أن تتحصل الأنظمة الصحية على مؤشرات كفاءة ضمن المجال 85,9–100%، أما ضمن مجال 12,2–67,2 طبيب فإن مؤشر الكفاءة لا يكون إلا ضمن المجال 97,5–100%، و كذلك ضمن المجال 0–28 سرير يمكن أن تتحصل الأنظمة الصحية على مؤشرات كفاءة ضمن المجال 85,9–100%، أما ضمن مجال 28–137 سرير فإن مؤشر الكفاءة لا يكون إلا ضمن المجال 97,6–100%، و يشكل بلد الغابون الاستثناء بحصوله على مؤشر كفاءة 90,9% رغم توفره على 63 سرير لكل 10 آلاف نسمة، و بالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن ضمان الحصول على كفاءة عالية في استعمال الموارد يكون مضمون بدرجة أكبر فوق مستوى معين من الموارد و الجدول التالي يبين أهم نتائج مؤشرات الكفاءة بالتوجه المخرجي في العينة :

جدول رقم (2): مؤشر الكفاءة المخرجية للعينة

البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة
البانيا	1	زيلندا الجديدة	1	العراق	0,996
العربية السعودية	1	عمان	1	البهاماس	0,995
النمسا	1	اوزباكستان	1	المجر	0,994
البحرين	1	باكستان	1	ترينيداد وطوباغو	0,994
بيلاروسا	1	هولندا	1	تونس	0,994
بيليز	1	البيرو	1	الارغواي	0,994
بوتان	1	الفلبين	1	اوكرانيا	0,993
البوسنة والهرسك	1	بولونيا	1	المكسيك	0,992
كندا	1	البرتغال	1	المغرب	0,991
الرأس الأخضر	1	قطر	1	مولدوفيا	0,99
الشيلي	1	سوريا	1	رومانيا	0,99
قبرص	1	الاوس	1	غواتيمالا	0,988
كولومبيا	1	التشيك	1	ليت، نيا	0,987
كوستاريكا	1	السينغال	1	اذربجان	0,986
كوبا	1	سانغفورة	1	الارجنتين	0,985
السالفادور		سلوفاكيا		روسيا	0,984
الامارات العربية المتحدة	1	سلوفينيا	1	البرازيل	0,982
استونيا	1	سيريلانكا	1	كازاخستان	0,981
الو.م.أ.	1	السويد	1	منغوليا	0,981
مقدونيا	1	سويسرا	1	نيجيريا	0,981
فيجي	1	تايلند	1	الهند	0,98
فنلندا	1	تونغا	1	ليبيا	0,98

يتبع . . .

البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة
غانا	1	فنزويلا	1	سورينام	0,979
اليونان	1	اليمن	1	تركمانيستان	0,979
قرانداا	1	زامبيا	1	بنما	0,978
غويانا	1	المانيا	0,999	الاكواتور	0,976
هيندوراس	1	استراليا	0,999	جورجيا	0,976
جزر سليمان	1	كرواتيا	0,999	الجزائر	0,975
اندونيسيا	1	اسبانيا	0,999	كوديفوار	0,96
ايران	1	فرنسا	0,999	بوتسوانا	0,946
ايرلندا	1	مالتا	0,999	جيبوتي	0,943
ايسلندا	1	كوريا الجنوبية	0,999	بوليفيا	0,941
اسرائيل	1	أرمينيا	0,998	موريتانيا	0,923
ايطاليا	1	بلجيكا	0,998	ناميبيا	0,917
جمايكا	1	الصين	0,998	غينيا الاستوائية	0,914
اليابان	1	الدنمارك	0,998	الكاميرون	0,909
الأردن	1	لبنان	0,998	الغابون	0,909
الكويت	1	صربيا	0,998	الكونغو	0,895
لكسمبورغ	1	تركيا	0,998	سوازيلندا	0,892
ماليزيا	1	فيتنام	0,998	انغولا	0,865
المالديف	1	بروناي	0,997	جنوب افريقيا	0,859
ميكرونيزيا	1	بلغاريا	0,997		
الجبل الأسود	1	ليتوانيا	0,997	المتوسط	0,988
نيكاراغوا	1	المملكة المتحدة	0,997		
النرويج	1	مصر	0,996		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج DEAP.

2.3.2 النتائج على مستوى فئات الدخل

بلغ متوسط كفاءة 45 بلد من البلدان مرتفعة الدخل 99,73 %، حيث بلغت أدنى قيمة 91,4% وهي لبلد غينيا الاستوائية، و أكبر قيمة هي 100 % حصلت عليها عديد البلدان، أما البلدان ذات الدخل تحت المتوسط وهي 45 بلد فبلغ متوسط كفاءتها 98,14%، حيث بلغت أدنى قيمة لها 85,9 % حصل عليها بلد جنوب إفريقيا، و أكبر قيمة كفاءة حصلت عليها بلدان عديدة، أما المجموعة الأخيرة و المحتوية للبلدان ذات الدخل تحت المتوسط و تمثل 41 بلد، فحصلت على متوسط كفاءة بلغ 98,51 %، و أدنى قيمة حصل عليها بلد سوازيلندا بـ 89,2 %، و أكبر قيمة كفاءة حصلت عليها بلدان عديدة، و الملاحظ على مؤشرات الكفاءة حسب مجموعات الدخل، أن

الكفاءة تكون مرتفعة نوعا ما في البلدان ذات الدخل تحت المتوسط، ثم تنخفض في البلدان ذات الدخل فوق المتوسط، لترتفع لأعلى مستوى لها في البلدان عالية الدخل، و يمكن أن نفسر هذه النتيجة بأنه في البلدان الضعيفة توجه غالبية الموارد الوطنية لتحسين الصحة كأولوية إنسانية، و يعطي هذا التوجه نتائج جيدة، بينما في البلدان نامية فان أي موارد تفوق بها هذه البلدان البلدان الضعيفة ستؤثر فيها مجموعة من العوامل البيروقراطية و المؤسساتية و الاجتماعية، لتعطي في الأخير نتائج ضعيفة، أما البلدان عالية الدخل فتتوفر فيها العوامل الجيدة المحيطة بالنظام الصحي (اجتماعية، ديمغرافية، مؤسساتية، ...إلخ) ليعطي نتائج أفضل و قد تم تلخيص نتائج بالشكل التالي :

شكل رقم (1): الكفاءة المخرجية حسب مجموعات الدخل

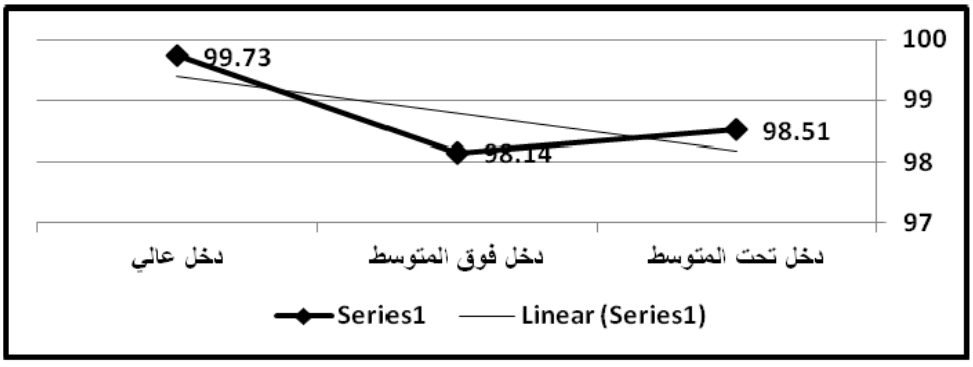

المصدر: من إعداد الباحثين

3-3-2 اقتصاديات الحجم للأنظمة الصحية

نتناول في هذا العنصر الكفاءة الحجمية المخرجية، و التي تأخذ بعين الاعتبار فقط المخرجات، و تقرر من الجهة النظرية أن النظام الصحي يمر كالمؤسسة الاقتصادية بثلاثة مراحل: أولها مرحلة اقتصاديات الحجم المتزايدة، ثم يمر النظام الصحي عن طريق زيادة الموارد الصحية إلى مرحلة اقتصاديات الحجم الثابتة، حيث يسمى حجم النظام الصحي بالحجم الأمثل الإنتاج (Most Productive Scale Size –MPSS–)، و الملاحظ على اقتصاديات الحجم للعينة المدروسة أنها تميزت فقط باقتصاديات الحجم الثابتة و المتناقصة، حيث تميزت 5 أنظمة صحية بعوائد الحجم الثابتة و هو ما يعني حصولها على الكفاءة الحجمية الكاملة ، و تميزت الأنظمة الصحية الباقية، بعوائد الحجم المتناقصة، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3): الكفاءة الحجمية بالتوجه المخرجي

			المدخلات			المخرجات			
النظام الصحي	الكفاءة الحجمية %	شكل عوائد الحجم	الإنفاق الصحي الفردي	عدد الأسرة	عدد الأطباء	الأمل في الحياة عند الولادة	وفيات الأطفال أقل من سن 5	وفيات الأمهات الحوامل	عدد الإصابات بداء السل
باكستان	100	ثابتة	28	6	8,1	67	72	260	350
اللاوس	100	ثابتة	67	7	1,9	68	42	470	540
غانا	100	ثابتة	85	9	0,9	64	78	350	92
زامبيا	100	ثابتة	92	20	0,6	55	83	440	352
السينغال	100	ثابتة	111	3	0,6	61	65	370	200
الرأس الأخضر	99,2	متناقصة	80	21	3	72	21	79	230
بوتان	95,7	متناقصة	226	18	0,7	67	54	180	230
كوديفوار	90,7	متناقصة	115	4	1,4	69	115	400	250
مصر	34,6	متناقصة	293	17	28,3	73	21	66	28
فيتنام	34,5	متناقصة	216	22	12,2	75	22	59	232
العراق	33,7	متناقصة	346	13	6,1	69	38	63	74
ناميبيا	32,8	متناقصة	360	27	3,7	65	42	200	729
جمايكا	31,4	متناقصة	397	18	4,1	75	18	110	8.8
الجزائر	30,6	متناقصة	365	17	12,1	73	30	97	139
الولايات المتحدة الأمريكية	14,2	متناقصة	8233	30	24,2	79	8	21	4.7
مقدونيا	14,2	متناقصة	758	46	26,2	75	10	10	27
الأورغواي	14,2	متناقصة	1132	31	31,7	77	10	29	23
النمسا	5,7	متناقصة	4398	76	48,6	81	4	4	4.6
ألمانيا	5,3	متناقصة	4342	82	36,9	81	4	7	5,7
اليابان	4,9	متناقصة	3120	137	21,4	83	3	5	26

المصدر: مخرجات برنامج DEAP

يتضح من الجدول رقم (3)أنه في ظل استخدام حجم نفقات صحية أقل من 111 دولار سنويا و عدد أسرة أقل من 20 سرير و عدد أطباء أقل من 1، 8 طبيب، سوف يعطي إنتاج متمثل في معدل أمل في الحياة أقل من 68 سنة و وفيات أطفال أكبر من 42 وفاة و وفيات أمهات حوامل أكبر من 260 وفاة و عدد إصابات بالسل أكبر من 92 إصابة، و لهذا فان اقتصاديات الحجم في هذا المجال من الموارد المستخدمة في أي نظام صحي سوف تتصف بالثبات و هذا راجع الى طبيعة العوائد الناتجة من النظام الصحي ، و فوق هذه الحدود سينتقل أي نظام صحي إلى اقتصاديات الحجم المتناقصة، و بالتالي المنفعة المترتبة عن الإنفاق الزائد سوف تعطي عائد أقل.

حيث لو ضاعفنا الإنفاق الصحي بـ 1020% (من 111 إلى 1133) و باستعمال نفس المستوى من عدد الأسرة و هو 20 سرير و عدد الأطباء بـ 221% (من 8,1 إلى 17,9) سوف

يعطي نتائج 18% زيادة في الأمل في الحياة (من 68 إلى 80 سنة) و تخفيض في وفيات الأطفال بـ 73,81% (من 42 إلى 11) و تخفيض في وفيات الأمهات بـ 94,6% (من 260 إلى 14) و تخفيض الإصابات باسل بـ 50% (من 92 إلى 46)، و هذه المعطيات تخص النظام الصحي الكويتي، و يرجع السبب في النتائج الضئيلة بالمقارنة بالموارد الكبيرة المسخرة و بالمقارنة بالأنظمة الصحية ذات العائد الثابت إلى أن هذا النظام يتأثر بعوائد الحجم المتناقصة و التي تصل إلى نسبة 21%، أي بتأثير سلبي على المخرجات قدره 79 %، أما إذا قارنا النظام الصحي الياباني بالأنظمة الصحية ذات العائد الثابت، و ذلك برفع الإنفاق الصحي بـ 2810% (من 111 إلى 3120) و عدد الأسرة بـ 685% (من 20 إلى 137) و عدد الأطباء بـ 265% (من 8.1 إلى 21.4) سوف يعطي نتائج بـ 22% زيادة في الأمل في الحياة (من 68 إلى 83 سنة) و تخفيض في وفيات الأطفال بـ 92,85% (من 42 إلى 3) و تخفيض في وفيات الأمهات بـ 98,07% (من 260 إلى 5) و تخفيض الإصابات بالسل بـ 71,74% (من 92 إلى 26)، و كذلك يرجع السبب في النتائج الضئيلة بالمقارنة بالموارد الكبيرة المسخرة و بالمقارنة بالأنظمة الصحية ذات العائد الثابت إلى أن هذا النظام يتأثر بعوائد الحجم المتناقصة و التي تصل إلى نسبة 4,9%، عوضا أن تكون 100% كما في الأنظمة ذات العوائد الثابتة (غانا، باكستان، اللاوس، السينغال و زامبيا)، أي بتأثير سلبي على المخرجات قدره 95,1%. و الملاحظ على مؤشرات الكفاءة التي يحددها التوجه المخرجي انعدام اقتصاديات الحجم المتزايدة، و بالتالي عدم وجود مبررات فنية ملزمة للزيادة في حجم النفقات و الموارد الصحية لربح الفوارق في المخرجات، و التي توجد ما بين اقتصاديات الحجم المتزايدة و اقتصاديات الحجم الثابتة.

3-2 مؤشرات الكفاءة بالتوجه المدخلي

3-2-1 النتائج على مستوى العينة ككل

حصلت الأنظمة الصحية الـ 131 على متوسط كفاءة قدره 84,7%، و حصل 67 بلد على مؤشرات كفاءة كاملة (100%)، و لم تتحصل البقية و المتمثلة في 64 بلد على الكفاءة الكاملة، و كانت مؤشرات الكفاءة تتفاوت عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 21,34%، و هي نسبة تبين التباعد الكبير بين بلدان العينة في استخدام مستويات من المدخلات تتفاوت بشدة، بحيث بلغ مدى (Range) مؤشرات الكفاءة 82,2%، بحيث حصل بلد جنوب إفريقيا دائما على أدنى مؤشر كفاءة بـ 17,8%، بالتالي يمكن أن نستنتج بأن أدنى بلد على مستوى الكفاءة المدخلية (Minimization) اتصفت كفاءته بالضعيفة جدا، حيث يجب على بلد جنوب إفريقيا التخفيض في مدخلاته المستعملة بنسبة 82.2% و المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج الصحي، و الملاحظ أن

مؤشرات الكفاءة كانت ضمن المجال الكلي لمستويات الكفاءة، فحصلت بلدان على كفاءة: في مجال: 10%، 20%، 30%، 40%، 50% 60%، 70%، 80%، 90%، و 100%، و بالتالي تصنف الأنظمة الصحية في العالم (على الأقل في العينة) ضمن الكفاءة من الضعيفة جدا إلى الضعيفة إلى المتوسطة إلى المقبولة إلى الكاملة، و نشير إلى أن مؤشر الكفاءة المدخلي تحصل على علاقة ارتباط بينه و بين الموارد الصحية بـ 19,6%- 10,7%- و 13,7%، مع كل من: عدد الأسرة، عدد الأطباء و الإنفاق الصحي الفردي على التوالي، و هي إشارة إلى أن الكفاءة المدخلية (التقليل في الموارد) تتضرر من الاستعمال المتزايد للموارد الصحية كعدد الأطباء و الأسرة، رغم كون هذا الضرر ضعيف، و بالعكس تستفيد من الكفاءة المدخلية من الاستعمال المتزايد للإنفاق الصحي، بالرغم من أن الاستفادة ليست بارزة بشكل ملفت، إلا أنها نتيجة مهمة تؤدي بنا إلى إلغاء فكرة أن زيادة النفقات الصحية هي مرادف لسوء تخصيص الموارد، و أن هذه الموارد ليست لها نتائج ملموسة. و الجدول التالي يبين اهم النتائج لمؤشر الكفاءة المدخلية :

جدول رقم (4): مؤشر الكفاءة المدخلية للعينة

البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة
البانيا	1	اوزباكستان	1	المملكة المتحدة	0,816
العربية السعودية	1	باكستان	1	الكاميرون	0,814
البحرين	1	هولندا	1	استراليا	0,812
بيلاروسا	1	البيرو	1	تركيا	0,788
بيليز	1	الفلبين	1	موريتانيا	0,78
بوتان	1	بولونيا	1	ليتوانيا	0,769
البوسنة والهرسك	1	قطر	1	النمسا	0,768
كندا	1	سوريا	1	ارمينيا	0,767
الرأس الأخضر	1	الاوس	1	جيبوتي	0,757
الشيلي	1	التشيك	1	ترينيداد وطوباغو	0,738
قبرص	1	السينغال	1	سورينام	0,728
كولومبيا	1	سانغفورة	1	المجر	0,726
كوستاريكا	1	سلوفاكيا	1	المكسيك	0,713
كوبا	1	سلوفينيا	1	الاكواتور	0,705
السالفادور	1	سيريلانكا	1	بلغاريا	0,684
الامارات العربية المتحدة	1	السويد		بلجيكا	0,671
استونيا	1	سويسرا	1	الارغواي	0,67
الو.م.أ.	1	تايلند	1	تركمانيستان	0,661
مقدونيا	1	تونغا	1	اوكرانيا	0,633

... يتبع

البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة	البلد	مؤشرة الكفاءة
فيجي	1	فنزويلا	1	الجزائر	0,621
فنلندا	1	اليمن	1	بوتسوانا	0,614
غانا	1	زامبيا	1	ليتونيا	0,6
اليونان	1	كوريا الجنوبية	0,989	بنما	0,582
قرانداً	1	كرواتيا	0,962	بوليفيا	0,573
غويانا	1	العراق	0,939	انغولا	0,519
هيندوراس	1	فيتنام	0,937	منغوليا	0,5
جزر سليمان	1	صربيا	0,927	البرازيل	0,488
اندونيسيا	1	غواتيمالا	0,924	مولدوفيا	0,447
ايران	1	المغرب	0,921	البهاماس	0,444
ايرلندا	1	البرتغا	0,911	ليبيا	0,43
ايسلندا	1	فرنسا	0,893	جورجيا	0,429
اسرائيل	1	بروناي	0,889	رومانيا	0,428
ايطاليا	1	الصين	0,885	ناميبيا	0,424
جمايكا	1	كوديفوار	0,883	غينيا الاستوائية	0,412
اليابان	1	الكونغو	0,881	اذربجان	0,385
الأردن	1	النرويج	0,881	سوازيلندا	0,368
الكويت	1	اسبانيا	0,868	الارجنتين	0,358
لكسمبورغ	1	نيجيريا	0,861	الغابون	0,318
ماليزيا	1	تونس	0,856	كازاخستان	0,271
المالديف	1	لبنان	0,826	روسيا	0,25
ميكرونيزيا	1	الهند	0,824	جنوب افريقيا	0,178
الجبل الأسود	1	مالتا	0,824		
نيكاراغوا	1	مصر	0,819	المتوسط	0,847
زيلندا الجديدة	1	الدنمارك	0,817		
عمان	1	المانيا	0,816		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج DEA

2-2-3 النتائج على مستوى فئات الدخل

بلغ متوسط كفاءة البلدان المرتفعة الدخل 45(بلد) 91.63 %، وبلغت أدنى قيمة 41,2% حصلت عليها غينيا الاستوائية، أما أكبر قيمة فهي 100%، و حصلت عليها 60% من بلدان المجموعة، أما البلدان ذات الدخل تحت المتوسط و هي 45 بلد فبلغ متوسط كفاءتها 73,89 %، فأدنى قيمة حصلت عليها جنوب إفريقيا بـ 17,8%، و أكبر قيمة كفاءة حصلت عليها ما يقارب 38 % من بلدان المجموعة، أما المجموعة الأخيرة و المحتوية للبلدان ذات الدخل تحت المتوسط و تمثل

410 بلد، فحصلت على متوسط كفاءة بلغ 88,98%، فأدنى قيمة حصلت عليها سوازيلندا بـ 36,8%، و أكبر قيمة كفاءة حصلت عليها 56% من بلدان هذه المجموعة. و تشير هذه النتائج لنفس الملاحظات التي تم استنتاجها في التوجه المدخلي فيما يخص تغيرات الكفاءة مقاربة بدخل البلدان، و يمكن أن نفسر هذه النتيجة كذلك بالبعد الذي فسرنا به النتيجة السابقة وهو ما يستدعي توفر عوامل أكثر من العوامل التي يتميز بها النظام الصحي، و الشكل التالي يبين التفاوت في مؤشرات الكفاءة بين مجموعات الدخل:

الشكل رقم (2): الكفاءة المدخلية حسب مجموعات الدخل

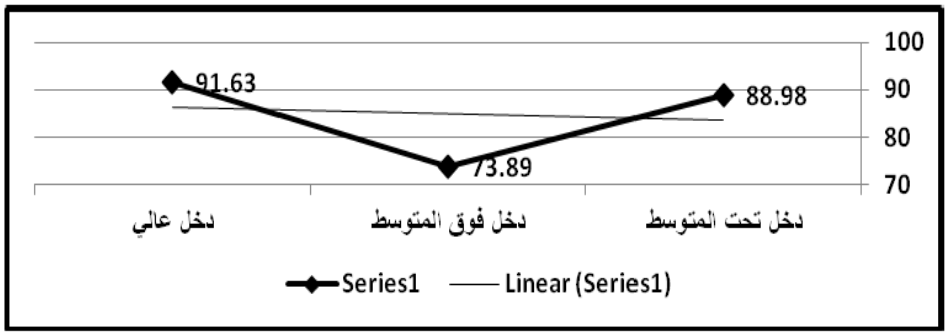

المصدر: من إعداد الباحثين

و إذا قارنا ترتيب الأنظمة الصحية بالتوجه المخرجي و التوجه المدخلي باستعمال معامل سبيرمان الرتبي (Rho de Spearman) نجد أنهما يرتبطان بنسبة قدرها 92،3%، و هي تبين التقارب الشديد في الترتيب للكفاءة بالتوجهين، و هو دليل عن عدم خروج الأنظمة المدروسة عن قاعدة أن تحقيق مستويات من المخرجات لابد و من الطبيعي أن يحتاج إلى موارد، سواء أقلة هذه الموارد أم كثرت.

3-3-2 اقتصاديات الحجم للأنظمة الصحية

نتناول في هذا العنصر الكفاءة الحجمية المدخلية، و التي تأخذ بعين الاعتبار فقط المدخلات، و الملاحظ على اقتصاديات الحجم للعينة المدروسة أنها تميزت باقتصاديات الحجم المتزايدة، الثابتة و المتناقصة، حيث تميزت 5 أنظمة صحية باقتصاديات الحجم المتزايدة، و 5 أنظمة صحية أخرى باقتصاديات الحجم الثابتة (نفس الأنظمة ذات العائد الثابت بالتوجه المخرجي)، و تميزت الأنظمة الصحية الباقية، و هي 121 باقتصاديات الحجم المتناقصة، و هو ما يعني أن 5 أنظمة صحية فقط تحصلت على الكفاءة الحجمية الكاملة، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (4): الكفاءة الحجمية بالتوجه المدخلي

			المدخلات			المخرجات			
النظام الصحي	الكفاءة الحجمية %	شكل عوائد الحجم	الإنفاق الصحي الفردي	عدد الأسرة	عدد الأطباء	الأمل في الحياة عند الولادة	وفيات الأطفال أقل من سن 5	وفيات الأمهات الحوامل	عدد الإصابات بداء السل
كوديفوار	0.986	متزايدة	115	4	1,4	56	115	400	250
الكاميرون	0.967	متزايدة	122	13	0,8	53	127	690	299
موريتانيا	0.963	متزايدة	138	4	1,3	59	112	510	686
أنغولا	0.962	متزايدة	194	8	1,7	51	158	450	413
الكونغو	0.914	متزايدة	97	16	1	58	99	560	473
باكستان	100	ثابتة	28	6	8,1	67	72	260	350
اللاوس	100	ثابتة	67	7	1,9	68	42	470	540
غانا	100	ثابتة	85	9	0,9	64	78	350	92
زامبيا	100	ثابتة	92	20	0,6	55	83	440	352
السينغال	100	ثابتة	111	3	0,6	61	65	370	200
الرأس الأخضر.	99,2	متناقصة	80	21	3	72	21	79	230
سوازيلندا	98,7	متناقصة	411	21	1,7	50	104	320	854
بوتان	95,7	متناقصة	226	18	0,7	67	54	180	230
منغوليا	48,2	متناقصة	221	67	27,6	68	31	63	348
الجزائر	48,1	متناقصة	365	17	12,1	73	30	97	139
المغرب	47,5	متناقصة	257	11	6,2	72	33	100	131
سوريا	47,1	متناقصة	175	15	15	75	15	70	23
فيجي	47	متناقصة	194	21	4,3	70	16	26	33
جورجيا	46,2	متناقصة	524	29	42,4	72	21	67	159
الولايات المتحدة الامريكية	14,2	متناقصة	8233	30	24,2	79	8	21	4.7
مقدونيا	14,2	متناقصة	758	46	26,2	75	10	10	27
ايرلندا	14,1	متناقصة	3720	31	31,7	81	4	6	9.4
كوريا ج	6,7	متناقصة	2035	103	20,2	81	5	16	149
ألمانيا	6,5	متناقصة	4342	82	36,9	81	4	7	5,7
اليابان	4,9	متناقصة	3120	137	21,4	83	3	5	26

المصدر: مخرجات برنامج DEAP

ملاحظة: البلدان مرتبة تنازليا حسب مؤشر الكفاءة الحجمية

يتضح من الجدول رقم (5) أنه في ظل حجم إنتاج متمثل في معدل أمل في الحياة أقل من 59 سنة و وفيات أطفال أكبر من 99 وفاة و وفيات أمهات حوامل أكبر من 400 وفاة و عدد إصابات بالسل أكبر من 250 إصابة، لا يمكن إلا استخدام حجم نفقات صحية أقل من 194 دولار

سنويا و عدد أسرة أقل من 16 سرير و عدد أطباء أقل من 1,7 طبيب، و لهذا فان اقتصاديات الحجم في هذا المجال من المخرجات المنتجة في أي نظام صحي سوف تتصف بالتزايد، و فوق هذه الحدود سينتقل أي نظام صحي إلى اقتصاديات الحجم الثابتة، و بالتالي المنفعة المترتبة عن الإنفاق الزائد سوف تعطي عائد أعلى، أما في ظل حجم إنتاج متمثل في معدل أمل في الحياة بين 55 و 68 سنة و وفيات أطفال بين 42 و 83 وفاة و وفيات أمهات حوامل بين 260 و 470 وفاة و عدد إصابات بالسل بين 92 و 540 إصابة، لا يمكن إلا استخدام حجم نفقات صحية أقل بين 28 و 111 دولار سنويا و عدد أسرة بين 3 و 20 سرير و عدد أطباء بين 0,6 و 8,1 طبيب، و لهذا فان اقتصاديات الحجم في هذا المجال من المخرجات المنتجة في أي نظام صحي سوف تتصف بالثبات، و فوق هذه الحدود سينتقل أي نظام صحي إلى اقتصاديات الحجم المتناقصة، و بالتالي المنفعة المترتبة عن الإنفاق الزائد سوف تعطي عائد أقل، و سيضل تأثير عوائد الحجم المتناقصة تأثيرا سلبيا على الإنتاج الصحي حتى نصل إلى أقل كفاءة حجمية، و هي التي يسجلها النظام الصحي الياباني بـ 4,9%. و الملاحظ على مؤشرات الكفاءة التي يحددها التوجه المدخلي وجود اقتصاديات الحجم المتزايدة، و بالتالي هناك مبررات فنية ملزمة للزيادة في حجم النفقات و الموارد الصحية لربح الفوارق في المخرجات، و التي توجد ما بين اقتصاديات الحجم المتزايدة و اقتصاديات الحجم الثابتة، حيث ينبغي على الأنظمة الصحية في بلدان: كوديفوار، الكاميرون، موريتانيا، أنغولا و الكونغو أن تسعى إلى بلوغ منطقة الحجم الأمثل (MPSS)، بالرفع في: الإنفاق الصحي و عدد الأسرة و عدد الأطباء على التوالي إلى حدود 111 دولار سنويا، 20 سرير و 8,1 طبيب.

3- محددات كفاءة الأنظمة الصحية للعينة

بعد دراسة و تحليل حساسية كلا النموذجين لمدخلات ومخرجات النظام الصحي يتم تقدير المعادلات لكفاءة النظم الصحية انطلاقا من تحديد المتغيرات التي يمكن أن تفسر كفاءة النظم الصحية.

3-1 المتغيرات المحذوفة لأسباب إحصائية

كما قمنا بحذف الارتباطات القوية، و التي تفوق 70% في الارتباطات الموجبة و 70-% في الارتباطات السالبة(راتول،)2009، لتفادي الحصول على الارتباط المتعدد ما بين المتغيرات المفسرة (Multicolinéarité) في نموذج Tobit المستخدم، و حذف المتغيرات المفسِرة التي لها علاقات ارتباط قوية مع المخرجات و المدخلات ، و التي ينتج عنها تحيز في النتائج المتحصل عليها، لكن هذا لا يمنعنا من حساب الارتباط البسيط بين مؤشرات الكفاءة و هذه المتغيرات المحذوفة، و على ذلك كان جدول الارتباطات كما يلي:

جدول رقم(6): الارتباطات بين المتغيرات المفسرة المحذوفة و مؤشرات الكفاءة

المتغيرات المحذوفة	وحدة القياس	الكفاءة المخرجية	الكفاءة المدخلية
الدخل الفردي حسب فئات الدخل	متغير أصم ضعيف---2-3-4-- -عالي	*** 0,1862	0,06051
الإنفاق الصحي من الناتج الاجمالي الخام PIB	%	** 0,18331	0,0365
التأمين الصحي الخاص من الإنفاق الصحي الخاص	%	-0,12758	-0,11401
التأمين الصحي الخاص من إجمالي النفقات الصحية	%	*** -0,21548	*** -0,19895
الدخل الفردي	دولار	*** 0,23555	* 0,14686
السكان فوق 60 سنة	% من مجموع السكان	*** 0,32472	0,05206
الخصوبة	عدد الأطفال لكل امرأة	*** -0,46018	-0,05181
التلقيح ضد الحصبة	%	*** 0,4024	*** 0,21364
المرافق الإصحاحية المحسنة	%	*** 0,46142	* 0,14447
مياه الشرب المحسنة	%	*** 0,46	0,11472
مستوى الحكم الراشد	أسوأ – 2.5 ـــ 2.5+ أحسن	*** 0,2619	* 0,17104

المصدر: مخرجات برنامج MINITAB 15

*: معنوية 10%، **: معنوية 5%، ***: معنوية 1%

الملاحظة البارزة أن المتغيرات المفسرة كان لها علاقة يمكن أن تكون موافقة للمنطق مع مؤشري الكفاءة، سواء المدخلي أو المخرجي، كما أن علاقات الارتباط كانت معنوية أكثر (10 علاقات معنوية من بين 11 علاقة) بالنسبة لمؤشرات الكفاءة المخرجية، بالمقارنة مع مؤشرات الكفاءة المدخلية، و تبدو متغيرات: الخصوبة، التلقيح ضد الحصبة، المرافق الإصحاحية المحسنة و مياه الشرب المحسنة، العوامل الأكثر ارتباطا بالأنظمة الصحية الكفؤة من ناحية الاستغلال الجيد للموارد، بمعاملات ما بين 40 و 46%، و بمعنوية 1%، متفوقة على متغير الدخل الفردي، و لتدل على أن ارتفاع الدخل شرط لازم و ليس كافي لتحقيق النتائج الصحية الجيدة بأقل موارد مستعملة، و يعتبر مؤشر الخصوبة العالي (أول مرة يتم ربطه بكفاءة الأنظمة الصحية) مرتبطا

بالأنظمة الصحية غير الكفؤة، يمكن أن يرجع هذا للعبء الاقتصادي، الاجتماعي و النفسي الذي يمكن أن يتركه العدد الكبير للأطفال على الأسرة، و على التحكم و الرعاية النفسية و الاجتماعية و المعرفية، الواجب أن يتلقاها الأطفال، فينتج عنه إهمال و تردي وضعية الأطفال، و يحدث هذا خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة، و بالتالي يمكن أن يكون لهذا أثر سيء على بقية حياة الطفل، و الملاحظ أن هذا المعدل مرتفع في البلدان المتخلفة (أفريقا بمتوسط 4,7) و منخفض في البلدان المتطورة (أوروبا 1,7)، ومن الملاحظ كذلك ارتباط متغير نسبة السكان فوق سن 60 سنة مع مؤشر الكفاءة بالإيجاب، ليدل على البلدان التي تحقق نتائج أفضل على المستوى الصحي، أكثر من دلالته على التكلفة الإضافية التي يتحملها النظام الصحية نتيجة ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية في المجتمع، و التي تستفيد أكثر من غيرها من خدمات النظام الصحي، و ترجع سبب هذه النتيجة إلى أن النسبة العالية لهذه الفئة العمرية في المجتمع ما هي إلا شبه مرادف لأهم متغير لقياس الحالة الصحية للمجتمع، ألا و هو الأمل في الحياة (بنسبة ارتباط تفوق 60% في عينتنا).

أما متغيرات هيكل تمويل الأنظمة الصحية فيشير متغير نسبة الإنفاق الصحي من PIB، للأهمية التي تعطيها الدول للنظام الصحي و لصحة مواطنيها، و تبدو هذه البلدان حريصة على الإنفاق الرشيد لهذه الموارد المسخرة، كحرصها على تخصيص ميزانيات ضخمة للصحة، و هي في أغلبها بلدان متطورة، أما متغير نسبة التأمين الصحي الخاص من الإنفاق الصحي الخاص، و رغم عدم معنويته إلا أن إشارته السلبية توضح أن قيام الفرد بالدفع المباشر للنفقات الصحية، يعد أكثر كفاءة من التأمين عند المؤسسات التأمينية الخاصة، هذا على مستوى الفرد، و كذلك فيما يخص متغير نسبة التأمين الصحي الخاص من إجمالي النفقات الصحية ظهر سالبا مع الكفاءة، ليؤكد بدوره على أن التوجه نحو التأمين الخاص يبدو أكثر عدالة في توزيع الأعباء المالية المترتبة عن المرض، للأشخاص المؤمنين عند المؤسسات التأمينية الخاصة، لكنه طريقة غير كفؤة لبلوغ النتائج الصحية المرغوبة. و يأتي في الأخير مؤشر الحكم الراشد المعد من طرف البنك الدولي، و الذي يضم 6 مؤشرات، بحيث تعكس أبعاد واسعة من الحكم، و هي: التصويت و المحاسبة، الاستقرار السياسي و غياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، حكم القانون و الرقابة على الفساد(World Bank. 2013) و المؤشر محصور ما بين الحدين –2.5 و 2.5+، من الحكم الراشد السيئ إلى الحكم الراشد الجيد على الترتيب، و جاء هذا المؤشر كذلك موافقا للنظرة الاقتصادية، من أن جودة الحكم الراشد تؤثر كذلك في سير المؤسسات الصحية، و بالتالي تؤثر على النتائج الصحية على مستوى البلد، و تجعل عمل النظام الصحي أكثر سهولة و وضوح لبلوغ المرامي الصحية.

3-2 المتغيرات المفسرة لكفاءة النظم الصحية: نتطرق للمتغيرات الداخلية و الخارجية و التي يمكن أن يكون لها تأثير على كفاءة النظم الصحية، أو التي لها تأثير على الحالة الصحية و من ثم يمكن أن يكون لها تأثير على كفاءة النظم الصحية للعينة التي لدينا و المتكونة من 131 نظام صحي، كما أن هناك متغيرات متعلقة بخصائص بالنظام الصحي، لكنها تحت تصرف متخذي القرار في السياسة الصحية، و ليس تحت تصرف متخذي القرار في مسار إنتاج الخدمات الصحية، كالمستشفيات و المراكز الصحة و المدراء (Wranik-Lohenz، 2004) و عليه كانت المتغيرات التي يمكن أن تفسر الاختلاف في مؤشرات الكفاءة كما يلي:

1- متغيرات متعلقة بخصوصيات النظام الصحي: تتمثل في متغير (نسبة الإنفاق العمومي على الصحة من مجمل الإنفاق العمومي، نسبة النفقات الصحية العمومية من النفقات الصحية الإجمالية، نسبة الدفع المباشر من الإنفاق الخاص (الشخصي) على الصحة، نسبة التلقيح من اللقاح الثلاثي(DTP)3 .

2- متغيرات متعلقة بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الديمغرافي و البيئي: وتتمثل في متغير (توزيع الدخل نسبة السكان فوق المستوى الثانوي، نسبة الذين يتناولون مشروبات كحولية للسن أكبر من 15 سنة، نسبة سكان الحضر، مقدار انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون.

3-3 تحليل محددات كفاءة النظم الصحية

سنحاول من خلال هذا العنصر تفسير مؤشرات الكفاءة المدخلية و المخرجية بالمتغيرات الداخلية و الخارجية المتعلقة بالنظام الصحي و منه كانت النتائج باستخدام نموذج انحدار Tobit بالشكل التالي:

3-3-1 محددات الكفاءة بالتوجه المخرجي

أظهرت نتائج التقدير باستخدام انحدار Tobit بالشكل الموالي، و للتفصيل يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 6، و الجدول يبين المعاملات المقدرة للمتغيرات التسعة المفسرة لمؤشرات الكفاءة المخرجية:

جدول رقم (7): المعادلة المقدرة باستخدام انحدار Tobit بالكفاءة المخرجةEFFOUT

المتغير المفسر	رمز المتغير	المعامل	نسبة المعنوية
الثابت	C	93,59146	0,0000
مستوى تناول الكحول	ALCO	-0,106395	0,2666
مستوى غاز ثاني أكسيد الكربون	CO2	0,075999	0,2163
اللقاح الثلاثي DPT3	DPT3	0,131133	0.0000
نسبة الإنفاق الصحي العمومي من الإنفاق الصحي	DSDTOT	-0,019605	0,4457
نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي	DSPUB	0,265554	0,0126
المتعلمون فوق المستوى الثانوي	EDU	-0,002879	0,8933
معامل GINI لتوزيع الدخل	GINI	-0,169679	0,0003
نسبة سكان الحضر	URBAI	-0,017107	0,3915
نسبة الدفع الصحي المباشر من الإنفاق الصحي الخاص	VDDPRIV	0,020000	0,3063

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 4.1

و يمكن وضع المعاملات في شكل معادلة كما يلي:

$$EFFOUT = 93,59145 - 0,10639*ALCO + 0,07599*CO2 + 0,13113*DPT3 - 0,0196*DSDTOT + 0,2655*DSPUB - 0,00287*EDU - 0,16967*GINI - 0,0171*URBAI + 0,02*VDDPRIV$$

R-squared = 0,408669 , Adjusted R-squared = 0,359392 , N=131.

الملاحظ أن المتغيرات التسعة استطاعت أن تفسر حوالي 35,9 % من التغيرات في مؤشر الكفاءة، و هي إشارة (رغم ضعفها) إلى أن المتغيرات المحيطة بالنظام الصحي والميزة لهيكله، لها جزء لا يمكن التغاضي عنه لتكون السياسيات الصحية المطبقة أكثر كفاءة، و تبقى النسبة الباقية من التفسير (64,1 %) يمكن أن تفسرها متغيرات أخرى لم يتم إدراجها كمتغيرات مفسِرة، و إلى (على غير العادة في التطبيقات الإحصائية) سوء الاستغلال للموارد الصحية من طرف القائمين على الأنظمة الصحية، كما نلاحظ أن أغلبية المعاملات كانت موافقة للنظرة الاقتصادية، و ظهرت فقط 3 معاملات بمعنوية مقبولة، و الملاحظ أنه كلما زادت نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي بـ 1 % زادت كفاءة استغلال الموارد بـ 0,2655 %، و يأتي متغير تناول الكحول بعلاقة سلبية، عكس ما شاهدناه سابقا في علاقته الموجبة مع متغير الأمل في الحياة، أما متغير انبعاث غاز CO2 فنرى أنه يشير إلى الدول الصناعية الغنية أكثر من إشارته إلى التلوث الذي يصيب الهواء لهذا كانت إشارته موجبة مع الكفاءة، و بعلاقة غير منطقية، و الملفت للانتباه

كذلك ظهور متغير نسبة سكان الحضر بعلاقة سلبية، و التي يمكن أن تشير إلى العوامل السلبية التي يمكن أن تصيب الفرد من جراء التلوث الهوائي، الأمراض النفسية، ارتفاع ضغط الدم نتيجة المواصلات و الزحمة، و كما رأينا في الجانب النظري أن شرب الكحول مرتبط أكثر بالحضر دون الريف، بالإضافة إلى حوادث الطرقات، و يظهر كذلك متغير نسبة المتعلمون فوق المستوى الثانوي بعلاقة سلبية غير منطقية مع مؤشرات الكفاءة، رغم ضعفها و عدم معنويتها، و نشير إلى أن متغير التمدرس تفاوتت نتائجه من دراسة إلى أخرى، من السلبي غير المعنوي كما في دراسة Jaouadi Jemai عام 2007، إلى الموجب المعنوي كما في دراسة Jayasuriya et Wodon عام 2003 و دراسة A. Afonso and M. St. Aubyn عام 2006 و دراسات أخرى، و بالتالي من الخطأ اعتبار تأثير مستوى التمدرس سلبيا على كفاءة الأنظمة الصحية، فللتعليم عديد المزايا على النظام الصحي و المجتمع و مؤسساته، و ما يمكن استخلاصه فيما يخص المؤشرات الثلاثة المعنوية، و المتمثلة في اللقاح الثلاثي DPT3 و مؤشر نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي اللذين لهما تأثير موجب على كفاءة النظم الصحية في الاستغلال الجيد للموارد، و كذلك معامل GINI لتوزيع الدخل الذي له تأثير سلبي يعرقل الأنظمة الصحية لبلوغ أهدافها.

2-3-3 محددات الكفاءة بالتوجه المدخلي

أظهرت نتائج التقدير باستخدام انحدار Tobit للمتغيرات التسعة المفسرة لمؤشرات الكفاءة المدخلية و الجدول التالي يبين المعاملات المقدرة :

جدول رقم (8): المعاملات المقدرة لنموذج TOBIT بالكفاءة المدخليةEFFIN

المتغير المفسر	رمز المتغير	المعامل	نسبة المعنوية
الثابت	C	90,23082	0,0193
مستوى تناول الكحول	ALCO	-1,944315	0,0190
مستوى غاز ثاني أكسيد الكربون	CO2	0,279340	0,6058
اللقاح الثلاثي DPT3	DPT3	0,668092	0,0147
نسبة الإنفاق الصحي العمومي من الإنفاق الصحي	DSDTOT	0,097901	0,6711
نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي	DSPUB	1,938677	0,0389
المتعلمون فوق المستوى الثانوي	EDU	-0,179491	0,3364
معامل GINI لتوزيع الدخل	GINI	-1,081105	0,0096
نسبة سكان الحضر	URBAI	-0,256075	0,1562
نسبة الدفع الصحي المباشر من الإنفاق الصحي الخاص	VDDPRIV	0,032352	0,8518

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 4.1

و يمكن وضع المعاملات في شكل معادلة للكفاءة كما يلي:

EFFIN = 90,23082 – 1,94432*ALCO + 0,27934*CO2 + 0,66809*DPT3 + 0,0979*DSDTOT + 1,93867*DSPUB – 0,17949*EDU – 1,0811*GINI – 0,25607*URBAI + 0,03235*VDDPRIV

R-squared = 0.268955 , Adjusted R-squared = 0.208035 , N=131.

الملاحظ كذلك من ناحية تفسير مؤشرات الكفاءة المدخلية أن المتغيرات التسعة استطاعت أن تفسر حوالي 20،8% من التغيرات في مؤشر الكفاءة، و نلاحظ أن نسبة التفسير انخفضت بالمقارنة بتفسير مؤشرات الكفاءة المخرجية، لكن ليست بالنسبة التي يمكن تجاهلها،كما نلاحظ أن أغلبية المعاملات كانت موافقة للنظرة الاقتصادية (7 من 9)، و ظهرت 4 معاملات بمعنوية مقبولة، حيث كلما زاد تناول الكحول بـ 1 لتر للشخص سنويا انخفضت الكفاءة بـ 1،944%، و كلما زادت نسبة التغطية اللقاح الثلاثي DPT3 بـ 1% زادت الكفاءة في التقليل في الموارد المستخدمة بـ 0،668%، و كلما زادت نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي زادت الكفاءة في التقليل من الموارد بـ 1،938%، و كذلك كلما زادت قيمة معامل GINI لتوزيع الدخل (زيادة الاختلال في الدخل) انخفضت الكفاءة بـ 1،08%، و يلزم علينا التحفظ على بقية العلاقات نظرا لعدم معنويتها الإحصائية.

وما يمكن استخلاصه من المعادلات السابقة، أن تدخل الإنفاق الحكومي في تمويل النظام الصحي، سواء بفرض ضرائب أو وضع نظام التأمين الإجباري، يعد من الأساليب الكفؤة لبلوغ الأهداف على مستوى السياسية الصحية، و هذا لكون الحكومة تجنب الفرد من الوقوع في مشكلتي سوء النية و الاختيار السيئ عند تعامله مع الوكالات التأمينية الخاصة، و هذا ما شاهدناه سابقا، حيث كلما زادت نسبة الدفع المباشر من الإنفاق الصحي الخاص زادت الكفاءة في اختيار (كفاءة مدخلية) و استغلال (كفاءة مخرجية) الموارد المستخدمة..

رابعاً: الخاتمة

من خلال محاولتنا تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات على 131 نظام صحي على مستوى العالم، و تحت فرضية عوائد الحجم المتغيرة، تحصلنا على متوسط مؤشر كفاءة يبين حسن استغلال الموارد الصحية (الكفاءة المخرجية) مقداره 98،8%، ليشير إلى الحدود النظرية للصحة البشرية، و

تحصلنا كذلك على مؤشرات كفاءة تشير إلى الاختيار الجيد للموارد الصحية مقداره 84,7%، و الملاحظ على المؤشرات أنها لم ترتبط بصفة واضحة بالدول المتطورة و لا بالدول المتخلفة، و لا بالإنفاق الصحي المنخفض و لا المرتفع، كم أظهرت النتائج أن أغلب أنظمة العينة تتصف باقتصاديات الحجم المتناقصة.

و من ناحية ثبات نتائج النموذجين، فأثبت النموذج المخرجي شدة الثبات إثر حذف أحد مخرجاته، لتعطي النماذج نتائج تشبه الثبات الكلي، فأدنى علاقة ارتباط رتبية كانت 81,3%، و كذلك الأمر بالنسبة لنموذج التوجه المدخلي، بنسبة ثبات كبيرة، لتساهم هذه النتائج بشكل كبير في اعتماد مؤشرات النموذجين.

من خلال مؤشرات الكفاءة المخرجية يظهر النظام الصحي الايطالي المرجع للدول عالية الدخل، و تظهر دولة فيجي المرجع للدول ذات الدخل فوق المتوسط، و كذلك النظام الصحي للدول ذات الدخل تحت المتوسط، و بالتالي من الأحسن الرجوع إلى هذه الأنظمة الصحية لمعرفة مكامن السر للاستغلال الكفؤ للموارد، أما من ناحية اختيار التشكيلة من الموارد المثلى، فتعتبر سانغفورة المرجع للدول ذات الدخل العالي، و النظام الصحي السوري للبلدان ذات الدخل فوق المتوسط، و دول مثل السينغال و الفلبين للبلدان ذات الدخل تحت المتوسط، و بالتالي يجب إتباع الإجراءات الحسنة لهذه البلدان للاختيار الجيد للموارد.

و في علاقات الكفاءة ببعض المتغيرات، و خاصة المخرجية منها، فثبت ارتباطها مع الدخل و نسبة الإنفاق الصحي من PIB، و مستوى الحكم الراشد بالإيجاب، و بنسبة التأمين الخاص و نسبة الخصوبة بالسلب، و إمكانية تفسير الكفاءة بمتغيرات كمعامل توزيع الدخل لـ GINI و مستوى تناول الكحول بالسلب، و بمتغيرات كنسبة الإنفاق العمومي بالإيجاب، و كل هذه العلاقات كانت بمعنوية مقبولة

إن عملية قياس الكفاءة بالغة الأهمية بالنسبة لصانعي السياسات الصحية، أولا: يمكن أن يحقق النظام الصحي الأهداف المسطرة دون أن ينفق المزيد من الموارد (السبب: ربح الفوارق في الكفاءة يؤدي إلى التحسين من أداء النظام الصحي)، ثانيا: بعد عملية قياس الكفاءة يمكن التحقق من المحددات خارج النظام الصحي و التي تجعله غير كفؤ، حيث من الممكن تحديد سبب عدم الكفاءة الراجع إلى: الانتشار العالي لليدز، انخفاض فعالية الحكومة، عدم العدالة في توزيع الدخول، أو الطريقة التي يدار و يمول بها النظام الصحي، ثالثا: القياس المنتظم للكفاءة عبر الزمن يعتبر مهم لمراقبة أثر سياسات الإصلاح الرامية إلى رفع الكفاءة.

و بناءً على ما تقدم، وما تم التوصل إليه من نتائج، فقد تم قبول الفرضية الأولى و القائلة باعتبار «الكفاءة ركيزة أساسية في تسيير النظام الصحي.»

تعرف السلطات و الهيئات المعنية بالقطاع الصحي ضيق في السيطرة المباشرة من قبل السلطات الصحية على القطاع الصحي (نظرا لتأثر نتائجه بقطاعات أخرى)، مقابل المسائلة الواسعة لدور الإشراف من السلطات الصحية على هذا القطاع، و صحة الفرد داخل المجتمع تحدده العديد من العوامل، بما في ذلك الخدمات الصحية، و يرتبط ذلك بالمستوى الصحي للفرد بحالة المسكن و مستوى التعليم، و مستوى التعليم و تنوعه، و مستوى النظافة البيئية، و الخدمات الصحية المتاحة، و مدى إمكانية الحصول عليها، فذا كان المرض آو حالة الانتقاص من حالة السلامة الصحية للفرد يرجع إلى العناصر الأربعة الأولى المتعلقة بالمسكن و الغذاء و البيئة و التعليم، فان الخدمات الصحية تهدف إلى تخليص الفرد من المرض و تمكينه من العودة إلى حالة السلامة الصحية و هذا ما أكدته العديد من الدراسات بحيث أن في المدى الطويل، و المتوسط فإن الطب لا يؤدي إلا دور محدود على الحالة الصحية العامة للسكان، و ذلك بنسبة 10 إلى 20%، ويبقى دور 80 إلى 90% تؤديه المتغيرات البيئية أو المسماة الاجتماعية–الاقتصادية.

و بناءً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وما قدمته الدراسة من دلالات، فقد تم رفض الفرضية الثانية و القائلة بأن «المستوى الصحي للسكان لا يتأثر بشكل كبير بالعوامل المحيطة بالقطاع الصحي.»

يبين توزيع الكفاءة الإنتاجية أن 127 نظام صحي تقع كفاءته الإنتاجية ما بين مستوى كفاءة 100% و 90%، فتوصف هذه الأنظمة بالكفاءة الفنية المرتفعة، و الأربعة أنظمة الأخرى تقع كفاءتها الإنتاجية بين 90% و 85,9%، فتوصف هذه الأنظمة بتحقيق نتائج كفاءة فنية أعلى من المتوسط، و هو ما يبين التقارب الشديد بين أداء الأنظمة الصحية على سواء كانت متطورة أو نامية، و بالتالي نحصل على متوسط كفاءة للعينة مقدر بـ 98,8%.

و بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم رفض الفرض الثالث والقائل «بعدم وجود تقارب بين الأنظمة الصحية للعينة في تحقيق درجات الكفاءة الإنتاجية.»

يبين توزيع الكفاءة المدخلية أن 67 نظام صحي حصل على كفاءة مدخلية كاملة و قدرها 100%، وحصلت 8 أنظمة صحية على مؤشرات كفاءة أقل من 100% و أكبر أو يساوي 90%، فتوصف هذه الأنظمة بالكفاءة المرتفعة، و 18 نظام تقع كفاءته المدخلية بين 90% و 80%، فتوصف هذه الأنظمة بتحقيق نتائج كفاءة أعلى من المتوسط، حيث يظهر المجال المتوسط بين 60 % و 80%، و الذي يحتوي على 19 نظام صحي، و يقع 12 نظام صحي في المجال الضعيف المحصور بين 40% و 60%، و المجال الضعيف جدا تظهر فيه 7 أنظمة بالمجال أقل من 40%، و هو ما يبين التباعد الكبير بين أداء الأنظمة الصحية على من حيث الكفاءة المدخلية التي تبين حسن اختيار الموارد الصحية، و بالتالي نحصل على متوسط كفاءة للعينة مقدر بـ 84,7%.

و بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم قبول الفرض الرابع والقائل «بوجود تباين واضح بين الأنظمة الصحية للعينة في تحقيق درجات الكفاءة المدخلية.»

كما يشترط في النظام أن يكون كفؤا تماما أن لا يحتوي على مخرجات فائضة (Outputs Slacks) أو مدخلات راكدة (Inputs Slacks)، و هو ما يوصف بالكفاءة الكاملة (Fully Efficient)، و نرى أكثر نظام صحي مرجعي (حصل على كفاءة كاملة و ليست كفاءة بتباطؤات) هو الخاص ببلد فيجي بـ 14 مرة من مجموع 131 مسألة للنموذج DEA، و يتبعه النظام الصحي الايطالي بـ 10 مرات، ثم أنظمة: استونيا، بيلاروسيا، سوريا و الرأس الأخضر بـ 09 مرات لكل منهما، ثم أنظمة: عمان، البحرين، قبرص و سيريلانكا بـ 8 مرات، وعليه تعتبر هذه الأنظمة أنظمة مرجعية (Peers Or Benchmarks)،

و تصنف بلدان مثل: فيجي، سوريا و سيريلانكا اقتصاديا ضمن البلدان ذات الدخل تحت المتوسط، حيث ينفق النظام الصحي لدولة فيجي 194 دولار سنويا على الفرد (أكثر من 40 مرة ما ينفق على الفرد الأميركي (8233 دولار سنويا))، ليحصل على نتائج صحية كمؤشر الأمل في الحياة يساوي 70 سنة للفرد.

و بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم رفض الفرض الخامس والقائل «بعدم إمكانية أن تكون البلدان الضعيفة اقتصاديا مرجعا جيدا لكفاءة النظام الصحي».
ظهر مؤشر مستوى تناول المشروبات الكحولية للفرد، بعلاقة تأثير سلبية و ذات معنوية مقبولة، حيث كلما زاد هذا الأخير بـ 1% انخفضت الكفاءة في التقليل من الموارد بـ 1,944-%، لتبين العلاقة أن ارتفاع مستويات تناول الكحول يعد عائق أمام أهداف الأنظمة الصحية، و انحراف عن توجيه الموارد الصحية إلى من يستحقها.

و بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم قبول الفرض السادس والقائل «بوجود تأثير سالب و بمعنوية مقبولة لمؤشر مستوى تعاطي الكحول بين الأفراد على كفاءة النظام الصحي.»
ظهر مؤشر معامل GINI بعلاقة تأثير سلبية و ذات معنوية مقبولة مع مؤشر الكفاءة المدخلية، حيث كلما زادت قيمة معامل GINI لتوزيع الدخل (زيادة الاختلال في الدخل) انخفضت الكفاءة في اختيار الموارد الأقل بـ 1,08%، لتبين العلاقة أن عدم العدالة في توزيع الدخول يكلف الحكومة نفقات زائدة لتغطية التفاوت في المستويات الصحية للسكان.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم قبول الفرض السابع والقائل «بوجود تأثير سالب و بمعنوية مقبولة لمؤشر GINI لتوزيع الدخل على كفاءة النظام الصحي.»

ظهر مؤشر نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي، بعلاقة تأثير موجبة و ذات معنوية مقبولة، حيث كلما زاد هذا الأخير بـ 1% زادت الكفاءة في التقليل من الموارد بـ 1,938%، و كذلك الزيادة في استغلال الموارد بـ 0,265%، لتبين العلاقة أن الإنفاق الحكومي يعد من الأساليب الكفؤة لبلوغ الأهداف على مستوى السياسية الصحية، و هذا لكون الحكومة تجنب الفرد من الوقوع في مشكلتي سوء النية و الاختيار السيئ عند تعامله مع الوكالات التأمينية الخاصة، و يسعى لتوفير الفرص الصحية لكافة المواطنين في جو من العدالة الاجتماعية.

و بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم رفض الفرض الثامن والقائل «بوجود تأثير سالب و بمعنوية مقبولة لمؤشر نسبة الإنفاق الصحي العمومي من مجمل الإنفاق العمومي على كفاءة النظام الصحي."

الهوامش

(1) معامل الاختلاف: $CV=\frac{\sigma}{\bar{x}}$

-يتم ايجاد مؤشرات الكفاءة بالتوجه المخرجي و التوجه المدخلي و هذا بحل مسألتي البرمجة الخطية في نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة :

حساب مؤشر الكفاءة المدخلية و الكفاءة المخرجية في مختلف نماذج اقتصاديات الحجم الثابتة و المتغيرة

نوع الحدود	التوجه المدخلي	التوجه المخرجي
CRS	$\text{Min } \theta_o$ s.c; $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \le \theta_o\, x_{io} \quad i = 1, 2, \ldots, m$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \ge y_{ro} \quad r = 1, 2, \ldots, s$ $\theta_o, \lambda_j \ge 0.$	$\text{Max } \phi_o$ s.c; $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \ge \phi_o\, y_{ro} \quad r = 1, 2, \ldots, s$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \le x_{io} \quad i = 1, 2, \ldots, m$ $\phi_o, \lambda_j \ge 0.$
VRS	بإضافة قيد: $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$	
NIRS	بإضافة قيد: $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \le 1$	
NDRS	بإضافة قيد: $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \ge 1$	

Source: Wade. D. Cook, Joe Zhu, *Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005, p. 10.

المراجع العربية

خالد بن منصور الشعيبي، 2004، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص. 316

محمد راتول، 2009 الإحصاء الوصفي الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المراجع الأجنبية

Afonso A., St. Aubyn M. 2006. " Relative Efficiency Of Health Provision: A DEA Approach With Non-Discretionary Input.s", Department of Economics, ISEG-UTL, Working Paper N 33.

Alan Williams. 2001"Science or Marketing at WHO ?." A Commentary On 'World Health 2000', Health Economics, N 10.

Alexander C.A., Busch G., Stringer K.. 2003."Implementing And Interpreting A Data Envelopment Analysis Model To Assess The Efficiency Of Health Systems In Developing Countries ." IMA Journal of Management Mathematics, vol. 14, N 1. , p. 49-63.

Coelli T.1996, " A Guide to DEAP Version 2.1.: A Data Envelopment Analysis (Computer) Program.", New South Wales, CEPA Armidale, Australia, Working Paper 96-08.

Denis-Clair Lambert.Ed.2001. La Santé, Clé Du Développement Economique: Europe De L'est Et Tires Mondes.L'Harmattan, France.

Evans, A. Tandon, C. jl Murray, J. A Lauer.2000. "The comparative efficiency of national health systems in producing health: an analysis of 191 countries.",Geneva, Switzerland, World Health Organization, Global Programme on Evidence for Health Policy, Discussion Paper № 29.

Gakidou,C.J.L.Murray,J.Frenk.2000. "Measuring Preferences on Health System Performance Assessment."World Health Organization,Geneva, Swissland.GPE Discussion Paper Series: No.20.

Gupta, M. Verhoeven.2001.“The Efficiency Of Government Expenditure Experiences From Africa.” Journal of Policy Modeling, vol. 23. p. 433 – 467.

Herrera S., Pang G. 2005. “Efficiency Of Public Spending In Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach.”,World Bank,Policy Research Working Paper N 3645.

Hollingsworth, J. Wildman.2002.“The Efficiency of Health Production: Re-estimating the WHO Panel Data Using Parametric and Nonparametric Approaches to Provide Additional Information.”, Centre for Health Program Evaluation Working Paper 131.

Jaba, C. Balan, I. B. Robu. 2013.“The Assessment of Health Care System Performance Based on the Variation of Life Expectancy,” 1st World Congress of Administrative & Political Sciences (ADPOL-2012), Procedia - Social and Behavioral Sciences, N 81.

Jaouadi Jemai I.2007. “Total Performance of the Health Systems: A Comparative Study of Arab and African Countries.”, International Review of Business Research Papers, vol.3, №4. p. 111-124.

Jacobs, P. C. Smith, A. Street. 2006. “Measuring Efficiency in Health Care; Analytic Techniques and Health Policy.” Cambridge University Press, New York, USA. p. 165.

Jayasuriya R., Wodon Q. 2003. “Efficiency In Reaching The Millennium Development Goals.”, World Bank, Washington DC Working Paper N°9.

Quey-Jen Yeh,1996, “The Application of Data Envelopment Analysis in Conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation”, *Journal of the O. Research Society*, Vol. 47, №. 8, p. 981.

Retzlaff-Roberts D.,Chang C.F., Rubin R.M.2004.“Technical Efficiency In The Use Of Health Care Resources: A Comparison Of OECD Countries.”, Health Policy, vol. 69, N 1. p. 55-72.

Samuel Ambapour.2004. «Efficacité Technique Comparée Des Systèmes De Santé En Afrique Subsaharienne : Une Application De La Méthode De DEA.»,Document De Travail N 10, Brazzaville, Congo,.Bureau D’application Des Méthodes Statistiques Et Informatiques .

Tandon, CJL Murray, J. Lauer, D. B Evans.2000. “Measuring overall health system performance for 191 countries.” Geneva, Switzerland, World Health

Organization, (Global Programme on Evidence for Health Policy, Discussion Paper № 30.

Wade. D. Cook, Joe Zhu, 2005,"Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA", Springer Science Business Media, New York,USA ,p. 10.

William Greene.2003, "Distinguishing Between Heterogeneity and Inefficiency: Stochastic Frontier Analysis of the World Health Organization's Panel Data on National Health Care Systems.", Stern School of Business, N.Y. University, Working Paper EC-03-10.

World Bank. 2013 "Risk and Opportunity; Managing Risk for Development." World Development Report 2014, World Bank, Washington DC, USA.

Wranik-Lohenz, 2004 "The Health Care System –Black Box Or Bermuda Triangle-; Four Essays On Economically Desirable Health Care System Characteristics", Thesis To Obtain Doctor Of Philosophy, Faculty Of Graduate Studies, Department Of Economics, University Of Manitoba, Canada.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر - العدد الأول - (2015) 147 - 154
المعهد العربي للتخطيط

مراجعة كتاب

ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!

Paul Krugman , End This Depression Now!, W.W. Norton & Company, .NEW YORK ,2012.272 p

مراجعة : عبد الحميد مرغيت

أولاً : المقدمة

يعتبر كتاب « ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!» لصاحبه الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان[1] الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، امتدادا لكتاب سابق أصدره عام 2009 حمل عنوان «»العودة إلى الكساد العظيم. . . أزمة الاقتصاد العالمي» [2] ، هذا الأخير تناول فيه بالدراسة والتحليل سلسلة الأزمات المالية في العقود الأخيرة وخاصة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي أعقبها دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي حاد أعتبر الأسوء منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي.

وفي كتابه الجديد « ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد!» الذي يصب في عموم تيار الاقتصاد الكلي ،يقدم «بول كروغمان « مجموعة من الآراء و الأفكار التي كان يكتبها في عموده في صحيفة «نيويورك تايمز» حول النتائج التي تلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ولاسيما الدمار البشري الذي تسببت فيه البطالة الأمريكية المرتفعة و الطويلة الأمد والتي يرى المؤلف أنها لابد أن تكون في بؤرة اهتمام صناع السياسة . وفي مايلي تلخيص لأهم الأفكار التي وردت في فصول هذا الكتاب .

ثانياً : استعراض لأهم ماتضمنه الكتاب

لقد حاول «بول كروغمان» في مؤلفه « ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد! «تعميق النقاش حول سبل معالجة النتائج المدمرة للأزمة المالية العالمية وبشكل خاص حالة البطالة و الكساد التي تميز الاقتصادات المتقدمة ،و الناجمة حسبه عن عدم كفاية الطلب الذي يعتبر مشكلة كبيرة تواجه الاقتصاد العالمي حيث يرجح أن تستمر طويلا . ومن ثم قدم مجموعة من المقترحات الواقعية للتعامل مع هذا الوضع المتأزم كضرورة التخلي عن سياسات التقشف والتصدي بالأساس للبطالة و التفاوت الاجتماعي ودعم المستثمرين و الأسر الغارقين في المديونية. وتشكل هذه الإجراءات

*الأستاذ عبدالحميد مرغيت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل،
البريد الإلكتروني:merghit@hotmaill.com.

أساسيات «الفكر الكينزي» –الذي يعد كروغمان من كبار أنصاره وخبرائه– والتي تعتبر أن التدخل الحكومي يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادي.

وقد تضمن الكتاب ثلاثة عشر فصلا، تصدى اثنتا عشر فصلا منه لتحليل أزمة الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين خصص فصل واحد منه (العاشر) للحديث عن أزمة الوحدة النقدية الأوروبية «اليورو» والمشاكل التي يتخبط فيها الاتحاد الأوروبي.

ففي الفصل الأول من الكتاب يقدم «كروغمان» للقارئ استعراضا لبعض التداعيات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما الدمار البشري الذي تسببت فيه البطالة الأمريكية، حيث يسوق المؤلف مثلا أنه عقب الأزمة أعلنت شركة Mc Donald عن خلق خمسون ألف منصب شغل تقدم له حوالي مليون طالب عمل. كما يبين المؤلف بأن مشكلة البطالة التي كانت في السابق ظاهرة عابرة، قد طال أمدها خلال هذه الأزمة حيث أن الأفراد الذي فقدوا مناصب عملهم كان من الصعب عليهم العودة إليه. فقد كانت الفئات العمرية المحصورة بين 25 إلى 54 سنة هي الأكثر تعرضا للبطالة، كما أن قطاع الإدارة وخاصة مجال التربية كانت الأكثر تضررا بالتسريحات من العمل (مثلما أشار لذلك في الفصل 12)بسبب سياسة التقشف و خفض الإنفاق التي تبنتها المؤسسات المعنية بصنع السياسات الاقتصادية في أمريكا.

ويفند المؤلف في هذا الفصل بعض الادعاءات و الأغلوطات التي سادت النقاش السياسي في أمريكا خلال الأزمة وبعدها بشأن السياسات الاقتصادية الكلية في ما يخص توجيهها نحو غايات طويلة الأجل وليس قصيرة الأجل. فهو يرى أن تركيز سياسة المالية العامة على القضايا طويلة الأجل والادعاء بأن للبطالة عنصرا هيكليا(نقص اليد العاملة المؤهلة) لا تعالجه سياسات الطلب كان خطئا فادحا لأنه تجاهل معاناة الأفراد من الأزمة، فقبل التحضير للأجل الطويل لابد من حل المشاكل العالقة في الأجل القصير.

وفي الفصل الثاني يعرج «كروغمان» لشرح أسباب الكساد الذي أعقب الأزمة، حيث يعتقد أن أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي – أو على الأقل البلدان الغنية نسبيا فيه – هي مشكلة لم تخطر قط ببال كثير من الاقتصاديين. فللمرة الأولى منذ ثلاثينات القرن العشرين، يعاني العالم فيما يبدوا نقصا مستمرا في الطلب الكافي، و الذي يقصد به ببساطة أن الأشخاص لا ينفقون بالقدر الكافي للاستفادة من الطاقة الإنتاجية التي نملكها، فانخفاض الطلب ساهم في زيادة خطورة الأزمة التي تواجهها أمريكا. فقد نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المجمع للاقتصادات المتقدمة بنسبة 18 بالمائة بين عامي 2000 و 2007، ودعت التوقعات التي أعدت آنذاك إلى مواصلة النمو بمعدلات مماثلة في الأجل المتوسط، ولكن يبدو في الواقع أن الاقتصادات المتقدمة كانت ستنمو بنسبة لا تزيد على نحو 6% بين عامي 2007 و 2014، بما يعني ضمنا وجود تراخي اقتصادي (فجوة الناتج) نسبته 10بالمائة عما كان يعتقد أنه الاتجاه العام. وفي نفس السياق يرى «كروغمان» أن زيادة الطلب يظل الأزمة التي لم تحل من قبل صناع السياسة، فبالرغم من أن البنوك قد عمدت

إلى خفض معدل الفائدة لتحفيز الاقتصاد إلا أنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا، ويفسر المؤلف ذلك بالمشكل الهيكلي لأمريكا الذي يفضل سياسة التقشف وخفض الإنفاق على سياسة التوسع في النفقات لحفز الاقتصاد.

وفي الفصل الثالث الموسوم «لحظة منسكي» تناول كروغمان بالشرح لأسباب حدوث الأزمة المالية العالمية بالاعتماد على فرضية « الاستقرار المولد لعدم الاستقرار « لصاحبها الاقتصادي الأمريكي « Hyman Minsky (1919–1996) « الذي لطالما حذر من مخاطر الأزمات المالية ،لكن صانعي السياسات الاقتصادية تجاهلو أعماله بالرغم من أهميتها ،نظرا لكون يغلب عليها التوسع في استخدام الرياضيات والنماذج المعقدة. فلقد صاغ مينسكي فرضية «الاستقرار المولد لعدم الاستقرار» بالاعتماد على مفهوم الرافعة المالية الذي يقصد به نسبة الديون إلى الأصول أو الدخل. فمن وجهة نظره تؤدي فترات الاستقرار المالي إلى المزيد من الرفع المالي نظرا لتراجع مخاطر عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم، غير أن هذه الزيادة في الرفع المالي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، أو بمعنى آخر تمهد الطريق للأزمات المالية والاقتصادية.

وهنا يجزم كروغمان أنه عندما حدثت الأزمة المالية العالمية 2008 أدرك الكثير من الاقتصاديين في العالم أهمية الفرضية التي وضعها مينسكي و التي أصبح يطلق عليها لحظة «مينسكي»، وهي تعبير عن اللحظة التي يكون عندها المستثمرون المثقلون بالديون مجبرين على البيع –ككتلة واحدة–لأصولهم من أجل مواجهة احتياجاتهم من السيولة ، وبالتالي يطلقون شرارة دوامة الهبوط المتعاقب والحاد في أسعار هذه الأصول، و تبعا لذلك يحدث اضطراب مالي يمكن أن يتحول إلى أزمة اقتصادية. وهذا بالضبط ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ووفقا لكروغمان فقد تزايدت ديون الولايات المتحدة بدءا من 1980، ولكن هذه الديون لم تؤدي إلى تعريض سلامة الولايات المتحدة للخطر إلا خلال الأزمة الحالية، عندما تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية. وهنا يعترف المؤلف بحدوث قدر كبير من الرفع المالي للابيين الأسر الأمريكية حيث ارتفعت مستويات الديون إلى أصولهم ودخولهم، ونفس الشيئ حدث لقطاع الأعمال. وتبعا لهذا الارتفاع يصبح الاقتصاد بأكمله يكون عرضه للأزمة عندما تتحول الأوضاع على نحو غير مناسب.

وفي الفصل الرابع المعنون «عناد المصرفيين»يدحض كروغمان الفكرة القائلة أن السبب في الأزمة كان تدخل الحكومة في الأسواق وعمليات عمالقة الرهن العقاري « Fannie Mae» و « Freddie Mac» في الولايات المتحدة الأمريكية. كما بين بطلان ادعاءات المصرفيين الذين أسمعوا الأمريكيين بأن الاقتصاد بدأ في التعافي بشكل جيد و أن عمليات الإقراض الكبيرة وبمعدلات فائدة منخفضة ستسهم في إنجاح برنامج تحفيز الاقتصاد ،حيث يعتبر المؤلف ذلك أكذوبة كون الاقتصاد لايزال لم يتعافى بعد.

أما في الفصل الخامس الذي حمل عنوان «العصر الذهبي الجديد» فيقر الكاتب بأن حدة التفاوتات الاجتماعية قد تنامت بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الأزمة أكثر من أي وقت مضى. فعلى الرغم من أن أمريكا تمر بأزمة إلا أن الأغنياء قد أصبحوا أكثر ثراء من ذي قبل. كما يتنقد المؤلف القرارات التي اتخذها الأشخاص الذي كانوا على رأس إدارة الاقتصاد الأمريكي و التي كانت برأيه سيئة للغاية ، فبحسبه فان السياسات قدمت تحليلا خاطئا للأزمة ولم تستفد من الدروس والعبر التي قدمها اقتصاديون سابقون وفي مقدمتهم الاقتصادي الشهير «جون ماينرد كينز».

وفي الفصل السادس الموسوم «اقتصاد العصور المظلمة» يصف كروغمان حالة الاقتصاد العالمي منذ عام 2008، حيث يعتبر أن الأزمة المالية العالمية قد ساهمت في إحياء الفكر الكينزي الذي أصبح هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما يؤكد المؤلف من جديد على أن نقص الطلب الكافي يظل أكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد العالمي. كما يدحض كروغمان أحد الأفكار المعارضة في مجملها لانتهاج سياسة اقتصادية نشيطة ، وهي أن المعيار الرئيسي لعمل السياسات ينبغي أن يكون ما إذا كانت السياسة تستعيد ثقة مجتمع الأعمال، و ذلك في إشارة إلى تعليقات الاقتصادي البولندي الراحل « Michal Kalecki « عن معارضة مجتمع الأعمال للنتائج التي خلص إليها الاقتصادي البريطاني الشهير « كينز « والتي تنص على أنه إذا كان من الممكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى توظيف العمالة فان ثقة مؤسسات الأعمال لا تصبح هي جوهر السياسة الاقتصادية وغايتها، كما أن أي إجراء تتخذه الحكومة للتأثير على الطلب سيوازنه إجراء يقوم به القطاع الخاص . لكن كروغمان يعارض هذا الطرح ويرى أن الوصفة المثالية للخروج من هذا الكساد هي انتهاج سياسة اقتصادية نشيطة لمعالجة حالات الإخفاق تقوم على فكرة أن الإجراءات الحكومية يمكن أن تؤثر على مستوى الطلب في الاقتصاد: فالحكومة والاحتياطي الفيدرالي ينبغي عليهما تقديم التحفيز المالي المطلوب لمعالجة (أو موازنة) الضعف الحاصل في طلب القطاع الخاص.

وفي الفصل السابع يعرض المؤلف تشريحا لكيفية استجابة أمريكا لتداعيات هذه الأزمة ولاسيما عبر برامج تحفيز الاقتصاد و تقييما لمدى فاعليتها، وفي هذا الشأن يؤكد كروغمان أنها برامج «محتشمة» وغير كافية لبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من الارتفاع الذي شهده الإنفاق العام خلال الفترة 2007–2011 والذي شمل تكثيف البرامج الاجتماعية . وهنا يعترف المؤلف بفشل هذه البرامج التحفيزية كونها غير مناسبة لمعالجة حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب.

أما في الفصل الثامن فقد تناول كروغمان قضية «الخوف من العجز المالي « في أمريكا وتردد «الكونغرس الأمريكي» في الموافقة على المزيد من برامج التحفيز الاقتصادي. حيث يرى المؤلف أن النقاش السياسي في أمريكا تحول من التركيز على البطالة إلى التركيز على قضايا

الديون والعجز. وفي هذا السياق يفند الفكرة القائلة بأن التوتر في أسواق السندات يدعوا إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن العجز. ففي نهاية عام 2011 أصبحت كلفة الاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية في أدنى مستوياتها التي لم تعرفها سابقا، مما جعل من البنوك المركزية تواجه قيودا بسبب الحد الأدنى الصفري – أي استحالة أن تصبح أسعار الفائدة سالبة – والمخاوف بشأن حجم ميزانياتها العمومية، ورغم ذلك لايزال المستهلكين يفضلون الادخار على حساب الاستهلاك. وهنا يرى المؤلف أنه مع التسليم بضرورة تعزيز أوضاع المالية العامة والقيام بإصلاحات ذات مصداقية في المالية العامة في الأجل المتوسط من أجل دعم النمو، فانه لا مخاوف من استمرار زيادة المديونية إذا كان ذلك يسير ببطء مقارنة بمجموع التضخم والنمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يدافع كروغمان عن أهمية الديون في الاقتصاد(مثلما أشار لذلك في الفصل الثالث)، حيث يعتقد أنها ليست شيئا سيئا كما يروج لذلك، كونها تدل على أن الاقتصاد سوف يكن أفقر، بل على العكس ربما تؤدي زيادة الديون إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، ذلك أن الدين الذي يحصل عليه طرف ما، هو أصل يملكه طرف آخر. وهنا يفند كروغمان الشائعات عن تدهور الوضع المالي للولايات المتحدة وزيادة ديونها الخارجية ويعتبرها مبالغا فيها، فكما ينظر للولايات الولايات المتحدة على أنها دولة مدينة، فإن للولايات المتحدة أصول واستثمارات أيضا في الخارج، وأن صافي الأصول الخارجية للولايات المتحدة لا يتجاوز 2.5 تريليون دولارا، وهو رقم ليس بالمخيف في رأي المؤلف إذا أخذنا بالحسبان أن الاقتصاد الأمريكي ينتج سنويا ما يزيد عن 15 تريليون دولارا من السلع والخدمات.

وفي الفصل التاسع الموسوم «التضخم :تهديد الشبح» يوضح كروغمان أن المخاوف التي انتشرت عقب الأزمة بشأن حدوث تضخم مرتفع أمر مبالغ فيه، فبعد عامين ونصف من انطلاق شرارة الأزمة لا تزال معدلات التضخم منخفضة . ومن هنا يؤكد المؤلف على أنه إذا بقي الاقتصاد في حالة كساد فلا يمكن أبدا التخوف من النتائج التضخمية لخلق النقود . وأكثر من ذلك يدعو «كروغمان» إلى انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية حيث يؤيد في ذلك مقترحات الاقتصادي «أوليفيه بلانشار» Olivier Blanchard (و هو المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي)، في ورقة بحثية صادرة عام 2010 بضرورة استهداف نسبة أعلى للتضخم في الظروف الحالية حددها بأربعة بالمائة باعتبارها الأفضل بدلا من اعتماد نسبة اثنين بالمائة كمعيار للسياسة النقدية السليمة.

أما الفصل العاشر فقد خصصه المؤلف لمناقشة أزمة منطقة اليورو ،فبالرغم من المزايا التي يتيحها تقاسم عملة موحدة في الحياة اليومية للأوروبيين لاسيما توفير اختيارات أكثر ،و إضفاء حالة من اليقين و الأمان في عالم الأعمال،إلا أنه بالمقابل لا يمكن التغاظي عن مزايا العملات الذاتية بما تيتحه من إمكانية اللجوء إلى أسلوب التخفيض في قيمة العملة لامتصاص الصدمات الاقتصادية الكبيرة والمستمرة، وهذه المرونة في إدارة العملات مفقودة في ظل العملة الموحدة. فمنطقة اليورو تواجه اختلالات تجارية متباينة و تفاوتات في الأجور ،وفي هذا الشأن

فان البلدان التي تريد مغادرة منطقة اليورو (كاليونان مثلا)ستشهد انهيارا مصرفيا كبيرا،كما سيكون ذلك خسارة سياسية كبيرة للاتحاد الأوروبي.

وفي الفصل الحادي عشر يستعرض «كروغمان» نماذج من الاستجابة غير السليمة في بعض البلدان لتداعيات الأزمة ، فبعد إعلان المؤسسة المالية العملاقة «ليمان برادرز» Lehman Brothers عن إفلاسها الوقائي،وضعت كبريات الدول إجراءات مالية ونقدية توسعية ،ولكن بعض المصرفين وموظفي الخزانة أرادوا تطبيق إجراءات معاكسة تماما ، حيث تمحورت فكرتهم حول خفض النفقات ورفع الضرائب ومعدلات الفائدة بالرغم من التنامي الكبير لمشكلة البطالة. ورغم أن هذا المنطق لم يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أوروبا عمدت إلى رفع معدلات الفائدة ، فبعض البلدان الأوروبية التي لم تستطع التفاوض على ديونها كانت مجبرة رغم إرادتها على خفض نفقاتها والرفع من معدلات الضرائب وهي حالة كل من اليونان ايرلندا واسبانيا.

وفي الفصل ماقبل الأخير (الثاني عشر) يعاود المؤلف الرجوع للحديث عن ظاهرة البطالة التي خلفتها هذه الأزمة .فمنذ العديد من السنوات تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات ،وفي رأي كروغمان فان حل هذا المشكل يمر من خلال التقليل من حدة التفاوت بين الدخول ، إلا أنها ليست بالمهمة السهلة كما أنها لا تحل كامل المشكلة. وهنا يؤكد المؤلف من جديد بأن سياسة التقشف في الإنفاق هي سبب هذه المآسي، وأننا لسنا بلا حيلة أمام قوى السوق ،كما لا يلزم أن يكون مصير الملايين الدخول في فترات بطالة طويلة الأمد تقضي على معنوياتهم . فقد أعطتنا التطورات الحاصلة في علم الاقتصاد الكلي الأدوات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية للقيام بذالك،إذ ينبغي أن تكون زيادة الطلب أولويةً عاجلة لصانعي السياسات.

أما في الفصل الثالث عشر وهو آخر فصل حمل عنوان «أخرجونا من هذه الأزمة» فخصصه المؤلف لاستشراف المستقبل حيث يقول أن إعادة انتخاب «باراك أوباما» لولاية ثانية جعلت الكثير من الأمريكين يأملون منه القيام بما هو ضروري للعودة بالاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. وهنا يرى المؤلف بأن مهمة «باراك أوباما» ليست بالأمر الهين فقد لا يتمكن من الحصول الغالبية الكافية في مجلس الشيوخ التي تسمح له بوضع الاستراتجيات الاقتصادية الكفيلة بالخروج من هذا الوضع المتأزم.

ويختتم كروغمان كتابه بملحق تحت عنوان «ماذا نعرف حقا عن آثار النفقات العامة؟» حيث يجيب عن ذلك بالقول أنه في حالة الاقتصاد الذي يعاني من كساد كبير ، وتكون معدلات الفائدة المتحكم فيها من قبل السلطات قريبة من الصفر ،فان معالجة الوضع تفرض على السلطات الإنفاق بقوة.فالنفقات العامة هي الوسيلة التي قضيت على أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي ، ونحن اليوم –رغم قلة الأمل –بحاجة إلى هذا النوع من الوسائل. كما أشار المؤلف أيضا إلى أحد الأبحاث التي قام بها خبراء صندوق النقد الدولي وشملت دراسة 173 فترة

تقشف في البلدان المتقدمة خلال الفترة (1978–2009) حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أن سياسات التقشف المطبقة قد تبعها فترات من الانكماش الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

وتأسيسا على ما سبق ذكره ، تتجلى شجاعة الاقتصادي «بول كروغمان» المستمدة من قناعته –رغم الانتقادات الموجهة له[3]– بأن غياب التفكير العقلاني و السليم للمؤسسات المعنية بصنع السياسات الاقتصادية هو سبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، فهي ليست مهيأة على الإطلاق للتعامل مع حالات القصور الكبيرة والمستمرة في الطلب ، و السيطرة على ديون الأسر المعيشية المتزايدة دوما ، و ارتفاع البطالة قي ظل النمو السريع نسبيا لعدد السكان في عمر العمل. وبناء على ذلك يدعو كروغمان إلى ضرورة التعلم أكثر من «الفكر الكينزي» باعتباره يساعد صناع السياسة في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة حالات عودة الكساد.

ورغم أهمية ما تضمنه الكتاب من أفكار صاغها اقتصادي لامع وحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد إلا أنه لا يخلوا من وجهة نظرنا من بعض النقائص لعل أهمها تركيزه المفرط على تحليل ظاهرة «البطالة» التي يعتبرها المؤلف شرا يهدد الإنسان والمجتمع ، وقناعته بإمكانية علاجها بواسطة الإجراءات الحكومية من خلال سياسات الطلب ، وهذا ما لا يكون صحيحا دائما خاصة إذا كانت هذه البطالة ذات طبيعة هيكلية. يضاف إلى ذلك مبالغة المؤلف في التقليل من خطورة التنامي الكبير للمديونية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يعتبر أن ما نسمعه عن تدهور الوضع المالي للولايات المتحدة غير صحيح ، وهذا يتناقض مع ما هو متعارف عليه الآن بأن أمريكا هي أكبر دولة مدينة في العالم ، وكذا هيمنة قضية الديون الأميركية على أجندة الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد والبنك الدولي. ومن جانب آخر لم يولي المؤلف اهتماما كبيرا لدور الرقابة على القطاع المصرفي والأسواق المالية وهي القطاعات التي تسبب في وقوع الأزمة المالية الأخيرة بسبب غياب الرقابة الفاعلة عليها ، إضافة إلى استهجانه بأهمية الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية و الاحتياطي الفيدرالي في معالجة الأزمة و اتهامه لها بالتقصير كونها لم تقدم التنشيط المالي اللازم ، وهو ما نعتبره مجانبا للصواب ، فهناك جهود معتبرة جدا تم تسخيرها في هذا المجال من خلال السياسات النقدية والمالية ولاسيما برامج التيسير الكمي بغرض دعم نمو الاقتصاد العالمي ، و الإحصاءات المالية الدولية الأخيرة تظهر حصول بعض التعافي النسبي.

ثالثاً: خاتمة

خلاصة القول أن هذا الكتاب الذي يتميز ببساطته ويشبه مدونة موجهة لغير المتخصصين ، يأتي في مرحلة حرجة جدا يمر بها الاقتصاد العالمي وهي الركود الاقتصادي الحاد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية 2008 ، و ما خلفه هذا الوضع الجديد من تنامي الجدل والنقاش في مختلف الدوائر السياسية والأكاديمية حول طبيعة السياسات الاقتصادية الملائمة للوصول إلى تعافي الاقتصاد العالمي. وعموما فقد أظهر هذا الكتاب حقيقة لا غبار عليها وهي أن هذه الأزمة المالية العالمية قد تسببت

في إحياء الفكر الكينزي مجددا ، فقد أصبح الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث أعاد الاعتبار لقدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال تبني سياسات مالية نشيطة لموازنة الضعف في طلب القطاع الخاص، وهي الوصفة التي يعتبرها «بول كروغمان» ضرورة ملحة لتوجيه الاقتصاد العالمي للخروج من أسوء كساد يشهده العالم منذ الثلاثينيات من القرن الماضي.

الهوامش

(1) بول كروغمان اقتصادي أمريكي من كبار خبراء الاقتصاد الدولي في العالم ، من مواليد 28 فبراير 1953 في نيويورك ، حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجياMIT ، يعمل حاليا أستاذا للاقتصاد والشؤون الدولية بجامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية ، كما عمل مستشارا للعديد من الهيئات الدولية مثل:صندوق النقد الدولي – البنك الدولي–الأمم المتحدة. فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، حيث قالت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم أنها منحت كروغمان الجائزة اعترافا بصياغته نظرية جديدة للإجابة عن الأسئلة التي تحرك التحولات العمرانية على مستوى العالم كما أنه تمكن من دمج مجالات البحث التي كانت متباينة في السابق للتجارة العالمية مع الجغرافيا الاقتصادية .(للاطلاع على لمحة حول حياة بول كروغمان راجع :مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، عدد جوان 2006، ص ص. 4–7)

(2) بول كروغمان ، العودة إلى الكساد العظيم... أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة: هاني تابري: دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009. (للاطلاع على النسخة الأصلية للكتاب باللغة الانجليزية راجع:

Paul Krugman. 2009. The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008. New York:W. W. Norton & Company . 214 p.

(3) يمكن الإشارة في هذا السياق إلى الانتقادات التي وجهت لبول كروغمان منذ العام 2009 من طرف المؤرخ البريطاني « Niall Ferguson » عبر سلسلة من المقالات التي كتبها والمقابلات التي أجراها لكشف مختلف التحليلات والتنبؤات الخاطئة التي ارتكبها «بول كروغمان» خلال مسيرته، بالإضافة إلى تشكيكه في كفائتة العلمية.

Journal of Development and Economic Policies

Vol. 17 . No. 1 (ISSN - 1561 - 0411) January 2015

Rehab Osman, Emanuele Ferrar, Scott McDonald — Constructing a SAM for Egypt (2008/09) Introducing Water and Irrigation Seasonality.

Hazem Al Beblawi — The Dollar and Fiscal Surplus .

Ihab Magableh — Business environment and small and medium enterprises in the Gulf Cooperation Council (GCC) .

Qadoor Bennafla, Mostafa Benmeriem — The Impact of Economic Growth on Unemployment in Algeria: A study by Applying The Model OKUN / GORDON.

Sewar Youcef, Mansouri Abdelkareem, Idrissi Mokhtar — Measuring the relative efficiency of health systems and their determinants using data analysis (DEA) for middle- and high- income countries: a standard modeling analysis.

Abdelhameed Merghit — Book Review: Paul Krugman , End This Depression Now!

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 17 - No. 1 – January 2014

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor

Dr. Bader Othman Malallah

Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

Managing Editor

Omar Malaab

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli
Riad Almomani

Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz
Belkacem Laabas
Walid Abdmoulah
Ihab Magableh

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

English Content

Constructing a SAM for Egypt 〈2008/09〉 Introducing Water and Irrigation Seasonality.

Rehab Osman
Emanuele Ferrari
Scott McDonald 5

Journal of Development and Economic Policies, Vol. 17, No. 1 (2015) 5 - 29
© Arab Planning Institute

Constructing a SAM for Egypt (2008/09) Introducing Water and Irrigation Seasonality

Rehab Osman*
Emanuele Ferrari**
Scott McDonald***

Abstract

Analysing agricultural and irrigation policy for Egypt within a CGE modelling framework has been constrained by lack of data. The available Egyptian SAMs do not provide adequate information on seasonal agricultural and irrigation activities. This paper describes the construction process for a SAM for Egypt (2008/2009). The SAM introduces irrigation water as a separate production factor. Furthermore, it provides detailed representation for the agricultural activities and factors across different irrigation seasons. This new SAM allows accurate assessment for a wide range of agricultural and irrigation policies within a CGE modelling framework .

بناء مصفوفة حسابات اجتماعيه لمصر 2008/2009 تقديم مياه ومواسم الري

رحاب عثمان
ايمانويل فيراري
سكوت ماكدونالدر

ملخص

إن مشكلة عدم توافر البيانات تعد من أهم العوائق في سبيل إجراء تحليل لسياسات الزراعه والري في إطار نماذج التوازن العام الحسابيه. فما زالت مصفوفات الحسابات الاجتماعيه المتوفره عن الاقتصاد المصري تفتقر إلى المعلومات الضروريه عن أنشطة الري والزراعه. ومن ثم، تقدم هذه الورقه شرحاً تفصيلياً لعملية بناء مصفوفة حسابات اجتماعيه لمصر عن عام 2008\2009. تبرز هذه المصفوفه مياه الري كعنصر مستقل من عناصر الإنتاج. كما تقدم المصفوفه عرضاً تفصيلياً للأنشطه ولعناصر الإنتاج الزراعيه خلال مواسم الري المختلفه. وبهذا تتيح هذه المصفوفة الجديده المجال لإجراء تقييم دقيق لمدى واسع من سياسات الري والزراعه في إطار نمذجة التوازن العام الحسابيه.

* Corresponding Author; Postdoctoral Research Fellow (Economics), Department of Accounting Finance and Economics, Faculty of Business, Oxford Brookes University, Wheatley Campus, Oxford, OX33 1HX, UK, Tel: +44 (0)1865 485964, rosman*brookes.ac.uk; and Lecturer (Economics), Institute of African Research and Studies, Cairo University, Giza, 12613, Egypt

** Scientific Officer, European Commission, Joint Research Centre (JRC), Institute for Prospective Technological Studies (IPTS), Edificio Expo, Inca Garcilaso 3, 41092 Seville, Spain, Tel: +34 954-488461, Emanuele.Ferrari*ec.europa.eu

*** Visiting Professor, Institute of Agricultural Policy and Markets, University of Hohenheim, 70593 Stuttgart, Germany, Scott.Mcdonald* uni-hohenheim.de

1. Introduction

Agriculture and irrigation in Egypt have very distinct seasonal patterns. Egypt follows a multi-cropping system that permits planting up to three crops per annum. Planting takes place during three rotations or irrigation seasons: winter (November-May), summer (May-September) and Nili, i.e., Nile flood (September to November). The main crops are wheat, berseem[1] and broad-beans (in the winter season), cotton, sugar cane and rice (in the summer season), maize and millet are flood crops. This seasonal irrigation system helps in improving land productivity. For example, cultivating berseem in winter improves the soil quality before the soil-demanding cotton is being planted in summer. Most crops are not region-specific with the exceptions of sugarcane, which is mainly planted in Nile Valley, and rice which is planted in Nile Delta.[2]

Nile is the main source of freshwater in Egypt, with a share of more than 95%. Agriculture is the main consumer for fresh water resources. It consumes about 85% of the annual total water resource. Virtually 80% of irrigation requirements are met by Nile water.

Conducting thorough agricultural and irrigation policy analyses requires detailed data on production by crop and irrigation season. Preferably, data on different types of irrigation water utilized over irrigation seasons are also crucial. To the best of our knowledge, no social accounting matrix (SAM) constructed for Egypt, to date, has provided such detailed representation of agricultural activities and factors across irrigation seasons. Despite its importance, no distinction has been made yet between irrigation water and land in existent SAMs for Egypt. This study provides a new SAM that fills these gaps in the literature by introducing irrigation water as a separate production factor and segmenting agricultural activities as well as land and water across different irrigation seasons.

This paper describes the process of constructing a SAM for Egypt for 2008/09. The SAM is constructed in order to serve several research purposes, among which are examining agricultural and irrigation policies within a CGE framework. In this context, the SAM introduces irrigation water as a separate production factor. Furthermore, it provides a detailed representation of agricultural activities and factors across irrigation seasons.

The rest of the paper is structured as follows. Section 2 provides brief overviews for the SAM as a database and as a modelling framework. It also reviews the previous SAMs for Egypt and the exiting gaps in relevant empirical work. Section 3 describes different data sources used to construct the macro SAM. Section 4 explains the evolution

of the SAM structure over the course of the construction process. Section 5 informs how the discrepancies between sources are dealt with for each component of the final micro SAM. Section 6 describes the balancing process and the employed programme. Section 7 discusses limitations and future work.

2. SAM: Overview and Egypt Experience

A SAM provides a consistent framework, within which flows of expenditure and income for the different agents in the economy at hand are recorded. A SAM is a square matrix where each agent is represented by a column and a row that record, respectively, the account's expenditures and receipts. Table 1 portrays schematic structure for a SAM.

As such, SAMs serve as the typical database required for calibrating Computable General Equilibrium (CGE) models.(3) "The relationship between SAMs and models is twofold. On the one hand, modeling is a major area of application of SAMs … On the other hand, models are important as a formalization of particular conceptual frameworks. Without such frameworks, data gathering is largely an empty exercise", (Pyatt & Round, 1985, p. 8).

The first SAMs constructed for Egypt was for 1975 (Taylor L. , 1979a), 1976 (Eckaus, McCarthy, & Mohie-Eldin, 1981) and 1979 (Ahmed, Bhattacharya, Grais, & Pleskovic, 1985). The SAMs were constructed to serve several research projects between Cairo University on one side and MIT, USAID and the World Bank on the other. These projects focus mainly on assessing macroeconomic effects of changes in food subsidies and in domestic and world energy prices.(4)

Table 1: Conventional SAM Structure

	Commodities	Activities	Production Factors	Households	Enterprises	Government	Taxes	Savings / Investment	Trade Margins	ROW	TOTAL
Commodities		Use Matrix		Private Consumption		Public Spending		Investment Spending	Exports of T&T Margins	Exports	Commodity Demand
Activities	Supply Matrix										Domestic Supply
Production Factors		Factor Remunerations									Factor Income
Households			Distribution of Factor Income	Transfers	Distribution of Cooperate Income	Transfers				Remittances from Abroad	Household Income
Enterprises			Distribution of Factor Income			Transfers				Trnasfers	Cooperate Income
Government			Distribution of Factor Income				Taxes			Grants, Loans	Public Revenues
Taxes	Sales Tax	Production Tax	Tax on Factor Income	Personal Income Tax	Cooperate Income Tax						Tax Revenues
Savings / Investment				Private Savings	Cooperate Savings	Government Savings		Changes in Stock		Foreign Savings	Savings
Trade Margins	Imports of T&T Margins										Income from T&T Margins
ROW	Imports		Distribution of Factor Income	Remittances to Abroad		Interests on Froeign Debt					Spending Abroad
TOTAL	Commodity Supply	Production Cost	Factor Expenditures	Household Expenditure	Co-operate Spending	Government Spending	Taxes	Investment	Expenditure on T&T Margins	Income from Abroad	

Source: Compiled by the authors.

The 80s witnesses outstanding progress regarding data availability. As a result, the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) has constructed series of SAMs for Egypt for years 1983/84, 1986/87 and 1989/90.(5)

More recently, IFPRI (2002) has constructed a SAM for Egypt for 1996/97. It contains 14 sectors, among which 6 are agricultural. The SAM distinguishes urban and rural households by income quintile allowing for income distribution and inequality analysis.

With an objective of estimating employment and income multipliers, particularly in food industries, Qadry, Bahloul & Maki (2005) have developed a SAM for Egypt for 2000/2001. The SAM contains 35 activities/commodities, among which 2 are agricultural and 4 are food processing industries. It also distinguishes 10 households by income quintile.

Egypt was firstly introduced into the Global Trade Analysis Project (GTAP) Database in its version 7, which is referenced to 2004.(6) The SAM is based on the Egyptian National Accounts for 2003–2004. The 32 national account sectors are mapped to the 57 GTAP sectors. The SAM was then updated to be referenced to both 2004 and 2007 in GTAP8.(7)

3. Data Sources and the Macro SAM

Building a SAM requires collecting data from various sources. Table 2 summarizes the main data sources used in this study. The core structure of the SAM is based on Supply/Use Tables for the Egyptian economy for 2008/2009 (CAPMAS, 2010).

It is worth noting here that the most recent Supply/Use Tables for the Egyptian economy are issued for 2010/2011 (CAPMAS, 2013). The study, however, refrained from adopting 2010/2011 as a reference year. After the January 25 Revolution, the Egyptian economy has experienced serious fluctuations. According to the Central Bank of Egypt (CBE, 2011), capital inflows dropped drastically from US$ 7.9 billion in 2009/2010 to record an outflow of US$ 2.6 billion in 2010/2011. Likewise, foreign direct investment suffers a sharp reduction of 68 percent. The adverse political economic climate generates outstanding contractions in the overall economic activities with a real GDP growth rate of less than 2 percent. From this perspective, it is believed that economic analysis based on 2010/2011 database would lead to flawed inferences about the Egyptian economy.

The CAPMAS issues two Supply/Use Tables: for both economic activities and organizational sectors. The former consists of 17 non-financial activities and 10 commodities. The latter comprises of five domestic institutions: non-financial enterprises, financial and insurance enterprises, general government, non-profit institutions serving households 〈N.P.I.S.H〉 and a representative household. Furthermore, it represents capital formation, exports/imports, transportation and trade margins and net taxes, tariffs and subsidies.

Table 〈2〉: Data Sources

Data Type	**Data Source**	**Year**
Production Flows	Supply and Use Tables (2010)	2008/2009
Agricultural Production Flows (by Crop and Season)	Bulletin of Agricultural Statistics, (January 2012) and (September 2012)	2010/2011
Irrigation Water Requirements	Annual Bulletin of Irrigation and Water Resources Statistics (December 2009)	2008
Institutional Transfers	National Accounts (2011)	2008/2009
Tax Payments	Supply and Use Tables (2010) and National Accounts (2011)	2008/2009
Trade Flows	Egyptian Foreign Trade Statistics (2008-2009)	2008, 2009

In addition, data for institutional accounts are sourced from the National Accounts for 2008/2009 〈MOP, 2011〉.[8] Ministry of Planning 〈MOP〉 issues annual and quarterly National Accounts, including accounts for 24 activities and 6 institutions.

Data for detailed agricultural crops by irrigation season are compiled from the most recent issues of Bulletin of Agricultural Statistics, 〈MALR, 2012a〉 and 〈MALR, 2012b〉. Besides, data on agricultural cost and return is the most recent issues of Bulletin of Agricultural Prices, Costs and Net Returns, 〈MALR, 2011a〉 and 〈MALR, 2011b〉.

Data on water requirements are compiled from the Annual Bulletin of Irrigation and Water Resources Statistics, 2008 〈CAPMAS, 2009〉.[9] It is worth highlighting here that water requirement refers to blue water only. These detailed data allow segmenting irrigation water and irrigated land by season; i.e. winter, summer, Nili as well as year-round

In the Supply/Use Tables, agricultural, forestry and fishery products are grouped into one commodity account. More disaggregated agricultural trade data are required in order to match the agricultural crop activity accounts. Agricultural trade data, compiled from the Egyptian Foreign Trade Statistics (Ministry of Industry and Foreign Trade, 2008–2009), are used to disaggregate the 'Agricultural, forestry and fishery' account into 7 agricultural commodity accounts.

Table 3 portrays the final balanced macro SAM for Egypt 2008/2009. Egypt's GDP (at factor cost) was 1,042.2 billion LE. Agriculture accounts for more than 10 percent of GDP and employs 8 percent of the labour force. The economy has also strong industrial base, forming 40 percent of GDP, of which 30 percent is sourced from manufacturing activities. Services are the main productive activity, contributing almost half of total GDP. Public services account a sizable share of GDP (more than 7 percent). Furthermore, public employment constitutes a substantial share of total labour force; i.e. 36 percent.

4. Evolution of the SAM Structure

Constructing the Egyptian SAM takes place into three main and interlinked steps: compiling and balancing the preliminary SAM; disaggregating some accounts and constructing the proto SAM; and re-balancing and estimating the final SAM. A GAMS-coded programme is used in all these steps; this is described later in Section Error! Reference source not found..

A preliminary SAM is firstly compiled from different data sources and basic balancing procedures are conduct. The study, then, proceeds with adapting the SAM's outline. This is done by disaggregating existing accounts and adding new accounts in a way that serves the underlying research objectives. At this stage of the SAM development, a proto SAM required by the used balancing programme is already generated. Subsequently, the final SAM is re-balanced and estimated. Figure 1 depicts the process of constructing the Egyptian SAM for 2008/2009.

〈Table 〈3〉: Macro SAM for Egypt 2008/2009, Billion LE〈10

	Commodities	Activities	Labour	Capital	HH	N.P.I.S.H	Gov	Direct Taxes	Indirect Taxes	Enterprises	S/I	Trade Margins	ROW	TOTAL
Commodities		756.04			825.15	5.65	124.04				207.21	154.72	258.89	2331.71
Activities	1859.18													1859.18
Labour		264.14												264.14
Capital		807.69												807.69
HH			264.14	268.53			62.08			291.45			23.20	909.40
N.P.I.S.H				0.20						6.34			0.70	7.24
Gov				4.36				86.30	57.87				9.56	158.09
Direct Taxes					14.00					72.30				86.30
Indirect Taxes	26.56	31.31												57.87
Enterprises				476.10									4.28	480.38
S/I					55.78	1.59	-28.03			110.29			67.58	207.21
Trade Margins	154.72													154.72
ROW	291.24			58.50	14.46									364.21
TOTAL	2331.71	1859.18	264.14	807.69	909.40	7.24	158.09	86.30	57.87	480.38	207.21	154.72	364.21	

Figure 1: Process of Constructing the Egyptian SAM

4.1 Compiling and Balancing the Preliminary SAM

The preliminary SAM is mainly based on the Egyptian National Accounts. The preliminary SAM contains 60 accounts: 32 activities, 10 commodities, 2 production factors (labour and capital), 5 domestic institutions, 8 taxes and 3 accounts for savings/investment, trade margin and rest of the world, Table A 1.

In the preliminary SAM, agricultural activities and commodities are highly aggregated; each is represented by only one account. Also, it contains 16 non-financial non-agricultural activities. Furthermore, 2 financial activities and 10 public activities are classified.

Three new activity accounts are introduced to the preliminary SAM. The first one represents Suez Canal. Suez Canal is represented separately in the National Accounts whereas it is lumped in the 'Transportation and Storage' account in the Supply/Use Tables. Total intermediate demand by Suez Canal, derived from the National Accounts, is divided into intermediate demand for the individual 10 commodities using their shares in intermediate demand by the 'Transportation and Storage' activity account. These shares are directly calculated from the Use Table. The computed intermediate commodity inputs for the Suez Canal activity account are then subtracted from intermediate demand by 'Transportation and Storage'. Likewise, primary inputs and taxes/subsidies on production for Suez Canal are directly derived the National Accounts. In the Supply Table, 'Transportation and Storage' activity produces only one commodity; i.e., 'Distributive trade Services'. Therefore, 'Distributive trade Services' commodity supplied by Suez Canal activity is calculated and deducted from total supply by 'Transportation and Storage' activity.

Moreover, two new accounts for activities run by N.P.I.S.H and by subsistence households are included. It is worth noting here that N.P.I.S.H is represented by two accounts. The former represents N.P.I.S.H as a producing unit whereas the latter is an institution account where N.P.I.S.H's income and expenditure are booked.

4.2 Disaggregating the Agricultural Sector

At this stage of the SAM development, the agricultural activity and commodity accounts are dis-aggregated. Extremely detailed data for 309 different crops across the three irrigation seasons are compiled and are treated outside the SAM framework. For each crop, data on labour payments, irrigated land rent, total cost, total revenue and net return are compiled per land area unit. Intermediate inputs are calculated as a residual from total cost after factor payments. Total cost is then calculated using information on total cultivated area for each crop across irrigation seasons. It is worth noting here that irrigated land rent implicitly includes water rent. The next Sub-section illustrates how this production payment is dealt with.

These 309 crop accounts are, then, classified into 22 agricultural crops cultivated during the three seasons as well as perennial crops, see Table A 2. It is worth noting here that agricultural activities are Nile-dependent and are located in the Nile valley and Nile delta. Subsequently, the agriculture activity account in the preliminary SAM ('Agriculture, forestry and fishing') is disaggregated and classified by agricultural crop and irrigation season. The remaining agricultural activities are, then, lumped in an additional activity account; 'Other agricultural products, forestry and fishing'.

Likewise, the agricultural commodity account is disaggregated into 7 commodities, see Table A 3Table. This is based on the classification used by the Egyptian Foreign Trade Statis-

tics〈Ministry of Industry and Foreign Trade, 2008-2009〉. The convention is to allow activities to produce multiple commodities and commodities to be produced by several activities.

4.3 Introducing Factor Accounts for Agriculture

Production factor accounts are also adapted to serve the agricultural and irrigation policy analyses. Three development steps are conducted for the agricultural factor accounts. Firstly, capital account is segmented into capital and irrigated land. Secondly, irrigation water is introduced as a separate production factor. In addition, water and irrigated land are segmented by irrigation season; i.e. winter, summer, Nili as well as year-round. The next are detailed explanations of these development steps.

Detailed data on cultivated land area and water used in irrigation are compiled from〈CAPMAS, 2009〉. This data on land and water requirement covers 36 crops over irrigation seasons: 16 crops in winter, 11 crops in summer, 7 crops in Nili and 2 year-round crops.(11)

Using this information on physical water and land usage, land/water ratios are calculated for each crop across irrigation seasons. These ratios are, subsequently, used to compute water rent and, as such, to deduct it from land rent. Detailed description of the treatment of water and land production factors is provided in Sub-section 5.1.

It is worth recalling here that detailed agricultural data by crop and season are compiled for Nile-dependent activities only. In other words, the SAM does not represent seasonal accounts for crops cultivated outside the Nile Valley and Nile Delta. Transaction values for non-Nile dependent agricultural activities are lumped together with other agricultural activities in one account - 'Other agricultural products, forestry and fishing'. This residual account represents all agricultural activities cultivated outside the Nile Valley and Nile Delta using other sources of irrigation water rather than Nile.

4.4 Balancing and Estimating the Final SAM

The proto SAM is balanced and, hence, the final SAM is estimated. The final SAM contains 94 accounts: 54 activities, 16 commodities, 10 factors, 5 institutions, 6 tax instruments as well as trade margin, savings/investment and rest of the world accounts.

5. Constructing the Micro SAM

5.1 Activities and Commodities

Compiling data from different sources require carrying out some data manipulations and adopting several assumptions. Firstly, transaction values abstracted from the Supply/Use Tables differ than those of National Accounts. Transactions booked in the

Use Table are valued in basic prices whereas market prices are used in the Supply Table. Nonetheless, according to the National Accounts, both taxes on production and on products are recorded for the activity column accounts. In order to preserve consistency of the SAM framework, indirect taxes on commodity sales are to be deducted from the activity column accounts and then to be re-booked into the commodity column accounts.

In the SAM, each activity produces several commodities. Presumably, an activity produces differentiated commodities, which are supplied to different markets. This structure conforms to the Low of One Price (LOOP). LOOP infers that in each row of a SAM, there can only be one price and that the prices of each and every row are uniquely determined.[12] As such, mapping linkages from each activity account to the corresponding commodity accounts are required for computing sales tax paid by each commodity account. Commodity supply values are used to calculate the commodity/activity shares, which are then used for mapping purposes.

Secondly, the Supply/Use Tables do not differentiate between operating surplus and mixed income. Shares of wage, operating surplus and mixed income in total value added are calculated from the National Accounts (MOP, 2011). They respectively constitute 25, 45 and 31 percent of total value added (basic prices). These shares are used to decompose operating surplus into return to capital and mixed income. Mixed income represents the remuneration for work done by owners and their families that cannot be separately identified from the return to owners as entrepreneurs. Mixed income is particularly relevant to agricultural households where paid workers account for a small share of total agricultural labour. The return to capital is, then, decomposed into return to land and return to capital.

Thirdly, no charge is levied on the use of irrigation water in Egypt. In other words, there is no market value for irrigation water. In practice, required water provisions are secured for irrigated land given the cropping pattern and irrigation season. It is, thus, plausible to assume that irrigation water rent is already embodied in land rent. Hence, data on physical water requirements, differentiated by crop and season, are used to calculate water/land ratios. These ratios are then used to deduct computed values for water rent from irrigated land total payments.[13]

Fourthly, in the course of the SAM construction process, 22 irrigated crops are distinguished based on detailed data on irrigated crops. These sub-sectors represent seasonal crop activities. Original agricultural intermediate demand value is spread across the new agricultural activities. For this purpose, commodity shares for the original agricultural intermediate demand are used.

It is worth mentioning here that, during the SAM balancing process, the transaction values for the agriculture activity account in the preliminary SAM ('Agriculture,

forestry and fishing'〉, presented in the preliminary SAM, are used to control the values for the disaggregated agricultural crop accounts; this will be explained later in detail.

Table〈4〉: Main Agricultural Crops, 2010/2011

	Cultivated Land		Water Requirements			Production	
	Area (1000 feddan)	Share %	Water Usage (million m3)	Water / Land Ratio	Water Intensity (million m3/1000 ton)	Production (1000 ton)	Yield (ton/ feddan)
Winter Field Crops							
Wheat	3133	20.07	4,556	0.15	0.54	8493	2.71
Cereals	170	1.09	199	0.12	0.72	275	1.62
Sugar Beet	362	2.32	514	0.14	0.07	7486	20.68
Fodders	2040	13.07	9,391	0.46	0.19	50613	24.81
Fibbers	16	0.10	27	0.17	0.68	40	2.50
Medical & Aromatic Plants	48	0.31	61	0.13	0.29	214	4.46
Vegetables	965	6.18	1,144	0.12	0.10	11228	11.64
Summer Field Crops							
Rice	1410	9.03	10,839	0.77	1.91	5667	4.02
Other Crops	2129	13.64	6,461	0.3	0.96	6716	3.15
Sugar Cane	326	2.09	2,766	0.85	0.18	15765	48.36
Cotton	520	3.33	1,038	0.2	1.22	853	1.64
Fodders	702	4.50	1,530	0.22	0.21	7130	10.16
Oily Crops	273	1.75	361	0.13	1.21	298	1.09
Medical & Aromatic Plants	24	0.15	61	0.25	0.29	208	8.67
Vegetables	1539	9.86	1,679	0.11	0.11	14607	9.49
Nili Field Crops							
Rice	3	0.02	1	0.04	0.10	9.7	3.23
Other Crops	360	2.31	1,563	0.43	1.56	999.2	2.78
Fodders	82	0.53	0	0	0.00	653.3	7.97
Oily Crops	3	0.02	1	0.06	0.77	1.3	0.43
Medical & Aromatic Plants	0.7	0.00	82	11.81	410.00	0.2	0.29
Vegetables	226	1.45	578	0.26	0.26	2244	9.93
Year-round Crops							
Fruits	1277	8.18	4,197	0.33	0.41	10144	7.94

Source: The Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS, 2009) and Ministry of Agriculture and Land Reclamation - MALR (2012a) and (2012b).

As presented in Table 4, winter and summer are the main agricultural seasons. Winter and summer crops contribute 36 and 31 percent of total agricultural products respectively. Summer crops (i.e. rice, sugar cane and other crops) are high water-intensive. These three activities utilize the bulk of irrigation water available in the summer. In contrary, winter crops are not water-intensive. Medical plants and other crops cultivated in the Nili season are also highly water-intensive.

5.2 Institutional Accounts

Four domestic institutions are represented in the micro SAM: financial and non-financial enterprises, N.P.I.S.H and a representative household. In addition to government, the SAM includes 8 accounts representing different tax and subsidy instruments. Investment expenditures and savings by different institutions are recorded in the savings/investment account. Transactions with the rest of the world are booked in the rest of the world and margins on trade and transportation accounts.

Taxes and Subsidies

Six tax instruments (i.e. sales tax, production tax, production subsidy, direct taxes on personal and on factor incomes and tariffs) are represented separately in the SAM. In the final SAM, direct tax on factor income is the main source of tax revenue, accounting for 50 percent. It is worth noting here that factor income taxes are paid by both financial and non-financial enterprises. Net production taxes form 22 percent of total tax revenues. The rest of tax revenue is originated equally from sales tax, tax on personal income and tariff.

A salient feature of public budget is government production subsidies. More than half of subsides are directed to manufacturing activities. Other main subsidised sectors are agriculture, trade and transportation sectors. Each absorbs roughly 10 percent of total production subsides. In 2008/2009, the economy endures fiscal deficit equivalent to 18 percent of total public revenue.

Transfers

Transfers data are extracted from the Egyptian National Accounts (MOP, 2011). For each institution, paid and received transfers are recorded without specifying recipients or benefactors. In order to overcome this limitation, net transfers are disaggregated and re-distributed among institutions in such a way that maintains aggregated net transfers for individual institutions.

According to OECD data, Egypt is the second largest aid recipient in the world. In 2008/2009, the government received 9.56 billion LE as transfers from abroad. These foreign transfers account for 6 percent of total government revenue.

Households receive 24 billion LE as remittances from abroad, which is equivalent to 3 percent of total personal income, whereas they remit 15 billion LE abroad. They also receive social insurance benefits and pensions from the government worth 62 billion LE.

Trade Balance

Table 5 presents trade by commodity in value and percentage terms. The economy is highly dependent on trade. Export and import ratios to GDP are 23 and 26 percent respectively. In addition, it reports trade deficit equivalent to 3 percent of GDP. It is worth noting here that, in general, small economies tend to have large trade openness ratios.

Egypt is the world's largest wheat and wheat flour importer in the world. Almost 18 percent of wheat demand is met by importing. Rice is the main export commodity. Roughly, 13 percent of domestic output value of rice (worth 1.56 billion LE) is directed to export. Among other main exports are cotton, potatoes, vegetables and fruits. Egypt is a net food products importer. It imports sugar, vegetable oils, and dairy and meat products.

Table (5): Trade Balance 2008/2009, Billion LE

	Imports		Exports	
	Value	**%**	**Value**	**%**
Wheat	9.82	3.37	0.02	0.01
Cereals	4.82	1.66	0.06	0.02
Rice	0.05	0.02	1.56	0.60
Vegetables	2.11	0.72	4.12	1.59
Fruits	0.91	0.31	3.44	1.33
Beverages	12.43	4.27	3.31	1.28
Ores, Minerals, Gas	18.63	6.40	53.17	20.54
Food Products	30.53	10.48	20.95	8.09
Other Transportable Goods	68.68	23.58	47.57	18.37
Metal Products, Machinery, Equipment	114.34	39.26	22.93	8.86
Construction	1.45	0.50	3.75	1.45
Trade	4.83	1.66	87.05	33.62
Financial Services	0.50	0.17	1.50	0.58
BusinessServices	12.93	4.44	7.70	2.98
Social Services	9.21	3.16	1.77	0.68

6. Cross Entropy Methodology

A stochastic version of the cross-entropy (CE) methodology is used to balance the preliminary SAM and estimate the final SAM.[14] The CE is a GAMS-coded programme based on Bayesian estimations for balancing the SAMs; see Golan et al. (1994) and Robinson et al. (2011). The programme commences from a prior unbalanced SAM, which entries might be inconsistent and measured with error. It employs subsequent iterations until reaching a consistent and balanced SAM. In the course of this iteration process, changes occur in row/column entries until equating their totals. At the end of the iteration process, the programme locates the cells in the balanced SAM with large differences, in both absolute and percentage change terms, compared to their prior SAM entries. Assigning cells with less reliable information for such changes is, thus, more plausible.

The programme allows specification of prior estimates of the standard error for: (1) cell entries, expressed either as values or column coefficients, (2) column sums, (3) various macro aggregates, and (4) macro aggregates from a standard macro-SAM aggregated from the micro-SAM, or from a user-defined aggregate SAM. The errors on cell entries can be specified as additive or multiplicative. Fixed constraints are achieved by setting standard errors to zero. The estimation procedure minimizes the cross-entropy measure of the distance between prior coefficients and the new estimated coefficients, given a choice of constraints imposed on the basis of prior knowledge.

As aforementioned, during the second stage of constructing the Egyptian SAM, the agriculture activity/commodity accounts are disaggregated by crop. Detailed agricultural information compiled from various sources is used for this purpose. "It is highly desirable that a SAM should be consistent with the national accounts; and an aggregate SAM is a particular way of representing the national accounts within a matrix framework. This is sometimes referred to as a 'macro SAM', although it has few of the socio-economic details and features of a true meso-level SAM" (Round, 2003, pp. 14-15). For precise match with the original Supply/Use Table, the transaction values for the aggregated activity/commodity accounts that represent agriculture forestry and fishing are used as upper limits for the transaction values in the corresponding disaggregated agricultural activity/commodity accounts. The only exception is agricultural trade transactions which are collected separately as aforementioned.

In the final Egyptian SAM, nine entries are subject to large value deviations in comparison to their prior entries. These entries are domestic supply (of 'Manufacturing'); capital factor income distributed to financial enterprise and to household; financial and non-financial enterprise savings; household consumption (of 'Food products', 'Manufacturing' and of 'Trade services'); and trade margin exports. Besides, three entries show large percentage changes relative to their pre-balancing values. Financial enterprise savings as well as private domestic and foreign consumption (of 'Fruits') have to be reduced by virtually 30 percent each for the programme to balance the SAM. Only financial enterprise savings experience large value and percentage changes.

7. Limitations and Future Work

One of the main limitations with the current SAM is the lack of data on groundwater used for irrigation purposes. Ground water is the second largest water source available for irrigation. It accounts for 8% of the total irrigation water and groundwater-dependent agricultural activities attributes to 11% of total irrigated agricultural production. It is thus particularly important for extending the SAM in such a way that represents detailed seasonal accounts for non-Nile dependent agricultural activities.

Egypt faces shortage of fresh water resources, the problem which is expected to escalate under the current population growth rate. It is against this background that optimizing the use of non-conventional sources of water is a promising research area. Egypt is privileged by long coastlines of both the Red and Mediterranean seas. Introducing new water production technologies and developing exiting ones (i.e. desalination) has great potentials for development. This requires further work on both data collection and model development fronts. Data on available water sources (e.g., sewage water and brackish water) as well as their effectiveness in irrigation are required.

In the Egyptian context, water availability and distribution varies across different regions. Therefore, spatial heterogeneity that distinguishes different irrigation zones according to water supply/demand and agricultural production technology would be of a great interest.

Footnotes

〈1〉 Berseem is an Egyptian clover used for fodder.
〈2〉 The Nile Delta is located in Northern coast of Egypt. It is one of the world›s largest river deltas with 160 km of length, 240 km of coastline and 25000 km2 of area. The Nile Delta is among the most density populated agricultural areas in the world. Virtually, 40 million Egyptians, half of the total population, live in the Nile Delta. Furthermore, it is known by its fertile land. The Nile Delta solely constitutes more than of two third of the total agricultural areas in Egypt.c
〈3〉 For a detailed description of SAMs, see 〈Pyatt, 1988〉. One of the earliest applications of SAMs to developing countries is provided by 〈Pyatt & Round, 1977〉.
〈4〉Examples of these CGE models are 〈Taylor L. , 1979b〉, 〈McCarthy, 1983〉 and 〈Pleskovic, 1989〉.
〈5〉 See CAPMAS 〈1989〉, 〈1991〉 and 〈1995〉.
〈6〉 GTAP is coordinated by the Center for Global Trade Analysis, Department of Agricultural Economics at Purdue University, West Lafayette, USA. See the Center for Global Trade Analysis, https://www.gtap.agecon.purdue.edu/
〈7〉 For detailed description, see Light 〈2006〉 and 〈2008〉.
〈8〉 Raw data are in million LE whereas transaction values embodied in the final SAM are in billion LE. In the course of SAM construction, a scaling factor of 1000 is used.
〈9〉Raw data for agricultural areas are in feddan. Feddan is a non-metric measurement unit of land area used in Egypt, inter alia. A feddan is equivalent to 1.037 acres or 0.420 hectares.
〈10〉 LE is the abbreviation of the French caption of the Egyptian pounds – livre égyptienne.
〈11〉 These two activities are mainly located in five governorates outside the Nile Valley and Nile Delta: Giza, New Valley, Matruh, North Saini and South Saini.
〈12〉 For detailed description of LOOP, see 〈McDonald, 2007〉
〈13〉 For more detailed description on Supply/Use Tables for water, see United Nations 〈2012〉.
〈14〉 For detailed information on Cross Entropy, see Robinson, Cattaneo & El-Said 〈1998〉 and Robinson & El-Said 〈2000〉.

References

Ahmed, S., Bhattacharya, A., Grais, W., & Pleskovic, B. (1985). Macroeconomic Effects of Efficiency Pricing in the Public Sector in Egypt. Washington D.C.: The World Bank.

CAPMAS. (1989). National Accounts: A Social Accounting Matrix for Egypt 1983–84. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

CAPMAS. (1991). National Accounts: A Social Accounting Matrix for Egypt 1986–87. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

CAPMAS. (1995). National Accounts: A Social Accounting Matrix for Egypt 1989–90. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

CAPMAS. (2009). Annual Bulletin of Irrigation and Water Resources Statistics, 2008. Cairo: Central Agency for Public Mobilisation and Statistics.

CAPMAS. (2010). Aggregated Supply and Use Tables According To Economic Activities 2008/2009. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

CAPMAS. (2013). Aggregated Supply and Use Tables According To Economic Activities 2010/2011. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

CBE. (2011). Annual Report 2010/2011. Cairo: Central Bank of Egypt.

Eckaus, R. S., McCarthy, F. D., & Mohie-Eldin, A. (1981). A social accounting matrix for Egypt, 1976. *Journal of Development Economics*, 9(2), 183–203.

Golan, A., Judge, G., & Robinson, S. (1994). Recovering Information from Incomplete or Partial Multisectoral Economic Data. The Review of Economics and Statistics, LXXVI(3), 541–549.

IFPRI. (2002). Egypt: Social Accounting Matrix, 1997. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Light, M. K. (2006). Construction of the Egyptian Social Accounts for GTAP Submission.

Light, M. K. (2008). Egypt. In B. N. Walmsley, Global Trade, Assistance, and Production: The GTAP 7 Data Base. West Lafayette: Center for Global Trade Analysis, Purdue University.

MALR. (2011a). Bulletin of Agricultural Prices, Cost and Net Returns, Part 1 Winter Crops, 2009/2010. Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector.

MALR. (2011b). Bulletin of Agricultural Prices, Cost and Net Returns, Part 2 Summer

& Nili Crops and Fruits, 2010. Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector.

MALR. (2012a). Bulletin of Agricultural Statistics, Part 1 Winter Crops, 2010/2011. Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector.

MALR. (2012b). Bulletin of The Agricultural Statistics, Part 2 Summer & Nili Crops and Fruit, 2011. Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector.

McCarthy, F. (1983). General Equilibrium Model for Egypt. In A. C. Kelley, W. C. Sanderson, & J. G. Williamson, Modelling Growing Economies in Equilibrium and Disequilibrium (pp. 71–102). Durham, N.C.: Duke University Press.

McDonald, S. (2007). Prices, Social Accounts and Economic Models. Global Economic Analysis Conference "Assessing the Foundations of Global Economic Analysis". Indiana: Purdue University.

Ministry of Industry and Foreign Trade (2008–2009). Egyptian Foreign Trade Statistics – Egypt Trade By Commodities. Retrieved 5 15, 2013, from http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/TradeStatistics.aspx

MOP. (2011). National Accounts 2008/2009. Cairo: Ministry of Planning.

Pleskovic, B. (1989). Interindustry Flows in a General Equilibrium Model of Fiscal Incidence: An Application to Egypt . *Journal of Policy Modeling*(11), 157–177.

Pyatt, G. (1988). A SAM Approach to Modeling. *Journal of Policy Modeling*, 10(3), 327–352.

Pyatt, G., & Round, J. I. (1977). Social Accounting Matrices for Development Planning. Review of Income and Wealth, 23 (4), 339–364.

Pyatt, G., & Round, J. I. (1985). Social Accounting Matrices: A Basis for Planning. Washington, D.C.: World Bank.

Qadry, A., Bahloul, M., & Maki, W. R. (2005). SAM for Egypt: Measuring Employment and Income Impacts of Changing Markets for Egypt's Food Processing Industries.

Robinson, S., & El-Said, M. (2000). GAMS Code for Estimating a Social Accounting Matrix (SAM) Using Cross Entropry (CE) Methods. Trade and Macroeconomics Division (TMD) Discussion Paper(No 64).

Robinson, S., Cattaneo, A., & El-Said, M. (1998). Estimating a Social Accounting Matrix Using Cross Entropy Methods. TMD Discussion Paper(33).

Robinson, S., Cattaneo, A., & Moataz, E.-S. (2011). Updating and Estimating a Social Accounting Matrix Using Cross Entropy Methods. Economic Systems Research, 13(1), 47-64.

Round, J. (2003). Social Accounting Matrices and SAM-based Multiplier Analysis. In P. d. F. Bourguignon, The Impact of Economic Policies on Poverty and Income Distribution: Evaluation Techniques and Tools (pp. 14-1 14-20). Washington D.C.: World Bank.

Taylor, L. (1979a). A SAM for Egypt. In L. Taylor, Macro Models for Developing Countries. New York: McGraw-Hill Book Co.

Taylor, L. (1979b). Macroeconomics of Egyptian Food Subsidies. In L. Taylor, Macro Models for Developing Countries (pp. 58-66). New York: McGraw-Hill.

UN. (2012). System of Environmental-Economic Accounting for Water. New York: United Nations.

Appendix

Table A 1: Accounts for the Preliminary SAM

	Actvities		Actvities		Commodities		Tax Instruments
1	Agriculture, forestry and fishing	17	Arts, entertainment and recreation	1	Agriculture, forestry and fishery products	6	Direct Taxes on Factor (Enterprises) Income
2	Mining and quarrying	18	Other service activities	2	Ores, minerals and gas	7	Tariffs
3	Manufacturing industry	19	Financial service activities except insurance and activities pension funding auxiliary to financial service and insurance activities	3	Food products, beverages and tobacco; textiles, apparel and leather products	8	Export Taxes
4	Electricity, gas, steam and air conditioning supply	20	Insurance, reinsurance and pension funding, except compulsory social security	4	Other transportable goods, except metal products, machinery and equipment		**Institutions**
5	Water supply; sewerage, waste management and remediation activities	21	General public services	5	Metal products, machinery and equipment	1	Government
6	Construction	22	Defence	6	Construction services	2	Non-Financial Enterprises
7	Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	23	Public order and safety	7	Distributive trade services; lodging; food and beverage serving services; transport services; and utilities distribution services	3	Financial Enterprises
8	Suez Canal	24	Economic affairs	8	Financial and related services; real estate services; and rental and leasing services	4	N.P.I.S.H
9	Transportation and storage	25	Environmental protection	9	Business and production services	5	HH
10	Accommodation and food service activities	26	Housing and community amenities	10	Community, social and personal services	6	S/I
11	Information and communication	27	Health		**Tax Instruments**	7	Trade Margins
12	Real estate activities	28	Recreation, culture and religion	1	Indirect Taxes on Commodities	8	ROW
13	Professional, scientific and technical activities	29	Education	2	Subsidies on Commodities		**Production Factors**
14	Administrative and support service activities	30	Social protection	3	Indirect Taxes on Production	1	Labour
15	Education	31	Activity N.P.I.S.H	4	Subsidies on Production	2	Capital
16	Human health and social work activities	32	Subsistence HH	5	Direct (Personal) Income Taxes		

Table A 2: Mapping between National Accounts and SAM Activity Accounts

No	National Account Sector	No	SAM Activity	SAM Code
1	Agriculture, forestry and fishing	1	Winter Cereal Grains	awWht
		2	Winter Legumes	awCrl
		3	Winter Sugar Beet	awSgb
		4	Winter Fodders	awFdr
		5	Winter Fibers	awFbr
		6	Winter Medical & Aromatic Plants	awMap
		7	Winter Vegetables	awVeg
		8	Summer Rice	asRic
		9	Summer Other Crops	asXcp
		10	Summer Sugar Cane	asSgc
		11	Summer Cotton	asCot
		12	Summer Fodders	asFdr
		13	Summer Oily Crops	asOcp
		14	Summer Medical & Aromatic Plants	asMap
		15	Summer Vegetables	asVeg
		16	Nili Rice	anRic
		17	Nili Other Crops	anXcp
		18	Nili Fodders	anFdr
		19	Nili Oily Crops	anOcp
		20	Nili Medical & Aromatic Plants	anMap
		21	Nili Vegetables	anVeg
		22	Fruits	aFrt
		23	Other agricultural products, forestry and fishing	aXag
2	Mining and quarrying	24	Mining and quarrying	aMin
3	Manufacturing industry	25	Manufacturing industry	aMan
4	Electricity, gas, steam and air conditioning supply	26	Electricity, gas, steam and air conditioning supply	aElc
5	Water supply; sewerage, waste management and remediation activities	27	Water supply; sewerage, waste management and remediation activities	aWtr
6	Construction	28	Construction	aCon
7	Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	29	Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles	aTrd
8	Suez Canal	30	Suez Canal	aSuz
9	Transportation and storage	31	Transportation and storage	aTrs
10	Accommodation and food service activities	32	Accommodation and food service activities	aAcm
11	Information and communication	33	Information and communication	aInf
12	Real estate activities	34	Real estate activities	aEst
13	Professional, scientific and technical activities	35	Professional, scientific and technical activities	aBus
14	Administrative and support service activities	36	Administrative and support service activities	aAdm
15	Education	37	Education	aEdu

Table A 2 〈cont.〉

No	National Account Sector	No	SAM Activity	SAM Code
16	Human health and social work activities	38	Human health and social work activities	aHlh
17	Arts, entertainment and recreation	39	Arts, entertainment and recreation	aEnt
18	Other service activities	40	Other service activities	aSer
19	Financial service activities, except insurance and pension funding Activities auxiliary to financial service and insurance activities	41	Financial service activities, except insurance and pension funding Activities auxiliary to financial service and insurance activities	aFin
20	Insurance, reinsurance and pension funding, except compulsory social security	42	Insurance, reinsurance and pension funding, except compulsory social security	aIns
21	General public services	43	General public services	aPub
22	Defence	44	Defence	aDfn
23	Public order and safety	45	Public order and safety	aSft
24	Economic affairs	46	Economic affairs	aEco
25	Environmental protection	47	Environmental protection	aEnv
26	Housing and community amenities	48	Housing and community amenities	aHos
27	Health	49	Health	aHlg
28	Recreation, culture and religion	50	Recreation, culture and religion	aCul
29	Education	51	Education	aEdg
30	Social protection	52	Social protection	aSrg
31	N.P.I.S.H Activity	53	N.P.I.S.H Activity	aNph
32	Subsistence HH	54	Subsistence HH	aShh

Table A 3: Mapping between National Accounts and SAM Commodity Accounts

No	National Account Sector	No	SAM Commodity	SAM Code
1	Agriculture, forestry and fishery products	1	Durum Wheat	cWht
		2	Cereals	cCrl
		3	Rice in the husk (paddy or rough)	cRic
		4	Edible Vegetables and Certain Root and Tubers	cVeg
		5	Edible Fruits and Nuts; Peel of Citrus Fruit or Melon	cFrt
		6	Coffee, Tea and Spices; Oil Seeds; Fodder; other Vegetable Extracts; Animal or Vegetable Fats and Oils	cXvg
		7	Other agriculture, forestry and fishery products	cXag
2	Ores, minerals and gas	8	Ores, minerals and gas	cMin
3	Food products, beverages and tobacco; textiles, apparel and leather products	9	Food products, beverages and tobacco; textiles, apparel and leather products	cFbt
4	Other transportable goods, except metal products, machinery and equipment	10	Other transportable goods, except metal products, machinery and equipment	cMan
5	Metal products, machinery and equipment	11	Metal products, machinery and equipment	cMtl
6	Construction services	12	Construction services	cCon
7	Distributive trade services; lodging; food and beverage serving services; transport services; and utilities distribution services	13	Distributive trade services; lodging; food and beverage serving services; transport services; and utilities distribution services	cTrd
8	Financial and related services; real estate services; and rental and leasing services	14	Financial and related services; real estate services; and rental and leasing services	cFin
9	Business and production services	15	Business and production services	cBus
10	Community, social and personal services	16	Community, social and personal services	cSer